الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(520)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	22
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	25
حقوق الإنسان فى العالم	75

البهكلي: حقوق الإنسان ترصد كل القضايا وتتابع الشكاوى

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 ربيع أول 1437هـ - 8 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653112

علي خواجي – صبيا

كد مدير فرع جمعية حقوق الإنسان بجازان أحمد بن يحيى البهكلي في لقائه مع القيادات التعليمية بصبيا أمس أن الجمعية ترصد كل القضايا التي تحدث حتى لو لم تصل عنها شكوى، مؤكدًا على أهمية توفير الأمن للطلاب داخل المدرسة وأثناء انتظارهم لأهاليهم بعد انتهاء اليوم الدراسي، مشيرًا إلى حادثة سقوط عارضة المرمى على أحد الطلاب ووفاته.

وأكد البهكلي أن جمعية حقوق الإنسان تتابع العديد من القضايا التربوية وما يتعلق بحياة الإنسان ومنها سير العملية التعليمية في المناطق الجبلية، والنقل الطلابي، والحوادث المفجعة للمعلمات، ومبررات النقل لذوي الظروف الخاصة والمباني المدرسية المتهالكة ومستوى جودة المقاصف المدرسية، ومتابعة المرشدين الطلابيين لحالات العنف التي يتعرض لها الطلاب والطالبات من خلال الآثار التي تشاهد على أجسادهم لأنهم صمام الأمان، والتعامل مع الطلاب أصحاب المعاملات.

وأضاف: أن الجمعية شددت على ضرورة أخذ الاحتياطات من أجل ألا يحدث أي مكروه لأي طالب.

الوعي القانوني يبدأ بثقافة الاستعانة بمحام

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 28 ربيع أول 1437هـ - 8 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=248541&CategoryID=3

جدة: مشاعل العمري

رغم كل المجهودات الحالية في رفع مستوى التوعية القانونية إلا أن وجود محام مطلب مهم لتيسير القضايا وتوجيهها إلى الطريق الصحيح، وهو ما يفتقده كثير من المترافعين، إما لجهلهم بأهمية العودة إلى أهل الاختصاص، أو لعدم قدرتهم المادية، رغم وجود كثير من القنوات التي يمكنهم من خلالها توكيل محام، أو الحصول على الاستشارات القانونية.

نشر الوعي بالحقوق

يرى الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، خالد الفاخري، أهمية رفع مستوى الوعي بالحقوق حتى يعي الأفراد بما لهم أو عليهم قبل كل شيء، ويقول: إن "العاملين في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كوادر متخصصة في القانون، لذلك نقدم المشورة لكل من يلجأ إلينا بعد دراسة القضية وموقفها القانوني، وقد نكلف أحدا ليترافع عن مظلوم بسبب ظروفه المادية، أو لتعقيد قضيته"، مشيرا إلى أن الهدف الأساسي للجمعية دعم حقوق الإنسان، ويندرج تحت ذلك الدعم القضائي.

وأضاف، أن "هناك مسؤولية تقع على عاتق كل من له علاقة بالمجال القانوني لنشر التوعية من خلال كل القنوات المتاحة، وتخصيص جزء من أوقاتهم لخدمة المجتمع بتقديم الاستشارات المجانية.

وأوضح الفاخري أن "العديد من المحامين بدؤوا يقدمون خدماتهم التطوعية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، حتى لا يخسر أي شخص بسبب جهله بالقوانين والأنظمة، وأنا شخصيا أطلقت وسما على موقع تويتر أستقبل فيه التساؤلات وأقدم به الاستشارات بقدر المستطاع".

لائحة جديدة للمعونة القضائية

طالب المحامي والمستشار القانوني الدكتور أسامة القحطاني بأن "تلتزم الدولة بمساعدة المتهمين في جميع الجرائم بإحضار محامين لهم في حال لم تكن لديهم القدرة على ذلك، وذلك وفقا لبرنامج المعونة القضائية لدى وزارة العدل".

وأضاف: أن "هناك مشروع لائحة جديدة حول المعونة القضائية ما زال يدرس، وربما تشمل الجرائم الجنائية، ويُفترض أن تحدد لذلك حدود وشروط كما هو معمول به دوليا، ففي عدد من الدول المتقدمة توفر الدولة محاميا لمن لا يملك القدرة المالية بعد التأكد من ذلك في القضايا الجنائية، وأعتقد بأن وزارة العدل اطلعت على نماذج متعددة وستستفيد منها".

وعبر الدكتور القحطاني عن أمنيته في أن يتطور تقديم الاستشارات والترافع بشكل تطوعي من قبل المحاميين، وقال إن: "هناك كثيرا من المحامين يتطوعون لخدمة بعض المترافعين ذوي الحاجة، وفي كثير من الدول تقوم هيئات وجمعيات المحامين بتوفير برامج دعم قانوني تطوعي، مثل تقديم الاستشارات بساعات محددة، وإرشاد المحتاجين قانونيا، إضافة إلى وجود قنوات متعددة للاستشارة القانونية لدينا، مثل هيئة حقوق الإنسان، وبعض الجمعيات الخيرية التي تقدم المشورة في القضايا الأسرية مثل مركز مودّة الاجتماعي وغيره".

وأكد أن "المحامي المتدرب يمكن أن يستفيد من القضايا التي يتطوع بها، كونها تحتسب له رصيدا في حال صدر حكم وفيه إشارة لاسمه، وذلك عندما يتقدم للحصول على رخصة المحاماة لذلك قد تكون حافزا لهم".

لا غنى عن المحامي

حول أهمية وجود المحامي في القضايا قال المحامي خالد أبوراشد: إن "وجود وعي بالثقافة القانونية لا يغني عن توكيل محام يكون أدرى بالقانون، وقد يختصر كثيرا على المترافع، لأنه مختص درس القانون وكل ما له علاقة به من أنظمة وغيرها"، مشيرا إلى أن من حق الشخص أن يباشر قضيته بنفسه، لكن استشارة المحامي ضرورية، خصوصا فيما يختص بالمحاكم المختصة وصياغة اللوائح.

توكيل دفاع للمتهم

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل منصور القفاري لـ"الوطن" أن "النظام يتيح للمتهم في الجرائم الكبيرة أن يطلب من وزارة العدل أن توكل له محاميا، وذلك بموجب المادة 139 من نظام الإجراءات الجزائية"، وأضاف "يشمل ذلك الجرائم الجنائية، منها جرائم الإرهاب".

الوعي القانوني يبدأ بثقافة الاستعانة بمحام

المصدر: جريدة أخبار 24 الجمعة 28 ربيع أول 1437هـ - 8 يناير 2016م

http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/258121

رغم كل المجهودات الحالية في رفع مستوى التوعية القانونية إلا أن وجود محام مطلب مهم لتيسير القضايا وتوجيهها إلى الطريق الصحيح، وهو ما يفتقده كثير من المترافعين، إما لجهلهم بأهمية العودة إلى أهل الاختصاص، أو لعدم قدرتهم المادية، رغم وجود كثير من القنوات التي يمكنهم من خلالها توكيل محام، أو الحصول على الاستشارات القانونية.

نشر الوعي بالحقوق

يرى الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، خالد الفاخري، أهمية رفع مستوى الوعي بالحقوق حتى يعي الأفراد بما لهم أو عليهم قبل كل شيء، ويقول: إن "العاملين في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كوادر متخصصة في القانون، لذلك نقدم المشورة لكل من يلجأ إلينا بعد دراسة القضية وموقفها القانوني، وقد نكلف أحدا ليترافع عن مظلوم بسبب ظروفه المادية، أو لتعقيد قضيته"، مشيرا إلى أن الهدف الأساسي للجمعية دعم حقوق الإنسان، ويندرج تحت ذلك الدعم القضائي.

وأضاف، أن "هناك مسؤولية تقع على عاتق كل من له علاقة بالمجال القانوني لنشر التوعية من خلال كل القنوات المتاحة، وتخصيص جزء من أوقاتهم لخدمة المجتمع بتقديم الاستشارات المجانية.

وأوضح الفاخري أن "العديد من المحامين بدؤوا يقدمون خدماتهم التطوعية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، حتى لا يخسر أي شخص بسبب جهله بالقوانين والأنظمة، وأنا شخصيا أطلقت وسما على موقع تويتر أستقبل فيه التساؤلات وأقدم به الاستشارات بقدر المستطاع".

لائحة جديدة للمعونة القضائية

طالب المحامي والمستشار القانوني الدكتور أسامة القحطاني بأن "تلتزم الدولة بمساعدة المتهمين في جميع الجرائم بإحضار محامين لهم في حال لم تكن لديهم القدرة على ذلك، وذلك وفقا لبرنامج المعونة القضائية لدى وزارة العدل".
وأضاف: أن "هناك مشروع لائحة جديدة حول المعونة القضائية ما زال يدرس، وربما تشمل الجرائم الجنائية، ويُفترض أن تحدد لذلك حدود وشروط كما هو معمول به دوليا، ففي عدد من الدول المتقدمة توفر الدولة محاميا لمن لا يملك القدرة المالية بعد التأكد من ذلك في القضايا الجنائية، وأعتقد بأن وزارة العدل اطلعت على نماذج متعددة وستستفيد منها".
وعبر الدكتور القحطاني عن أمنيته في أن يتطور تقديم الاستشارات والترافع بشكل تطوعي من قبل المحاميين، وقال إن: "هناك كثيرا من المحامين يتطوعون لخدمة بعض المترافعين ذوي الحاجة، وفي كثير من الدول تقوم هيئات وجمعيات المحامين بتوفير برامج دعم قانوني تطوعي، مثل تقديم الاستشارات بساعات محددة، وإرشاد المحتاجين قانونيا، إضافة إلى وجود قنوات متعددة للاستشارة القانونية لدينا، مثل هيئة حقوق الإنسان، وبعض الجمعيات الخيرية التي تقدم المشورة في القضايا الأسرية مثل مركز مودّة الاجتماعي وغيره".
وأكد أن "المحامي المتدرب يمكن أن يستفيد من القضايا التي يتطوع بها، كونها تحتسب له رصيدا في حال صدر حكم وفيه إشارة لاسمه، وذلك عندما يتقدم للحصول على رخصة المحاماة لذلك قد تكون حافزا لهم".

لا غنى عن المحامي

حول أهمية وجود المحامي في القضايا قال المحامي خالد أبوراشد: إن "وجود وعي بالثقافة القانونية لا يغني عن توكيل محام يكون أدرى بالقانون، وقد يختصر كثيرا على المترافع، لأنه مختص درس القانون وكل ما له علاقة به من أنظمة وغيرها"، مشيرا إلى أن من حق الشخص أن يباشر قضيته بنفسه، لكن استشارة المحامي ضرورية، خصوصا فيما يختص بالمحاكم المختصة وصياغة اللوائح.

توكيل دفاع للمتهم

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل منصور القفاري لـ"الوطن" أن "النظام يتيح للمتهم في الجرائم الكبيرة أن يطلب من وزارة العدل أن توكل له محاميا، وذلك بموجب المادة 139 من نظام الإجراءات الجزائية"، وأضاف "يشمل ذلك الجرائم الجنائية، منها جرائم الإرهاب".

أثر تطبيق حدود الله وأحكام الشريعة الإسلامية على تحقيق الأمن.. حقائق وشواهد وثوابت ومبادئ تُفعِّلُها وتُحكِّمُها وتطبقها دولة التوحيد

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 ربيع أول 1437هـ - 9 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1117793

كتبه معالي الشيخ أ. د. سليمان بن عبدالله بن حمود أبا الخيل

الحمد لله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية جاءت بحفظ الدماء المعصومة، ووجوب صيانتها، وعدم الاعتداء عليها، وتحريم سفكها وإراقتها، قال الله تعالى: {وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (68) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا [الفرقان: 68، 69]، وقال تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا [النساء: 93]، وفي صحيح البخاري (6862) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ يَزَالَ المؤمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا»، وفي صحيح البخاري (6863) عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الأُمُورِ، الَّتِي لاَ مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ

حقوق الإنسان في الصحافة

نَفْسَهُ فِيهَا، سَفْكَ الدَّمِ الحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّهِ»، وفي صحيح البخاري (2766)، وصحيح مسلم (89) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصِنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»، وفي صحيح البخاري (6871) وصحيح مسلم (88) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " أَكْبَرُ الكَبَائِرِ: الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، - أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ - "، وفي صحيح البخاري (6873) وصحيح مسلم (1709) عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِنِّي مِنَ النُّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لاَ نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ نَسْرِقَ، وَلاَ نَزْنِيَ، وَلاَ نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلاَ نَنْتَهِبَ، وَلاَ نَعْصِيَ، بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ»، وفي صحيح البخاري (3166) عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»، وغيرها من الأدلة فهي كثيرة جدًا.

بل وإن من عظم خطر سفك الدماء أنها أول ما يقضى فيها بين الناس يوم القيامة ففي صحيح البخاري (6864) وصحيح مسلم (1678) عَنْ عَبْدِالله بن مسعود، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ»

وأيضًا فإن من عظم خطر سفك الدماء أن الشريعة تبرأت ممن حمل السلاح على المسلمين ففي صحيح البخاري (6874) وصحيح مسلم (98) عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاَحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

المملكة قامت على أساس من الشريعة الإسلامية.. والشريعة تتبرأ ممن حمل السلاح على المسلمين

سار الملك عبدالعزيز رحمه الله في حكمه لهذه البلاد المباركة على كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتطبيق شرع الله بين العباد، وفي جميع شؤون الدولة، وكذا من جاء بعده من أبنائه الملوك الميامين

خادم الحرمين: «سنظل بحول الله وقوته متمسكين بالنهج القويم، الذي سارت عليه هذه الدولة منذ تأسيسها ولن نحيد عنه أبدًا، فدستورنا هو كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم»

الملك سلمان رعاه الله: «لقد قامت دعائم هذه الدولة على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة»

الشيخ ابن باز رحمه الله: «هذه الدولة السعودية دولة مباركة نصر الله بها الحق ونصر بها الدين وجمع بها الكلمة وقضى بها على أسباب الفساد وأمَّن الله بها البلاد»

كل هذا وغيره كثير يدل على حرمة الدماء المعصومة وعدم التعدي عليها أو التعرض لها.

بل أبلغ من ذلك فقد جاءت الشريعة الإسلامية بحفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والعرض, والمال، المبني حفظها وجودًا في جلب المصالح وتكثيرها؛ فكل طاعة ترجع إليها، وعدمًا في درء المفاسد وتقليلها؛ فكل مخالفة خارجة عنها.

بل جاءت الشريعة أيضًا بحفظ الحاجيات والتحسينيات، فقد جاءت الشريعة الإسلامية بكل خير وهدى وصلاح، ونهت عن كل شر وفساد وضلال. قال الشاطبي في الموافقات (3 / 338): الشريعة مبنية على حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات.أه

والشريعة الإسلامية مبنية على العدل والقسط، بل هو ممّا أمر الله به في جميع الشرائع.

يقول الله سبحانه: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ [النحل: 90] فالله سبحانه كتب على نفسه منّة منه وتفضلاً أنه لا يظلم أحدًا، وحرَّم ذلك على نفسه، وحرَّمه على عباده، فقال في الحديث القدسي كما في صحيح مسلم (2577) من حديث أبي ذر الغفاري: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا».

وأمرَ بالعدل والقسط في جميع المعاملات، وأداء الحقوق المتنوِّعة بين الناس، ونهى عن الظلم في الدِّماء والأموال والأعراض والحقوق كلها، ومن ذلك حقوق الرَّاعي والرَّعية؛ فإنّ التعامل يكون منطلقًا من هذه القيمة الأساس التي يترتب على مراعاتها إقامة الحقوق، وإشاعة الطمأنينة والسعادة، والتلاحم والترابط، والمحبَّة والألفة.

ويجب أن نعلم أنّ العدل في الإسلام معنى شمولي، ينتظم العدل في معاملة الخالق، والعدل في معاملة المخلوق، ويشمل العدل في القول، والعدل في الفعل والعمل، بل حتى في المشاعر والأحاسيس، ولهذا يقول الله سبحانه: {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ [الأنعام: 152].

يقول الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله في كتابه الدين الإسلامي يحل جميع المشاكل ضمن مجموعة مؤلفاته، قسم الثقافة الإسلامية (376/1): «والعدل وضع كلّ شيء في موضعه، والله سبحانه حَكَمٌ عَدْلٌ لا يضع الأشياء إلّا في مواضعها اللائقة بها، لا يضع شيئًا في غير موضعه، بل إنما يضعه في موضع يناسبه، وتقتضيه الحكمة والعدل؛ فلا يفرق بين متماثلين، ولا يسوِّي بين مختلفين، ولذلك لا يمكن صلاح أمور الناس في معاشهم ومعادهم إلّا بالعدل والقسط الذي هو روح الدِّين وقوامه».

ولقد قامت هذه البلاد المباركة المملكة العربية السعودية على أساسٍ من الشريعة الإسلامية التي أوجبت العدل والقسط في جميع أعمالها وتعاملاتها وعلاقاتها وأحوالها؛ يشهد بهذا القريب والبعيد، والعدو والصديق، فقد أنشأت واعتمدت محاكم شرعية، وعيّنت قضاة يحكمون بين الناس فيما تنازعوا فيه، وأخذت على عاتقها نصرة المظلوم وإعطاءه حقَّه، وردع الظالم وزجره وإقامة الحدّ عليه، ونشر العدل بين الناس جميعًا حُكّامًا ومحكومين.

يقول الملك عبدالعزيز : في خطابٍ له:

«أنتم رؤساء البلاد وقادة الأمة وكبراؤها أدرى بما يحسّون به وما يشعرون، فيجب عليكم أن ترفعوا إليَّ كل ما تتظلمون منه، وترشدوني إذا رأيتموني ضللتُ عن طريق الحقّ، وإذا لم تفعلوا ذلك فأنتم المسؤولون، إنني أطلب منكم ومن غيركم أن من رأى منّي شيئًا مخالفًا فليوضحه لي ويُرشدني إلى طريق الحقّ، ولكن كما قال عُمر بن الخطاب ا لمن أراد أن ينصح: «فليكن بيني وبينك»، فوالله إذا رأيتُ الحقّ أتّبعه؛ لأنني مسترشد ولست مستكشفًا، ومن رأى شيئًا وكتمه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

أمّا المظلمة التي تصلني فإنني لا أتركها، بل أبحثها وأحقّق فيها، والتي لا تصلني فالذنب فيها على من رأى وكتم، وإذا علمت به فسيكون جزاؤه عندي أعظم من جزاء غيره».

وكان الملك عبدالعزيز رحمه الله يكرِّر دائمًا قوله: «لا يدوم الملك بدون عدالة»

ويوصي الملك عبدالعزيز رحمه الله وليَّ عهده الملك سعودًا رحمه الله فيقول:

«عليك أن تجِدَّ وتجتهد في النظر في شؤون الذين سيولِّيك اللهُ أمرَهم بالنصح سرًّا وعلانية، والعدل في المحبّ والمبغض، وتحكيم الشريعة في الدقيق والجليل، والقيام بخدمتها باطنًا وظاهرًا، وينبغي ألّا تأخذك في الله لومةُ لائم».

معالي الشيخ أ. د. سليمان بن عبدالله بن حمود أبا الخيل

ويقول: «إنني خادم هذه البلاد العربية لنصرة هذا الدِّين، خادم الرعية، إنّ الملك لله وحدَه، وما نحن إلّا الخدم لرعايانا، فإذا لم ننصف ضعيفهم ونأخذ على ضالِّهم، وننصح لهم ونسهر على مصالحهم.. نكون قد خُنَّا الأمانة المودعة إلينا».

ويقول في رسالة بعثها إلى مختلف مناطق المملكة:

«وأوجدنا في كلّ محلّ شخصًا سواء أنه من أولادنا أو من خدّامنا، وأمرناه بالعدل بين الناس، وتحكيم الشريعة، وردع الظالم، ونصرة المظلوم.

وتفهمون أنه لأجل موجب الفطرة التي فطر اللهُ عليها الناس وجعلها طبيعةً لهم من ظلم النفس أو التعدِّي، سواء أنه من الأمراء أو المأمورين، ولكن كما جاء في الأثر: إنّ الله يزعُ بالسلطان ما لا يزع بالقرآن».

ونرى الملك عبدالعزيز رحمه الله يحثّ الناس على رفع مظالمهم إلى الأمراء من أبنائه أو غيرهم فيقول:

«وكلّ من له مظلمة أو شيءٌ من الأمور التي تلحق في دين أو دُنيا، وأبدى لأولادنا المذكورين فقد وصل إلى خير، وإن شاء الله أنهم يقومون بالواجب، وأيضًا الأمراء والنوَّاب الصغار الذين في المحلّات إذا تباعد الإنسان محلّ أولادنا وأراد أن يُبدي لهم الأمر يخلِّصونه إن شاء الله على الوجه المشروع، لكن جُل مقصودنا كشف الحقيقة ورفع المظلمة؛ لأننا إن شاء الله نُنصف المظلوم من الظالم».

ويقول رحمه الله أيضًا في رسالة وجَّهها إلى طلبة العلم وغيرهم:

«أوصيكم ونفسي بتقوى الله تعالى، والأخذ على يد السُّفهاء، فإن كانوا ظالمين نصرتموهم بالأخذ على أيديهم، وإن كانوا مظلومين جعلتم الشريعة حكمًا، والولاية تساعدهم على ذلك».

يقول الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله:

«لقد كانت أبوابُنا مفتوحةً منذ عهد والدي المؤسِّس وأبنائه إلى اليوم، وتعليماتنا واضحة للمسؤولين في الدولة بالاستماع إلى كلّ شكوى، والتحقّق منها حتى لا يحال بين المواطن وبين حقِّه لضعفه، وللتأكيد على العلاقة الوثيقة بين المسؤولين والمواطنين».

وأوضح الملك سلمان في أول كلمة له، عقب توليه حكم البلاد: "سنظل بحول الله وقوته متمسكين بالنهج القويم، الذي سارت عليه هذه الدولة منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز- رحمه الله -، وعلى أيدي أبنائه من بعده - رحمهم الله -، ولن نحيد عنه أبدًا، فدستورنا هو كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم".

وفي كلمة له أخرى حفظه الله تعالى قال: "لقد قامت دعائم هذه الدولة، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة، وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية". وأضاف حفظه الله: "أيها الإخوة والأخوات.. إن القضاء

حقوق الإنسان في الصحافة

في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وقد أكدت أنظمة المملكة على استقلال السلطة القضائية، بما يكفل تحقيق العدالة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين. وحرصاً من الدولة على حماية حقوق الإنسان وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق، وأكدنا على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية معها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة".

وذِكر الشواهد في هذا يطول جدًّا، وما تقدّم يدلّ دلالةً تامَّةً على حرص هذه الحكومة المبارَكة من أول قيامها إلى يومنا هذا على تحقيق العدل ونشره وإنصاف المظلوم من الظالم، وردع أهل الفساد والشر والزيغ والعناد بسلطان الشرع، وسيف الحكم الذي لا يخرج عن مبادئ الدين الحقة.

ولذلك فإن المملكة العربية السعودية بثوابتها وأسسها وقواعدها التي قامت عليها والمبادئ والأصول التي تنطلق منها تعمل على نشر كل خير وفضل وتعاون على البر والتقوى، وما يجمع القلوب ويؤلفها، ويلم الشمل ويرأب الصدع، ويحذر ويحارب كل فساد وإفساد وإرهاب وتطرف وغلو وجفاء وإفراط وتفريط، أيًا كان نوعه ومهما كان جنسه أو المنادي به من الداخل أو الخارج.

وإن مما يحمد لولاة أمر هذه البلاد المباركة تنفيذ حدود الله، وأحكام الشريعة الإسلامية، أخذًا بما أمرهم الله به من ذلك، فالحدود أسوار منيعة، وعقوبات زاجرة من التعدي على الدين والأنفس والأعراض والعقول والأموال، وغيرها مما يحتاجه الناس.

وقد أمر وشدد رسول الله صلى الله عليه وسلم بإقامة الحدود، حتى يحرص ولاة أمور المسلمين على إقامتها وتنفيذها، وتطبيقها على الرعية، وعدم التهاون أو الاستخفاف بها فضلاً عن تركها أو استبدالها بغيرها من الأحكام البشرية الأرضية الوضعية، فقد أخرج البخاري (4304)، ومسلم (1688) عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حِبُّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأُتِيَ بِهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَلَّمَهُ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ؟» ، فَقَالَ لَهُ أُسَامَةُ: اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَلَمَّا كَانَ الْعَشِيُّ، قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاخْتَطَبَ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمِ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمِ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» ، ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقُطِعَتْ يَدُهَا. وفي صحيح ابن حبان (4397) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِقَامَةُ حَدٍّ بِأَرْضٍ، خَيْرٌ لأهلها من مطر أربعين صباحًا"، ففي هذا الحديث أن إقامة الحد خير من المطر أربعين يومًا، ومن المعلوم أن المطر والغيث لمدة أربعين يومًا خيره ونفعه بإذن الله عام يشمل البلاد والعباد، لما فيه من البركة والنفع، فإقامة حد واحد خير من هذا الإمطار لما فيه من حفظ الأنفس والأعراض والأموال وغيرها من الضرورات والحاجيات والتحسينيات، فبركة نفع إقامة الحدود تعم الأرض، وتصلح الناس، وتجلب الخير والأمن والأمان.

وإن المملكة العربية السعودية، بلد التوحيد والسنة، كانت وما زالت ولله الحمد والفضل والمنة قائمة على الأصلين العظيمين: كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فمنذ نشأت الدولة السعودية الأولى على يد الإمام محمد بن سعود عندما تعاهد واتفق مع شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمهما الله تعالى، ثم الدولة الثانية على يد الإمام تركي بن عبدالله رحمه الله، ثم الدولة الثالثة على يد الإمام الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود رحمه الله، وهي تنهل من معنيهما الصافي وتشرب وتغرف من منبعهما الزلال، وتطبق شرع الله وحدوده وأحكامه، وتسير على منهج أهل السنة والجماعة، ذلك المنهج الواضح الذي لا لبس فيه ولا اعوجاج، لأنه منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصحابته الكرام، ومن تبعهم من التابعين وأئمة الإسلام.

وما ذاك إلا لأنها مملكة شرعية، ودولة سُنية سلفية سَنية، قامت منذ نشأتها على تلك الأسس والضوابط الشرعية، التي طبقتها وما زالت بحمد الله تطبقها وتقوم بها على منهج رصين، ودستور متين، مستمد من الوحيين الكريمين وما كان عليه سلف هذه الأمة، ذلك المنهج المعصوم، والطريق المستقيم، الذي من تمسك به هُدي وكُفي، كيف لا؟! وهو منهج رباني، شرعه الله لعباده، وأمرهم بالسير عليه.

وقد قامت هذه الدولة المباركة على تحكيم الشريعة الإسلامية، وتطبيقها، والأخذ بها، والعدل بين الناس، فالمساس بها، والنيل منها، والتعرض لها بسوء منكرٌ وخطيئة، بل قال سماحة الشيخ الإمام عبدالعزيز ابن باز رحمه الله كما هو مسجل في شريط بعنوان "أهداف الحملات الإعلامية ضد حكام وعلماء بلاد الحرمين": (العداء لهذه الدولة عداء للحق، عداء للتوحيد، أي دولة تقوم بالتوحيد الآن.. من يدعو إلى التوحيد الآن ويحكم شريعة الله ويهدم القبور التي تعبد من دون الله؟ مَنْ؟ أين هم؟ أين الدولة التي تقوم بهذه الشريعة؟ غير هذه الدولة).

وقال أيضاً في مجموع فتاواه (98/9): (هذه الدولة السعودية دولة مباركة نصر الله بها الحق، ونصر بها الدين، وجمع بها الكلمة، وقضى بها على أسباب الفساد وأمَّن الله بها البلاد، وحصل بها من النعم العظيمة ما لا يحصيه إلا الله، وليست معصومة، وليست كاملة، كل فيه نقص، فالواجب التعاون معها على إكمال النقص، وعلى إزالة النقص، وعلى سد الخلل بالتناصح والتواصي بالحق والمكاتبة الصالحة، والزيارة الصالحة، لا بنشر الشر والكذب، ولا بنقل ما يقال من الباطل).
وقال أيضاً في مجموع فتاواه (184/7): (والعقيدة السلفية هي العقيدة التي دعا إليها الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وهي عقيدة السلف، وهي عقيدة الدولة السعودية، وحقيقتها التمسك بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة في العقيدة والأحكام حسبما دل عليه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وما درج عليه الصحابة رضي الله عنهم وأتباعهم بإحسان).
وقال أيضاً في مجموع فتاواه (379/1): (ومن أقوى أسباب نجاح هذه الدعوة أن هيأ الله لها حكامًا آمنوا بها ونصروها وآزروا دعاتها، ذلكم هم الحكام من آل سعود بدءاً من الإمام المجاهد محمد بن سعود رحمه الله مؤسس الدولة السعودية ثم أبنائه وأحفاده من بعده).
وقال أيضاً في مجموع فتاواه (380/1): (ووجود دولة تؤمن بهذه الدعوة وتطبق أحكامها تطبيقًا صافيًا نقيًا في جميع أحوال الناس في العقائد والأحكام والعادات والحدود والاقتصاد وغير ذلك مما جعل بعض المؤرخين لهذه الدعوة يقول: إن التاريخ الإسلامي بعد عهد الرسالة والراشدين لم يشهد التزاماً تاماً بأحكام الإسلام كما شهدته الجزيرة العربية في ظل الدولة السعودية التي أيدت هذه الدعوة ودافعت عنها، ولا تزال هذه البلاد والحمد لله تنعم بثمرات هذه الدعوة أمنًا واستقرارًا ورغدًا في العيش وبعدًا عن البدع والخرافات التي أضرت بكثير من البلاد الإسلامية حيث انتشرت فيها، والمملكة العربية السعودية حكاماً وعلماء يهمهم أمر المسلمين في العالم كله ، ويحرصون على نشر الإسلام في ربوع الدنيا لتنعم بما تنعم به هذه البلاد).أه
وإن المتأمل والمدقق في الأصول والأسس والمبادئ التي قامت عليها بلادنا المملكة العربية السعودية منذ أن أسسها ووحدها الإمام الملك الصالح العادل عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله وغفر له على التوحيد وإخلاص العبادة لله عز وجل، والانطلاق من نصوص الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف هذه الأمة، يرى أنها دولة أصيلة معاصرة، تنطلق في كل معاملاتها وتعاملاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية مما جاء فيهما من الحق والعدل والرحمة والبر والفضل، وما فهمه علماء الأمة منهما، يدل على ذلك ويشهد عليه حقائق وأرقام ووقائع وحوادث لا يمكن أن نأتي عليها في مثل هذا المقال، وإنما هي إشادات وإشارات وتنبيهات تفيد وتكفي عن التطويلات.
وإن من الضروريات للعباد والبلاد، لتصلح الأحوال، وتستقيم الأمور، ويأمن الناس على عقولهم، وحياتهم، وأعراضهم، وسائر أمورهم يكمن في تطبيق شريعة عليهم وبينهم، فإن الله خلق الخلق، وهو سبحانه أعلم بما يصلح أحوالهم فأنزل الله شريعته على رسوله صلى الله عليه وسلم لتكون حكمًا على عباده، ومنهاجًا لهم، فلا تصلح حياتهم بدونها، ولا يوجد حل لمشكلاتهم وخصوماتهم أنفع وأصلح من هذه الشريعة الغراء.
ولقد سار الملك عبدالعزيز رحمه الله في حكمه لهذه البلاد المباركة على كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتطبيق شرع الله بين العباد، وفي جميع شؤون الدولة، وكذا من جاء بعده من أبنائه الملوك الميامين، الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد، والملك عبدالله رحمهم الله جميعًا، إلى وقت خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وفقه الله وسدده ونصر به الحق وأعلاه، وهم قائمون بذلك لا يحيدون عنه ولا يتزعزعون.
يقول الملك عبدالعزيز رحمه الله مبينًا سير الحكومة على وفق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنه لا عز لها إلا بذلك: «لا عز لنا ولا نصر إلا بالتمسك بشريعة الإسلام».
ويقول: إني مسافر إلى حرم الله لبسط أحكام الشريعة وتأييدها.
ويقول: لن يكون بعد اليوم سلطان إلا للشرع الذي يجب أن تطأطئ جميع الرؤوس له.
ويقول: لسنا ملوكًا مستبدين، ولا حكامًا شخصيين، بل نحن في بلادنا مقيدون بأحكام الشرع، ورأي أهل الحل والعقد.
ويقول رحمه الله: «أما نحن فلا عزَّ لنا إلا بالإسلام، ولا سلاح لنا إلا التمسك به، وإذا حافظنا عليه حافظنا على عزِّنا وسلاحنا، وإذا أضعناه ضيَّعنا أنفسنا وبؤنا بغضب من الله».
وكان يدعو كثيرًا: «اللهم أعزني بالإسلام».
ويقول: «ونحن عبادٌ مستعبدون لله، ليس لنا طريقة، وليس لنا مذهب غير الدين الحنيف، وهذا كتاب الله بين أيدينا، وهذا شرع الله نتبعه، أما خوض الرجال؛ فإن كان من جهة الدين واعتراضهم عليه فالحق ما جاء في كتاب الله، والذي يكتم الحق ملعون، وكل أمر خالف الدين متروك، أما السلف الصالح، من الخلفاء الراشدين أو الأئمة الأربعة المهتدين: فإننا

نتبعهم، ومن كان عنده غير ذلك يُبَيِّنه لنا حتى تقوم الحجة، وكل إنسان عنده نصيحة لنا من الكتاب والسنة فنحن مستعدون في جميع الأوقات».
فيا لها من أُسس وقواعد ومبادئ سامية يقل أن يجود الرجال بأمثالها، وأن يحقق العظماء ما حوته من معان ومبان عزيزة وشريفة؛ وما ذاك إلا لكونها نبعت وأشرقت من نور الوحي، واستُمِدَّت من مصادره الأصلية وينابيعه الصافية الشافية، الشاملة الكاملة، ذات الأصالة والاستمرارية، والصلاحية لكل زمان ومكان وأمة.
ويقول رحمه الله: إن خطتي التي سرت، ولا أزال أسير عليها، هي إقامة الشريعة السمحة.
ويقول: ليس عندي في إقامة حدود الله هوادة، ولا أقبل فيها شفاعة.
ويقول الملك فهد رحمه الله: «الإسلام أكبر نعمة أنعمها الله على الأمة واستحضار هذه الحقيقة في كل عمل مخلص هو قمة الوعي بها، ومن ثم الدفاع عن مقوماتها، ولقد أدرك والدنا الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود - رحمه الله - عظمة هذه النعمة الإلهية وعمل على تمثلها في نفسه، فجعل الإسلام نبراسًا له في كل أعماله، وحقق أهدافه السامية المتمثلة في التمسك بالعقيدة، وتطبيق الشريعة الإسلامية، والدفاع عنها ونشر الأمن، وتأسيس مجتمع موحد تسوده الأخوة والرخاء والاستقرار».
ويقول الملك فهد أيضًا رحمه الله: «إن الحكم في الدولة السعودية منذ نشأتها إسلامي يقوم بنيانه على أساس من كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم دستور حياة ومنهج حكم لا يضعف ولا ينقطع، وظلت حكمة القيادة ترعى هذا الأساس الحكيم وتحرسه بيقظتها الواعية الأمنية».
ويقول الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله مبينًا المقصد الأول والهدف الأسمى الذي جند له الملك عبدالعزيز رحمه الله نفسه وولده وماله: «هدف الملك عبدالعزيز هو إقامة دولة تحكّم كتاب الله وسنة رسوله».
ويقول العالم الجليل، الشيخ عبدالله بن عبداللطيف: «فلما منَّ الله سبحانه على المسلمين في آخر هذه الأزمان التي اشتدت فيه غربة الدين باجتماع المسلمين، وردَّ لهم الكرَّة ولمَّ شعثهم بإمامٍ يدعوهم إلى دين الله وإلى طاعته بماله ونفسه ولسانه، وهدى الله بسبب ذلك من هدى من البادية... فالواجب علينا وعليكم معرفة هذه النعمة... فاشكروا نعمة الله عليكم بما منَّ به من إمامة إسلام، تدعوكم إليه ظاهرًا وباطنًا مما سمعتم وصدَّقه الفعلُ، من بذْل المال والسلاح والقوة وإيمانه للمجاهدين؛ لأجل دينه لا لقصد سوى ذلك، يعرفه ذلك من عرفه، ولا يجحده إلا منافقٌ مفارق بقلبه ونيته ما اعتقده المسلمون وقاموا به».
ومن هنا يجب على الجميع من حكام ومحكومين، رجال ونساء، كبار وصغار، مواطنين ومقيمين المحافظة على عقيدة هذا البلد، ودينه، وحكامه، وعلمائه، وأهله، وأمنه وأمانه، واقتصاده، والقيام بحقوقه، وعدم التهاون في ذلك، أو التفريط والمجازفة، بل يجب على الجميع أن يكونوا يدًا واحدة، وعلينا جميعا أن نستشعر ذلك وأن يكون على بالنا ونصب أعيننا دائمًا وأبدًا الاجتماع والتماسك، وأن نكون صفًا متراصًا متآلفين متعاونين متفقين مؤتلفين في كل ما يحفظ حياض التوحيد ويحمي بيضة ديننا وبلادنا وأمننا وأماننا واستقرارنا ورغد العيش الذي نتفيأ ظلاله في مملكتنا الحبيبة خلف قيادتنا الشرعية الراشدة وعلى رأسها خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وسمو ولي ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظهم الله ووفقهم لكل خير.
ولنعلم أن هذا الاجتماع والتآلف والطمأنينة في هذا البلد المبارك لم يحصل صدفة، بل جاء بعد تعب شديد، وجهاد صادق مخلص مديد، قام به الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه وجعل الفردوس الأعلى مأواه، ورجاله المخلصون من أبناء هذه البلاد الغالية، وقد بيَّن الملك عبدالعزيز رحمه الله مدى حبه وتفانيه من أجل أمن وأمان واستقرار هذه البلاد المباركة، فقد توجه إلى الشريف خالد بن لؤي وإلى من في المجلس بقوله: اسمع يا خالد، اسمعوا يا إخوان: أنا عندي أمران لا أتهاون في شيء منهما، ولا أتوانى في القضاء على كل من يحاول النيل منهما ولو بشعرة.
الأول: كلمة التوحيد: لا إله إلا الله محمد رسول الله، اللهم صل وسلم وبارك عليه، إني والله وبالله وتالله أقدم دمي ودم أولادي وكل آل سعود فداء لهذه الكلمة، لا أضن به.
والثاني: هذا الملك الذي جمع به شمل العرب بعد التفرقة، وأعزهم بعد الذلة، وكثرهم بعد القلة، فإني كذلك لا أدخر قطرة من دمي في سبيل الذود عن حوضه.
ويقول مخاطباً أبناء وطنه بكل أمانة وإخلاص ومحبة وشفقة مقرونة بالدعائم الشرعية والصراحة في الحق، والصرامة في كبير الأمور وصغيرها، والرحمة المعهودة، والحكمة الفائقة: «تعلمون أن أفضل الأعمال كلمة حق تقال، وأن أفضل الأعمال معرفة الحق واستعماله، إنَّ رأينا واعتقادنا وأملنا في السير إلى الأمام، وفق ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، يجب أن يعمل الموظفون بما أمر الله ورسوله به دون أن يخشوا في الحق لومة لائم ولا ارتياباً.
هناك محاكم شرعية، ولجان الأمر بالمعروف أُسِّسَت لإظهار الحق، وأنتم أيها القوم أمناء لهذا الدين ولهذا البلد الأمين، وأنتم مسؤولون عنه، وأنتم خدَّامه، فالأوامر التي تطبق على هذا البلد يجب أن تطبق عليكم، ولا يجوز في أية حال تطبيق الأوامر على فريق دون آخر نحن نطلب منكم:

أولاً: إقامة الصلاة في أوقاتها، ولا يجوز التخلف عنها قط.
ثانياً: اجتناب جميع المحرمات، والابتعاد عن مجالسة الأشخاص الأشرار، ومخالطتهم، وعدم الجلوس في مجالس السوء والريب.
وصفوة القول: أنه يجب عليكم اتباع أوامر الحكومة، والعمل بها شرط ألا تكون مخالفة للشرع، وما عهدنا بها أنها أصدرت أمراً يخالف الشرع قط».
ولم يقتصر على ذلك بل كان دائم التوجيه لأبنائه وأفراد شعبه إلى إخلاص النية لله، والعمل على إعلاء كلمته، ونصر دينه، والحرص على أداء الطاعات وتقوية الصلة بالله في السراء والضراء، ويتجلى هذا الأمر بالبرقية التي أبرق بها إلى ولي عهده الأمير سعود في الثامن عشر من المحرم سنة 1352ه والتي قال فيها: «ينبغي أن تعقد نيتك على ثلاثة أمور: نية صالحة، وعزم على أن تكون حياتك، وأن يكون دينك إعلاء كلمة التوحيد، ونصر دين الله، وينبغي أن تتخذ لنفسك أوقاتًا خاصة لعبادة الله، والتضرع بين يديه في أوقات فراغك، تعبد الله في الرخاء تجده في الشدة، وعليك بالحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون ذلك كله على برهان وبصيرة في الأمر، وصدق في العزيمة، ولا يصلح مع الله عز وجل إلا الصدق، وإلا العمل الخفي الذي بين المرء وربه».
فيا لها من وصاية أمرت بطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ جمعت فأوعت، وصدقت وخلصت؛ فأنتجت وأثمرت، وحدة فريدة، وعزة عزيزة، واجتماعًا وائتلافًا واتفاقًا أساسه عقيدة التوحيد، وقاعدته منهج سلف هذه الأمة، سداه المحبة والاحترام والتقدير، ولحمته الولاء والوفاء للدين والوطن، والتعاون على البر والتقوى.
فالملك عبدالعزيز رحمه الله لم يقتصر بأمره على صغار موظفي الدولة بالسير في أعمالهم ومعاملاتهم وفق أمر الله، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، وعدم مخالفة ذلك، بل ولا حتى كبارهم أيضًا من غير الأسرة الحاكمة، بل شمل أبناءه من الأسرة الحاكمة، بل حتى ولي عهده، فقد شمل جميع الموظفين من الكبار والصغار، وهذا يدل على تعظيمه رحمه الله لأمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، والحرص على ذلك، ومعرفته أنه لا سعادة ولا فلاح إلا بإتباع أمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، وعدم مخالفة ذلك، وأن الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة بين الناس لا يمكن أن يتحقق بدون ذلك.
ورغم ذلك كله عانت هذه الدولة المباركة الويلات من الإرهاب والإرهابيين وأهل الفساد والشر ودعاة الفتنة الواقفين على أبواب جهنم يقذفون فيها كل من أجابهم إليها، والحوادث والوقائع والأرقام والحقائق تدل دلالة واضحة على ذلك ولا تحتاج إلى ذكر وبيان ومن هنا جاء هذا الحكم الشرعي العدلي القضائي النزيه الموضوعي الذي احتكم فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عبر قنوات قضائية لا يمكن أن يكون للاجتهاد الفردي فيها مجال، وذلك بتنفيذ حكم القصاص والحرابة والتعزير على سبعة وأربعين من المجرمين الإرهابيين، ومن الفئة الضالة الباغية المنحرفة التي اتخذت أساليب مدمرة وارتحلت الفكر المتطرف الغالي المفضي للتكفير والتفجير والتدمير مما راح ضحيته كثير من أبناء المسلمين وغيرهم من معصومي الدم والمال تحقيقًا لأهداف ومطامع أعداء الدين في الداخل والخارج.
ولذلك فإن تطبيق هذه الحدود والأحكام وتنفيذها بهذه الصورة المتميزة الفذة أمان لنا بإذن الله في استمرار أمننا وأماننا واستقرارنا وطمأنينتنا، وزيادة لنا في الخير والبركة؛ لأن ذلك تنفيذاً واستجابة لأمر الله، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم في إقامة الحدود والأحكام الشرعية، فإقامتها تعظيم لله، ولأمره، ولدينه، ولشرعه، ولكتابه، ولسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهي الحياة والسعادة والفلاح والنجاح، قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (178) وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ [البقرة: 178، 179]، فسمَّى الله إقامة القصاص: حياة، روى الطبري في تفسيره (3 / 121) بإسناده إلى قتادة في تفسير هذه الآية قوله: جَعَلَ اللَّهُ هَذَا الْقِصَاصَ حَيَاةً وَنَكَالًا وَعِظَةً لِأَهْلِ السَّفَهِ وَالْجَهْلِ مِنَ النَّاسِ. وَكَمْ مِنْ رَجُلٍ قَدْ هَمَّ بِدَاهِيَةٍ لَوْلَا مَخَافَةُ الْقِصَاصِ لَوَقَعَ بِهَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَجَزَ بِالْقِصَاصِ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ. وَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِأَمْرٍ قَطُّ إِلَّا وَهُوَ أَمْرُ صَلَاحٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَا نَهَى اللَّهُ عَنْ أَمْرٍ قَطُّ إِلَّا وَهُوَ أَمْرُ فَسَادٍ فِي الدُّنْيَا وَالدِّينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالَّذِي يُصْلِحُ خَلْقَهُ ".
وقال الطبري في تفسيرها (3 / 120): وَلَكُمْ يَا أُولِي الْعُقُولُ فِيمَا فَرَضْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْجَبْتُ لِبَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْقِصَاصِ فِي النُّفُوسِ، وَالْجِرَاحِ، وَالشِّجَاجِ مَا مُنِعَ بِهِ بَعْضُكُمْ مِنْ قَتْلِ بَعْضٍ وَقَدَعَ بَعْضَكُمْ عَنْ بَعْضٍ فَحَيِيتُمْ بِذَلِكَ فَكَانَ لَكُمْ فِي حُكْمِي بَيْنَكُمْ بِذَلِكَ حَيَاةٌ.
ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (78/14): فَإِنَّهُمْ إذَا تَعَادُّوا الْقَتْلَى وَتَقَاصُّوا وَتَعَادَلُوا لَمْ يَبْقَ وَاحِدَةٌ تَطْلُبُ الْأُخْرَى بِشَيْءِ فَحَيِيَ هَؤُلَاءِ وَحَيِيَ هَؤُلَاءِ بِخِلَافِ مَا إذَا لَمْ يَتَقَاصُّوا فَإِنَّهُمْ يَتَقَاتَلُونَ وَتَقُومُ بَيْنَهُمْ الْفِتَنُ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا

خَلَائِقُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي فِتَنِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، إِنَّمَا تَقَعُ الْفِتَنُ لِعَدَمِ الْمُعَادَلَةِ وَالتَّنَاصُفِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ، وَإِلَّا فَمَعَ التَّعَادُلِ وَالتَّنَاصُفِ الَّذِي يَرْضَى بِهِ أُولُو الْأَلْبَابِ لَا تَبْقَى فِتْنَةٌ.

ويقول القرطبي في تفسيره (2 / 256): قَوْلُهُ تَعَالَى:" وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ" هَذَا مِنَ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ الْوَجِيزِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَمَعْنَاهُ: لَا يَقْتُلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، رَوَاهُ سُفْيَانُ عَنِ السُّدِّيِّ عَنْ أَبِي مَالِكٍ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْقِصَاصَ إِذَا أُقِيمَ وَتَحَقَّقَ الْحُكْمُ فِيهِ ازْدُجِرَ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَ آخَرَ، مَخَافَةَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ فَحَيِيَا بِذَلِكَ مَعًا. وَكَانَتِ الْعَرَبُ إِذَا قُتِلَ الرَّجُلُ الْآخَرُ حَمِيَ قَبِيلَاهُمَا وَتَقَاتَلُوا، وَكَانَ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى قَتْلِ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ، فَلَمَّا شَرَعَ اللَّهُ الْقِصَاصَ قَنَعَ الْكُلُّ بِهِ وَتَرَكُوا الِاقْتِتَالَ، فَلَهُمْ فِي ذَلِكَ حَيَاةٌ.

ويقول ابن كثير في تفسيره (1 / 492): وَقَوْلُهُ: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَقُولُ تَعَالَى: وَفِي شَرْعِ الْقِصَاصِ لَكُمْ -وَهُوَ قَتْلُ الْقَاتِلِ -حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ لَكُمْ، وَهِيَ بَقَاءُ الْمُهَجِ وصَوْنها؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْقَاتِلُ أَنَّهُ يُقْتَلُ انْكَفَّ عَنْ صَنِيعِهِ، فَكَانَ فِي ذَلِكَ حَيَاةُ النُّفُوسِ. وَفِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ: الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ. فَجَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي الْقُرْآنِ أَفْصَحَ، وَأَبْلَغَ، وَأَوْجَزَ.

ويقول الشيخ عبدالرحمن السعدي في تفسيره (ص 85): ثم بين تعالى حكمته العظيمة في مشروعية القصاص فقال: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ أي: تنحقن بذلك الدماء، وتنقمع به الأشقياء، لأن من عرف أنه مقتول إذا قتل، لا يكاد يصدر منه القتل، وإذا رئي القاتل مقتولاً انذعر بذلك غيره وانزجر، فلو كانت عقوبة القاتل غير القتل، لم يحصل انكفاف الشر، الذي يحصل بالقتل، وهكذا سائر الحدود الشرعية، فيها من النكاية والانزجار، ما يدل على حكمة الحكيم الغفار، ونكَّر "الحياة "لإفادة التعظيم والتكثير. ولما كان هذا الحكم، لا يعرف حقيقته إلا أهل العقول الكاملة والألباب الثقيلة، خصهم بالخطاب دون غيرهم، وهذا يدل على أن الله تعالى يحب من عباده أن يعملوا أفكارهم وعقولهم في تدبر ما في أحكامه من الحكم، والمصالح الدالة على كماله، وكمال حكمته وحمده، وعدله ورحمته الواسعة، وأن من كان بهذه المثابة فقد استحق المدح بأنه من ذوي الألباب الذين وجه إليهم الخطاب، وناداهم رب الأرباب، وكفى بذلك فضلاً وشرفًا لقوم يعقلون. وقوله: {لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وذلك أن من عرف ربه وعرف ما في دينه وشرعه من الأسرار العظيمة والحكم البديعة والآيات الرفيعة، أوجب له ذلك أن ينقاد لأمر الله، ويعظم معاصيه فيتركها، فيستحق بذلك أن يكون من المتقين.أه

قال تعالى مبينًا وجوب استيفاء الحقوق في النفس والأطراف وغيرها: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ [المائدة: 45].

وينبغي أن نعلم أن تنفيذ هذه الحدود والأحكام الشرعية في هذا الوقت الراهن سيكون له ردود أفعال من أعداء الدين والدولة، من دول ومنظمات تُسمي نفسها بالدولية، وهيئات تزعم أنها تنصر وتقوم بالحقوق الإنسانية، وسيستخدمون مناهج وطرقًا فاسدة وملتوية وماكرة للتغرير والتأثير على ضعفاء العقول والنفوس، وسفهاء الأحلام، وسيظهر أهل الأهواء والشبهات والشهوات والمرجفين والفتانين من أجل شق عصا الطاعة، وخلق الفتن المضلة، والأراجيف المهلكة، والفوضى العارمة، وكل هؤلاء مخالفين لأمر الله، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم في إقامة الحدود وتنفيذها، ردعاً للظالمين والمفسدين والمتطرفين والخوارج الغالين، ففي صحيح مسلم (1852) عن عَرْفَجَةَ بن شريح الأشجعي، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ»، وما يريد هؤلاء المجرمون الإرهابيون إلا شق عصا الطاعة، وتفريق الجماعة، وتشتت الأمة فكيف يرحمون، أو يُدافع عنهم، بل عقوبتهم بالقتل والإعدام عقوبة شرعية واجبة، ولا يمكن أن تساوى عقوبة جريمتهم بعقوبات أقل منها، يقول ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين عن رب العالمين (2 / 79): وَمِنْ الْمَعْلُومِ بِبَدَائِهِ الْعُقُولِ أَنَّ التَّسْوِيَةَ فِي الْعُقُوبَاتِ مَعَ تَفَاوُتِ الْجَرَائِمِ غَيْرُ مُسْتَحْسَنٍ، بَلْ مُنَافٍ لِلْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ؛ فَإِنَّهُ إنْ سَاوَى بَيْنَهَا فِي أَدْنَى الْعُقُوبَاتِ لَمْ تَحْصُلْ مَصْلَحَةُ الزَّجْرِ، وَإِنْ سَاوَى بَيْنَهَا فِي أَعْظَمِهَا كَانَ خِلَافَ الرَّحْمَةِ وَالْحِكْمَةِ؛ إذْ لا يَلِيقُ أَنْ يَقْتُلَ بِالنَّظْرَةِ وَالْقُبْلَةِ وَيَقْطَعَ بِسَرِقَةِ الْحَبَّةِ وَالدِّينَارِ. وَكَذَلِكَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ الْعُقُوبَاتِ مَعَ اسْتِوَاءِ الْجَرَائِمِ قَبِيحٌ فِي الْفِطَرِ وَالْعُقُولِ، وَكِلَاهُمَا تَأْبَاهُ حِكْمَةُ الرَّبِّ تَعَالَى وَعَدْلُهُ وَإِحْسَانُهُ إلَى خَلْقِهِ، فَأَوْقَعَ الْعُقُوبَةَ تَارَةً بِإِتْلَافِ النَّفْسِ إذَا انْتَهَتْ الْجِنَايَةُ فِي عِظَمِهَا إلَى غَايَةِ الْقُبْحِ كَالْجِنَايَةِ عَلَى النَّفْسِ أَوْ الدِّينِ أَوْ الْجِنَايَةِ الَّتِي ضَرَرُهَا عَامٌّ؛ فَالْمَفْسَدَةُ الَّتِي فِي هَذِهِ الْعُقُوبَةِ خَاصَّةٌ، وَالْمَصْلَحَةُ الْحَاصِلَةُ بِهَا أَضْعَافُ أَضْعَافِ تِلْكَ الْمَفْسَدَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ [البقرة: 179] فَلَوْلَا الْقِصَاصُ لَفَسَدَ الْعَالَمُ، وَأَهْلَكَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ابْتِدَاءً وَاسْتِيفَاءً، فَكَانَ فِي الْقِصَاصِ دَفْعًا لِمَفْسَدَةِ التَّجَرُّؤِ عَلَى الدِّمَاءِ بِالْجِنَايَةِ وَبِالِاسْتِيفَاءِ. وَقَدْ قَالَتْ الْعَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا: "الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ". وَبِسَفْكِ الدِّمَاءِ تُحْقَنُ الدِّمَاءُ؛ فَلَمْ تُغْسَلْ النَّجَاسَةُ بِالنَّجَاسَةِ، بَلْ الْجِنَايَةُ نَجَاسَةٌ وَالْقِصَاصُ طُهْرَةٌ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَوْتِ الْقَاتِلِ وَمَنْ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ فَمَوْتُهُ بِالسَّيْفِ أَنْفَعُ لَهُ فِي عَاجِلَتِهِ وَآجِلَتِهِ، وَالْمَوْتُ بِهِ أَسْرَعُ الْمَوْتَاتِ وَأَوْحَاهَا وَأَقَلُّهَا أَلَمًا، فَمَوْتُهُ بِهِ مَصْلَحَةٌ لَهُ وَلِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ وَلِعُمُومِ النَّاسِ، وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى إتْلَافِ الْحَيَوَانِ بِذَبْحِهِ لِمَصْلَحَةِ الْآدَمِيِّ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَبْحِهِ إضْرَارٌ بِالْحَيَوَانِ؛ فَالْمَصَالِحُ الْمَرْتَبَةُ عَلَى ذَبْحِهِ أَضْعَافُ أَضْعَافِ مَفْسَدَةِ إتْلَافِهِ.أه

وهنا نقول إن الواجب علينا أفرادًا وجماعات وخصوصًا أبناء هذا الوطن ذكورًا وإناثًا صغارًا وكبارًا مواطنين ومقيمين أن نعلم علم اليقين أن ما تمَّ هو مصلحة عامة محضة متحققة، ودرء لمفاسد خطيرة، وهو عين شرع الله عز وجل الذي

أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي يحقق لنا الأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار ورغد العيش ويدفع عنا الشرور والفجور وأهلها، ولذلك لا بد أن نقف صفًا واحدً متراصًا مع ولاة أمرنا ونعلم علم اليقين أن ما تمَّ هو من الأمور التي لا بد أن ندرك أهميتها ومنزلتها وأثرها على كل ما نعيشه وما نعايشه وأن لا نستمع لكل ناعق من الداخل أو الخارج لأن المزايدين والمزيفين والمنتحلين والمبطلين، وشياطين الإنس والجن كثيرين يدسون السم في العسل.
ويجب أن نرد على تلك المنظمات والهيئات التي تحوك وتلوك في مقابلة ما صدر في حق هؤلاء الإرهابيين المجرمين فنقول: بأن كل بلد لها الحق من خلال أنظمتها وقوانينها وأحكامها أن تحافظ على مقدراتها ومكتسباتها ومقدساتها وكل شؤونها، ولا يمكن أن ترضى أي بلد بأن ينال من أمنها وأمانها أو يقتل أهلها صغارًا وكبارًا ذكورًا وإناثًا مدنيين وعسكريين، ويُعتدى على مواطنيها والمقيمين فيها، ويُهلك كل ما فيها من حرث ونسل وممتلكات وهي ساكتة ساكنة.
وإن المملكة العربية السعودية لا يمكن أن تسمح لأحد بحال من الأحوال أن يطعن في عقيدتها وأحكامها وتنفيذها لحدود الله وأحكامه، من أي جهة كانت سواء حكومية أو أهلية، منظمات أو هيئات عالمية ودولية أو إسلامية أو عربية، فهي تنطلق في جميع أحكامها من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما فهمه علماء الإسلام منهما، وذلك في مختلف الأحوال والأزمان والأحكام، كل ذلك وفق منهج رباني، وعقيدة راسخة، وطريق مستقيم تحقق فيه مبادئ الدين الحنيف وتوجيهاته.
جاء تنفيذ هذه الحدود الشرعية، والأحكام الإسلامية ليعلم العالم أجمع أن المملكة العربية السعودية تطبق شرع الله وأوامره بلا هوادة ولا تراخ ولا ضعفٍ، وليدلل دلالة واضحة على أن هذه البلاد تقف عزيزة شامخة قوية مُهابة الجانب لا ترضى بالذل والخمول والهوان والاعتداء ولا بأي أمر يُنال من خلاله من مبادئ ديننا وعقيدتنا وقضائنا وأخوتنا الإيمانية ووحدتنا لوطنية والإسلامية.
إنه لمن الغبطة والسرور تنفيذ هذه الحدود الشرعية، وليعلم أنها نصر للتوحيد والسنة، وحماية للحرمين الشريفين، ودفاع عن المسلمين، ونصرة للمستضعفين، وحقن لدماء المعصومين من المسلمين وغير المسلمين، وردع للمجرمين المعتدين، والغلاة المتطرفين، والخوارج المبتدعين، ووقف للضالين المضلين، وقطع للطريق على المفسدين والمخربين والمفجرين، ونشر للعدل والسلام، وإحياء للحق والوئام، وحماية للذمار، وحفظ للديار.
وليعلم أن من نصر أو دافع أو استهان بأمر هؤلاء المجرمين أنه داعية من دعاة الإجرام والإرهاب والتفجير والتخريب أيًا كان عمله أو دينه ومذهبه، وهل يرضى أحدهم أن يكون والده أو ابنه أو أخوه أو قريبه ضحية من ضحايا هؤلاء المعتدين المجرمين، وهل يرضى من هو خارج هذه البلاد بوجود هؤلاء المجرمين وأمثالهم في بلادهم يمرحون ويسرحون ويخططون ويفجرون ويقتلون؟!.
ثم إن على وسائل الإعلام واجب عظيم في توجيه الناس وتثقيفهم ونقل الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال سلف الأمة، وفتاوى العلماء الراسخين الربانيين في وجوب تنفيذ هذه الحدود وكل ما هو خير، فوسائل الإعلام بمختلف أنواعها وتنوع تخصصاتها سواء ما يسمى بالإعلام التقليدي المرئي أو المسموع أو المقروء أو ما يسمى بوسائل التواصل الاجتماعي (الإعلام الجديد) لها أثر كبير ودور بارز في توجيه الناس وبيان الحقائق لهم وتعريفهم بما يجب عليهم، ولذلك فإن الواجب على كل عالم أو طالب علم أو باحث أو داعية أو إمام أو خطيب أو أستاذ أو مدرس أو غيرهم ممن يكتبون أو يقولون أو يحررون أو يغردون أو يؤدون أي عمل إعلامي عبر هذه الوسائل أن يتقوا الله عز وجل ويعلموا أن مثل هذه الأمور لا تقبل المزايدة والنقاش وليست مكانًا للأخذ والرد والقيل والقال والانتحال والإبطال والتأويل والشبه والشهوة والتشفي، بل لابد من خلالها أن نطرح ما يبين الحق ويجليه، ويبصر الناس ويثبتهم ويرسيهم ويطمئن نفوسهم، ويقوي الصلة بين المجتمع وولاة الأمر وبين الشعب المسلم الواحد، والحذر كل الحذر في استعمالها فيما يغذي الشر ويورث الفساد والاختلاف والشقاق والنزاع، أو يفعِّل هذه الأمور تفعيلاً سلبيًا لتحقيق أهداف ومآرب غربية أو شرقية أو طائفية أو اتجاهية أو حزبية أو انتماء إلى تنظيمات أو جماعات كما هو الحاصل والواقع في بعض وسائل الإعلام التي استحدثت من أجل أن تصب جام غضبها وجميع شرورها وحقدها وكرهها على بلاد التوحيد المملكة العربية السعودية لتفرق الجمع وتخالف بين الصفوف.
أسأل الله العلي القدير أن يحفظ علينا ديننا ووطننا وأمننا وولاة أمرنا وأن يوفق ويسدد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد ويعزهم ويمكنهم ويرفع من شأنهم، وأن ينصر دينه ويعلي كلمته، ويحق الحق ويبطل الباطل، وأن يذل ويخذل أعداء دينه وشرعه.

"الادعاء العام" يباشر التحقيق في الحادثة

جدة: استعادة هاربة "الضيافة" وإحالتها للرعاية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 ربيع اول 1437هـ - 10 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160110/Con20160110818593.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

استعادت الجهات المختصة إحدى الفتيات اللاتي هربن سابقا من مقر دار الضيافة في جدة، حيث تخضع للتحقيق في دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والإدعاء العام.

وعلمت «عكاظ» أن الفتاة أحيلت إلى مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة بناء على مذكرة من دائرة العرض والأخلاق، على أن يتم إعادتها لدار الضيافة بعد إكمال التحقيقات معها.

مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الناطق الإعلامي للوزارة في المنطقة عبدالله آل طاوي، أكد أن الشؤون الاجتماعية تواصل التنسيق لنقل الفتاة إلى دار الضيافة بجدة، مشيرا إلى أن الإدارة الجديدة التي تولت «الضيافة» في إطار غربلة شاملة وضعت خططا وبرامج عملية هادفة للمنسوبات، لمعالجة أوجه القصور التي أدت لهروب الفتيات، مشيرا إلى أن لجنة الشؤون الاجتماعية استجوبت عددا من منسوبات الدار لإعداد تقرير مفصل عن وضعها.

وكشفت مصادر «عكاظ» أن الفتيات الثلاثة اللاتي هربن للمرة الثانية تم نقلهن من مؤسسة الرعاية الاجتماعية في مكة المكرمة إلى دار الضيافة في جدة، وسبق أن قبض عليهن قبل نحو شهرين من هروبهن مستغلين إحدى النوافذ أثناء فترة تبديل المناوبات والمشرفات، حيث كن في الدور الأرضي جوار غرفة المديرة السابقة التي تم استبدالها عقب الحادثة في عملية تصحيحية، إذ أصدر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي حينها قرارا بتكليف الأخصائية الاجتماعية نسرين أبو طه مديرة للدار.

حقوق الإنسان: المقر غير مناسب

في غضون ذلك، تمسكت جمعية حقوق الإنسان بعدم صلاحية الدار وتوافقها مع أهداف تأهيل الفتيات أو إصلاح أوضاعهن، حيث يحتجن إلى احتواء واهتمام وأمان ورعاية وتغيير النظرة التشاؤمية، وإعادة دمجها في محيطها الاجتماعي، وكل ذلك يحتاج إلى خطط وبرامج تنفذ على أرض الواقع.

ودعا مدير الجمعية صالح الغامدي مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون وتوثيق التواصل لتنفيذ ما يفيد الفتيات الجانحات، مؤملا أن يكون هناك تعاون مع جمعية وهيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم، ولجنة محامي تراحم، ومؤسسة الرعاية الاجتماعية، والغرفة التجارية بما يحقق الأهداف المنشودة، مشيرا إلى أن القسم النسائي في جمعية حقوق الإنسان سبق أن سجل زيارة من قبل الباحثة القانونية الجوهرة الغامدي، والإدارية هالة المهدي لمقر الدار وأوصى تقرير الزيارة إلى ضرورة إعادة النظر في بيئة العمل ونظام الإعاشة والخدمات المقدمة للنزيلات، وحماية خصوصيتهن فضلا عن توفير وسائل السلامة، لافتا إلى أن حادثة هروب الفتيات فتحت المجال لإعادة النظر في واقع دور الإيواء، مؤملا من الإدارة الجديدة قيادة الدار إلى الأفضل في المرحلة المقبلة، لاسيما أنها من المشهود لها بالكفاءة والخبرة وحسن التعامل مع الحالات الاجتماعية.

جدة: استعادة هاربة "الضيافة" وإحالتها للرعاية

المصدر: جريدة اخبار 24 الاحد 30 ربيع اول 1437هـ - 10 يناير 2016م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/258272

استعادت الجهات المختصة إحدى الفتيات اللاتي هربن سابقا من مقر دار الضيافة في جدة، حيث تخضع للتحقيق في دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والإدعاء العام.

وعلمت «عكاظ» أن الفتاة أحيلت إلى مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة بناء على مذكرة من دائرة العرض والأخلاق، على أن يتم إعادتها لدار الضيافة بعد إكمال التحقيقات معها.

مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الناطق الإعلامي للوزارة في المنطقة عبدالله آل طاوي، أكد أن الشؤون الاجتماعية تواصل التنسيق لنقل الفتاة إلى دار الضيافة بجدة، مشيرا إلى أن الإدارة الجديدة التي تولت «الضيافة» في إطار غربلة شاملة وضعت خططا وبرامج عملية هادفة للمنسوبات، لمعالجة أوجه القصور التي أدت لهروب الفتيات، مشيرا إلى أن لجنة الشؤون الاجتماعية استجوبت عددا من منسوبات الدار لإعداد تقرير مفصل عن وضعها.

وكشفت مصادر «عكاظ» أن الفتيات الثلاثة اللاتي هربن للمرة الثانية تم نقلهن من مؤسسة الرعاية الاجتماعية في مكة المكرمة إلى دار الضيافة في جدة، وسبق أن قبض عليهن قبل نحو شهرين من هروبهن مستغلين إحدى النوافذ أثناء فترة تبديل المناوبات والمشرفات، حيث كن في الدور الأرضي جوار غرفة المديرة السابقة التي تم استبدالها عقب الحادثة في عملية تصحصية، إذ أصدر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي حينها قرارا بتكليف الأخصائية الاجتماعية نسرين أبو طه مديرة للدار.

حقوق الإنسان: المقر غير مناسب

في غضون ذلك، تمسكت جمعية حقوق الإنسان بعدم صلاحية الدار وتوافقها مع أهداف تأهيل الفتيات أو إصلاح أوضاعهن، حيث يحتجن إلى احتواء واهتمام وأمان ورعاية وتغيير النظرة التشاؤمية، وإعادة دمجها في محيطها الاجتماعي، وكل ذلك يحتاج إلى خطط وبرامج تنفذ على أرض الواقع.

ودعا مدير الجمعية صالح الغامدي مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون وتوثيق التواصل لتنفيذ ما يفيد الفتيات الجانحات، مؤملا أن يكون هناك تعاون مع جمعية وهيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم، ولجنة محامي تراحم، ومؤسسة الرعاية الاجتماعية، والغرفة التجارية بما يحقق الأهداف المنشودة، مشيرا إلى أن القسم النسائي في جمعية حقوق الإنسان سبق أن سجل زيارة من قبل الباحثة القانونية الجوهرة الغامدي، والإدارية هالة المهدي لمقر الدار وأوصى تقرير الزيارة إلى ضرورة إعادة النظر في بيئة العمل ونظام الإعاشة والخدمات المقدمة للنزيلات، وحماية خصوصيتهن فضلا عن توفير وسائل السلامة، لافتا إلى أن حادثة هروب الفتيات فتحت المجال لإعادة النظر في واقع دور الإيواء، مؤملا من الإدارة الجديدة قيادة الدار إلى الأفضل في المرحلة المقبلة، لاسيما أنها من المشهود لها بالكفاءة والخبرة وحسن التعامل مع الحالات الاجتماعية.

القحطاني يطالب باحترام الأحكام القضائية في كل الدول

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653797

سلوى حمدي - الرياض
قام السفير النيوزلندي لدى المملكة هاميش ماكمستر يرافقه نائب رئيس البعثة غريغ لويس بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التقيا خلالها رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وبعد تعريف السفير الزائر بأنشطة الجمعية تطرق الحديث لمراقبة الجمعية الانتخابات البلدية وفق المعايير المتعارف عليها دوليا وما مثلته هذه الانتخابات من مشاركة للأفراد في الحياة العامة في المجتمع.
وتم التطرق لبعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الحكومة النيوزلندية من أحكام الإعدام بالمملكة.
وأكد رئيس الجمعية على ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها.
وانتقد القحطاني موقف إيران في التدخل في الشأن القضائي السعودي وما تبع ذلك من عدم احترام لاتفاقية فيينا المتعلقة بحماية البعثات الدبلوماسية ومقارها في الدول المضيفة، وقد حضر اللقاء طرف الجمعية الأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود.

حقوق الإنسان : تجاهلونا في تحقيقات حريق مستشفى جازان العام

المصدر: جريدة انحاء الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
http://www.an7a.com/228104/

(أنحاء) – متابعات : –
أعرب الدكتور أحمد البهكلي المشرف على جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان، عن اندهاشه من عدم إشراك الهيئة في تحقيقات حريق مستشفى جازان العام.
وقال إن الجمعية على استعداد لاستقبال شكاوى أهالي المتوفين والمصابين ممن تعرضوا للظلم أو من سيعترضون على نتائج التحقيقات.
وجددت جمعية جازان مطالبتها لوزارة الصحة بضرورة توفير كامل الرعاية الطبية للمرضى المنومين والمصابين وتعويض من فقدوا ذويهم في الحريق، وذلك حسب "عكاظ".

حقوق الإنسان": تجاهلونا في "التحقيق«

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160113/Con20160113819078.htm

محمد الكادومي (جازان)
انتقدت جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان عدم إشراكها في تحقيقات حريق المستشفى. وعبر لـ «عكاظ» الدكتور أحمد البهكلي المشرف على هيئة المنطقة عن دهشته من ذلك. وقال إن الجمعية على استعداد لاستقبال شكاوى أهالي المتوفين والمصابين ممن تعرضوا للظلم أو من سيعترضون على نتائج التحقيقات. وجددت جمعية جازان مطالبتها لوزارة الصحة بضرورة توفير كامل الرعاية الطبية للمرضى المنومين والمصابين وتعويض من فقدوا ذويهم في الحريق.
وحث البهكلي وزارة الصحة بسرعة تغيير وضع المبنى المحترق أو نقله من موقعه وعدم الاكتفاء بإعادة الطلاء منتقدا الأعمال الإنشائية في المبنى وخلوه من وسائل السلامة.
«لا يمكن إطلاق اسم البرج الطبي على المبنى الذي نفذ بطريقة ضعيفة هشة لا تتوافق مع ما تم الاتفاق عليه في العقد.. الأبراج الطبية نفذت في العديد من المناطق بصورة صحيحية كما خطط له.. إلا أن البرج الطبي في جازان تم إنشاؤه بصورة مخالفة للمواصفات الأساسية».

بعد عضويتها في مجلس الشورى.. دخلت المجالس البلدية

المرأة ترسم موقعها على الخارطة الوطنية في عهد سلمان الحزم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1119252

تحقيق - هتاف المحيميد
العديد من المجالات فتحت للمرأة بعدما كانت محصورة في مجال التعليم لتدخل بعدها مجلس الشورى وتشارك في الانتخابات البلدية وتبتعث للدراسات العليا في الخارج، واستمرت تباشير الخير بقدوم عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان -حفظه الله - الذي تشرب الحكم ونهل من العلوم والثقافة ما جعله عادلا بين أبنائه ذكورا وإناثا وداعما لهم، لتدخل المرأة قصر اليمامة معززة ومبايعة له ومواصلة دورها الذي يلقى اهتماما وعطاء من القيادة لم يتوقف.
سلمان الحزم والعزم والأوامر التاريخية والخير حيث حرص -حفظه الله- بدعم المرأة ومسيرتها التنموية في شتى المجالات ودفع عجلة تطورها في المجتمع، لتتبوأ مناصب قيادية عديدة أولها المشاركة في المجلس البلدي في دورته الثالثة كمرشحة وناخبة والذي أثبتت بجدارتها استحقاقه.
تواجد في اللقاءات الوطنية

في البداية تتحدث د. لبنى الانصاري -عضو مجلس شورى - مؤكدة حرص خادم الحرمين على وجود المرأة في البيعة فبايعته عضوات الشورى وتم بث ذلك إعلامياً، لتكون بعدها موجودة في جميع اللقاءات الوطنية المهمة كاللقاء الأول الذي طرح فيه سياسة الدولة فور توليه مقاليد الحكم ثم اللقاء مع القيادات الصحية واللقاء مع الإعلاميين والكتاب والمثقفين وغيرها من اللقاءات، توجهت خطاباته لتكون لأبنائه وبناته للأخوة والأخوات، وللمواطنين والمواطنات مؤكداً بذلك على دور هاتين الفئتين في تنمية المجتمع، كما تشرفت عضوات الشورى والقيادات النسوية العليا بدعوتهن إلى حضور افتتاح وختام الاحتفاليات الخليجية والعربية المهمة كالقمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في محرم (نوفمبر) الماضي وكذلك القمة الخليجية السادسة والثلاثين في صفر (ديسمبر) الماضي، وفي هذا التأكيد على مشاركة المرأة في مثل هذه الأحداث الوطنية والدولية رسالة أخرى جميلة، ولعل الحدث الأبرز في عهد خادم الحرمين الملك سلمان أيده الله هو مشاركة المرأة في الدورة الثالثة في الانتخابات البلدية، وفي هذا تأكيد على مشاركة المرأة في صنع القرار في مستويات عليا تنفيذية بعد مشاركتها في الجانب التنظيمي (التشريعي) في مجلس الشورى، مضيفة لقد أصبحت المرأة بالفعل ناخبة ومنتخبة فكانت هناك حوالي ١٣٠ألف ناخبة مسجلة ومايزيد على ألف مرشحة وفازت 20 سيدة بمقعد في المجالس البلدية، لقد كانت هذه تجربة فريدة وجميلة وقد شاركتُ وعدد من الأخوات عضوات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة هذه الانتخابات، فكان أداء النساء القائمات على العملية الانتخابية مثلجاً للصدر، خلاصة القول، أكدت سياسة سلمان الحزم بأنه لا مجال لأن تكون المرأة طاقة معطلة في عهده فالمرأة موجودة بقوة في جميع مجالات العمل ومستوياته وشريكة فاعلة وناجحة ومكتسباتها آخذة في الازدياد ودورها في دعم نهضة مجتمعها أصبح أكثر وضوحاً ومحل إشادة الجميع ومثار إعجابهم وكلي تفاؤل بأن غد المرأة القادم في عهد خادم الحرمين سيكون أفضل وأجمل.

انجازات لا تقاس بزمن

تضيف د. فردوس الصالح -أستاذ الفيزياء النووية وعضو مجلس الشورى- في ذكرى تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز.. سلمان العزم والحزم و مع انه لم يمر إلا عام واحد على توليه الحكم فان الإنجازات اكبر وأكثر من ان تعد وتحصر فالانجاز لا يقاس بالزمن، ولو نظرنا فقط لما حظيت به المرأة في عهده حفظه الله فقد أعطيت الفرصة في الترشيح والانتخابات البلدية ولله الحمد والمنة أبلت بلاء حسنا بتوفيق من الله ثم بدعم من ولاة امرنا، وبتوجيه من الملك شاركت المرأة في ورشة برنامج التحول الوطني بجانب الرجل في ابداء مرئياتها ومقترحاتها، وفي الخطاب الملكي في افتتاح اعمال مجلس الشورى هذا العام وجه الملك حفظه الله الحديث للأعضاء كافة نساء ورجالا فذكر (اخواني واخواتي) احدى عشرة مرة، مردفة تخوض النساء تجربة وطنية جديدة في عهد خادم الحرمين -حفظه الله- ، ويأتي دعم الملك سلمان بن عبدالعزيز، للمرأة إيمانًا منه -رعاه الله- بأهمية دورها التكاملي مع الرجل في بناء وتنمية البلاد من خلال الانخراط في العمل الوطني الذي يعود بالنفع والخير على الوطن والمواطنين، وذلك في إطار الضوابط الشرعية التي تحفظ لها خصوصيتها ومكانتها، وتتناسب مع طبيعتها البشرية لتتمكن من المشاركة المثمرة بكل فاعلية.

وتؤكد د. حنان الأحمدي -عضو مجلس الشورى- بمناسبة مرور عام على البيعة تتجدد مشاعر أبناء هذا الوطن الغالي بالاعتزاز بكل ما تمثله بلادنا من عزة وقوة ومكانة دولية رفيعة وبما تتمتع به من استقرار وأمان على الرغم من الاضطرابات المحيطة بنا والأعداء المتربصين من حولنا، ونحن في هذا اليوم نحمد الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، إذ يأتي عهد خادم الحرمين امتداداً لمسيرة الحكم التي عاشتها المملكة العربية السعودية منذ التأسيس على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ومن تولى الحكم من أبنائه من بعده والذين كانت لكل منهم بصماته التاريخية على مسيرة البناء والتنمية، وقد شهدت المملكة خلال العام الماضي حراكاً غير مسبوق على مختلف الأصعدة تجسيداً لرؤية الملك سلمان ومنهجه الذي طالما عرفناه عنه؛ منهج العزم والحسم -حفظه الله- حيث أتت توجيهاته المتوالية لتعزيز دولة المؤسسات ورفع شأن المملكة على مستوى العالم أجمع، مضيفة لقد تميزت انطلاقة هذا العهد المبارك بسمات حضارية ومدنية تجسد الرؤية الطموحة للقيادة الحكيمة والمرتكزة على كتاب الله وسنة رسوله، والمكرسة لخدمة الوطن والمواطن وتعزيز ريادة المملكة على الصعيد الدولي، مضيفة رغم قصر الفترة الزمنية فقد لمسنا خلال العام المنصرم تجديداً للرؤى التنموية ومنظوراً مختلفاً للتحديات الاقتصادية ونقلة حقيقية في السياسة الخارجية للمملكة؛ وشهدنا حراكا إصلاحيا وتطويرياً أذهل العالم من حولنا لما اتسم به من عزم وإرادة وإصرار، وفي عهد الملك سلمان المبارك واصلت المرأة مسيرتها نحو التمكين والمشاركة الفاعلة بدعم من القيادة الحكيمة التي منحتها كل احترام وتقدير، والشواهد التاريخية عديدة على هذه المرحلة الزاهرة التي تعيشها المرأة والتي شهدت فيها نقلة جذرية في النظرة لها باعتبارها شريكا أساسيا في صنع القرار المجتمعي من خلال توليها المناصب القيادية وعضويتها في المجالس التشريعية والرقابية وامتلاكها لآليات التعبير عن الرأي والتأثير في السياسات العامة، مشيرة الى ان المرأة في بلادنا اليوم تملك صوتاً مؤثراً من خلال منابر مختلفة تعبر فيها عن رأيها ومطالبها بجرأة وتشارك في صنع القرار المجتمعي وتحظى بدعم واحترام قيادة هذه الدولة مما يؤكد أن الآتي أفضل بإذن الله، وفي هذا اليوم نرسل النظر حولنا ونحمد الله أن أنعم على بلادنا بالاستقرار والرخاء والأمن والأمان وسط كل الاضطرابات المحيطة، ورغم جميع الصعاب والتحديات تظل

المملكة في عهد خادم الملك سلمان بن عبدالعزيز أيده الله نخلة صامدة في وجه الرياح التي تعصف من حولها محافظة على مكانتها المؤثرة في المنطقة بل وفي العالم ككل، محققة عاما بعد عام المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية والتنموية وساعية لإحداث تحولات هادفة في مسيرتها لتواكب تطلعات المجتمع ورؤى قيادتنا الرشيدة في هذا اليوم نجدد البيعة لمليكنا المفدى ونرفع لمقامه الكريم أسمى آيات التهنئة ولولي عهده الأمين وولي ولي العهد حفظهم الله جميعاً وسدد على طريق الخير خطاهم وحفظ وطننا من كل شر.

تسخير الامكانات

كما تضيف د. مسعودة قربان -وكيلة قسم التربية والفنية في جامعة الملك سعود- حظيت المرأة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان -حفظه الله- باهتمام خاص على كل الاصعدة وتحت قيادته المباركة سخرت الدولة كافة الامكانات وفتحت المجال رحبا امام المرأة للمشاركة بايجابية وفعالية في تعزيز المسيرة المباركة بالإضافة إلى تمكينها من صنع القرار داخل القطاعات التنفيذية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، الأمر الذي ساهم في إيجاد ثقافة تحترم المرأة وتدرك دورها وإمكاناتها وكذلك دعمه مسيرة المرأة ومنح المرأة السعودية كافة المزايا باعتبارها شريكة الرجل ومحوراً أساسياً في التنمية، مؤكدة أن المرأة ليست قوة هامشية معطلة، بل هي نصف المجتمع، ودورها يتحدد على الخارطة الوطنية، أماً، ومعلمة، وطبيبة، وناشطة بما يتوافق مع مشروعاتنا التنموية والحضارية ومرتكزاتنا الإسلامية. وقد اولت الدولة في عهد الملك سلمان اهتماما كبيرا بالمرأة لتمكينها من القيام بدورها على الوجه الاكمل كي تبدع وتطور وتساهم في انجاز التنمية وأثبتت ذلك وتبوأت أعلى المناصب ونهضت بالمرأة ثقافيا واجتماعيا إضافة إلى رفع مستوى مشاركة المرأة كماً ونوعاً في مختلف المجالات، ونسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار يحق للمرأة السعودية أن تفخر بالبيعة بحق فقد آمن خادم الحرمين الشريفين بدور المرأة الفاعل، لذا رأيناه يوليها اهتمامه ورعايته بإعطائها الفرصة للمشاركة الحقيقية والفاعلة في كافة المجالات، وقد دخلت المرأة في عهد خادم الحرمين الترشح لانتخابات المجالس البلدية وعضويتها، ومزاولة مهنة المحاماة والترافع تحت قبة المحاكم والتمثيل الدولي في المؤتمرات، مبينةً أن المرأة تقلدت في عهده -حفظه الله- كثيرًا من المناصب القيادية والاجتماعية المؤثرة وفي كافة المجالات داخل الوطن وخارجه؛ لأنه آمن بحقها في الحصول على أفضل الفرص للعلم والعمل، كذلك فتحت أمامها أبواب العمل ومجالاته المنوعة، مع الالتزام بثوابت ديننا وقيمه، لافتةً إلى أنه من أجل هذا كله حق للمرأة السعودية أن تسعد بذكرى البيعة، بل وتجدد المبايعة، مع تحري مستقبل أكثر إشراقا.

البيعة في قلوبنا

وتوضح د. ابتسام العليان -مساعد وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي للمبادرات النوعية بجامعة الملك سعود- أهمية البيعة في قلوب السعوديين بقولها: يجدد السعوديون، البيعة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، في الثالث من ربيع الآخر الموافق 13يناير 2016 إذ تُعَد السنة الاولى في تاريخ توليه ملك البلاد، عام نطلق عليه عام الحزم والأوامر الملكية التاريخية والإنجازات والقضاء على الارهاب، عام استقرار ونماء وازدهار رغم ما يمر به العالم والدول العربية خاصة من اضطرابات وحروب وتدهور الاقتصاد العالمي، عام تمت خلاله منذ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم إنجازات عظيمة ذات جدوى كبيرة على المملكة وشعوب المنطقة رغم قصر المدة، بصمته واضحة يلاحظ المتابع إنجازات ومشاريع في كل المجالات، ويرى نهضة تطويرية فائقة شملت جميع قطاعات الدولة، مع التركيز على التنمية المستدامة وقضايا بناء الإنسان وتطوير قدراته ومهاراته وتوسيع خياراته للاستفادة من خدمات الدولة على الوجه الأكمل، من أهمها إتاحة الفرصة للجيل الثاني في الاسرة المالكة لممارسة الحكم، وتشكيل المجلسين (الشؤون السياسية والامنية والاقتصادية والتنمية) وتفعيل أساليب المساءلة والمحاسبة وتبني سياسات اقتصادية طموحة والتركيز على قضية التعليم والصحة والإسكان، وفي الساحتين الإقليمية والدولية تبنى رعاه الله القضايا العادلة والدفاع عن مبادئ السلام وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والجريمة والفساد، بالإضافة إلى سياسة خارجية حكيمة تقوم على تعزيز السلام العالمي خلال بذل العديد من مساعي الصلح ومبادرات المصالحة وتحقيق التعاون الدولي والإسهام في دعم الشعوب النامية وفي مد يد العون من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة العالمية، مضيفة ملك عُرف بحبه لشعبه ووطنه ومواطنيه أخلص لهم فأخلصوا له حباً وتقديراً، تمثل هذا بالوقفة المخلصة من أبناء هذا الشعب في زمن الأحداث من حولنا ونحمد الله على هذه اللحمة الوطنية بين القائد وشعبه.

واضافت لو رجعنا بالذاكرة عاما كاملا وفي نفس اليوم نجد أن المرأة تشارك رسمياً ولأول مرة في تاريخ المملكة في الديوان الملكي بالبيعة. تبايع ملك المملكة العربية السعودية حاملة معها صوت كل مواطنة سعودية تحب وطنها وتسعى لأن يشكل الاستقرار والأمن و الأمان أهم ركائزه، وهذه الخطوه كانت تعبيراً صادقاً عن تقدير ولاة الامر في المملكة للمرأة السعودية وفي تمكينها وتعزيزها في المجتمع بما يتناسب مع شريعة الاسلام وثقافة المجتمع، وهذه الرؤية ليست

بغريبة على مليكنا ووالدنا خادم الحرمين، فقد تحدث -حفظه الله- مرارا عن المرأة السعودية، ومما ذكره "أن الاسلام قد رفع منزلة المرأة وأحلها المكانة العالية، وأن المجتمع بحاجة الى مزيد من التوعية لتحقيق مزيد من حضور المرأة".
مردفة حين كان الملك سلمان، أميراً لمنطقة الرياض آنذاك شرف تخريج أول دفعة طب في المملكة من النساء تشهدها المملكة، انطلقت من جامعة الملك سعود، فهو يؤمن بدور المرأة في الاعمال الجادة التي تتناسب وطبيعتها، واليوم المرأة تشارك في انتخابات المجالس البلدية كناخبة ومنتخبة.

محور التنمية

وتذكر الجوهرة الجميل -عضو مجلس ادارة نادي حائل الادبي مشرفة الحوار الوطني بمنطقة حائل- أن المرأة نصف المجتمع النابض بالحب والحنان وهي من انجبت وأرضعت وربت النصف الآخر، فهي مدرسة بما تحمله من قدرات وملكات وتعدد ادوار ميزها عن غيرها، والمرأة كانت وما زالت محور التنمية بكل ابعادها ففي عصر الاجداد قامت المرأة بكل الادوار الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وقبل 60 عاما دخلت المرأة ميادين التعليم بحثا ودراسة وعملا حتى اصبحت بفضل الله جميع جامعاتنا تدار بكوادر وعقول وسواعد المرأة السعودية، مشيرة الى ان المرأة كانت جزءا من اهتمام الملك منذ كان اميرا للرياض يستقبل ويناقش ويباشر همومهن واحتياجاتهن كجزء غال من شعبه ثم تولى ولاية العهد فأشار وشارك وأعان. والآن نفخر ونعتز بعهد الخير والنماء الاقتصادي، عهد سلمان الحزم والعزم ليكمل مسيرة العطاء وتدخل المرأة في عهده المجالس البلدية مشاركة في صياغة المنظومة المجتمعية ويعلن عن جائزة عالمية للمرأة تتبناها جامعة الاميرة نورة. كحافز معنوي ودافع للمنافسة ولتكون السيدة السعودية في الصدارة وكما كانت دوما.
وتضيف من يقول ان المرأة السعودية ناقصة الحقوق (مجحف) وما يبث من اعلام مضلل عن حقوق المرأة السعودية انما هو سهم مسموم لتفكيك اللحمة الوطنية، كل شيء امام المرأة السعودية متاح وهي فقط من تحدد مكانتها، بقي ان تعي المرأة السعودية دورها الوطني الحقيقي في بناء فكر واع ومتزن يجعل منها نموذجا خاصة للسيدة السعودية (عقيدة وفكرا وسلوكا)، سيدة تبني وتنتج وتشارك بوعي وعلم وقيم سعودية تميزها، سيدة تدرك دورها الوطني المهم في منظومة بناء الوطن و رعاية عقول الناشئة من الانحراف الفكري وقيادة شأن الاسرة ضد تيارات وصراعات قوى متناقضة وهدامة، ومن ثم قيادة برامج التنمية للبناء والعطاء.
وتقول حنان السماري -المدير التنفيذي لصندوق الاميرة مضاوي بنت مساعد لتنمية المرأة- : اليوم يحتفل الوطن بالذكرى الأولى لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز – حفظه الله – مقاليد الحكم ، في هذا اليوم الذي نحتفل بذكراه العزيزة على قلوبنا نرى كثيرا من الإنجازات وقد تحققت فيستشعر من يعيش على تراب هذا الوطن قيمة التقدم، والأمن، والاستقرار الذي ننعم فيه ، في ظل متغيرات واضطرابات دولية محيطة بنا، حيث القرارات الحكيمة لقائد العزة والحزم الملك سلمان ساهمت في تعزيز دور المملكة الاقتصادي في العالم من خلال الإصلاحات الاقتصادية المهمة لدعم الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة ودعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإنشاء هيئة مستقلة متخصصة، وهنا أشير الى بعض ما تحقق للمرأة في عهد قائدنا الملك سلمان بن عبد العزيز، فاحتفل الوطن بأول انتخابات بلدية تشارك فيها المرأة كناخبة ومرشحة، وفوز السيدات بمقاعد المجلس البلدي في العديد من المناطق في المملكة ما هو إلا دليل على تشجيع قيادتنا الرشيدة لدعم دور المرأة كمتخذة قرار وقائدة ضمن بيئتها ومجتمعها، حفظك الله والدنا وقائدنا الملك سلمان بن عبدالعزيز.

عضو لجنة الدفاع عن المعتقلين: الجهود مستمرة لحسم الـ10 المتبقين

•المناصحة" الورقة الرابحة لاستعادة 97 ٪ من غوانتانامو

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160114/Con20160114819191.htm

إبراهيم علوي (جدة)
أكد المحامي كاتب الشمري عضو اللجنة الدولية للدفاع عن المعتقلين في غوانتانامو، أنه لم يتبق في سجن غوانتانامو الأميركي سوى أقل من 10 معتقلين، بعدما نجحت السلطات السعودية خلال الفترة الماضية من استعادة 97 في المائة من المعتقلين الذين بلغ عددهم آنذاك 130 معتقلا سعوديا من أصل 600 معتقل مسلم موزعين على أكثر من 40 جنسية.
وأفرجت السلطات الأميركية عن الكثير من المعتقلين، فيما لم يتبق في المعتقل إلا نحو 140 سجينا من جنسيات مختلفة أغلبهم من الجنسية اليمنية.
وقال في تصريحات لـ «عكاظ»: «نرحب بتجاوب السلطات الأميركية بإطلاق سراح السعودي والكويتي خلال الأسبوعين الماضيين، فيما تم قبل ذلك إطلاق سراح يمنيين تم تسليمهم لدولة الإمارات كحالات إنسانية، كما نواصل مطالبتنا بإطلاق سراح جميع المعتقلين ومن ضمنهم السعوديون وتقديمهم للمحاكمة العادلة وفق القوانين الدولية».
وأضاف: «كثير من المنظمات الدولية أشادت بجهود المملكة في محاربة الإرهاب وبما قدمته لمعالجة قضايا معتقليها في الخارج خاصة غوانتانامو، وطالبنا كمحامين من خلال اللجنة الدولية أو الفريق السعودي السابق، المنظمات الحقوقية والإنسانية والرأي العام خاصة جمعية حقوق الإنسان السعودية وهيئة حقوق الإنسان، للضغط على السلطات الأميركية لإنهاء وضع المعتقلين في غوانتانامو».
وأشاد الشمري بالجهود الكبيرة التي بذلتها وزارتا الخارجية والداخلية في المملكة لاستعادة المعتقلين السعوديين من غوانتانامو، لافتا إلى الدور الإنساني الكبير بجمعية الهلال الأحمر السعودي والذي نجح في ربط التواصل بين المعتقلين وأسرهم وكان لهذا الدور التخفيف في الكثير من معاناة الأسر.
وشدد على أن احتجاز المعتقلين في غوانتانامو جاء بشكل عشوائي وخارج الأطر القانونية والشرعية الدولية، ولم توجه لهم منذ اعتقالهم أي اتهامات واضحة مباشرة على أعمال قاموا بها سوى وصفهم بأنهم محاربون أعداء، وقال: من هنا طالبنا السلطات الأميركية منذ البداية ومن خلال عدة جهات بعرضهم على المحاكم الأميركية المدنية أو إطلاق سراحهم وتسليمهم لسلطات بلدانهم.
وشدد على أنه لا نعرف ما هي المعايير التي يتم فيها الإفراج عن المجموعات أو الأفراد من المعتقل، لكن المؤكد أن الدافع الأكبر الذي حض السلطات الأميركية على تسليم السعوديين لديها هو مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية والتأهيل والذي أقنع السلطات الأميركية والمنظمات الدولية بالجهود السعودية تجاه مواطنيها ومتابعتها الحثيثة لقضايا رعاياها مما شكل دورا كبيرا في تسريع عمليات تسليم المعتقلين السعوديين للمملكة وذلك على شكل دفعات.

حقوق الإنسان تختتم ندوة مناهضة التعذيب

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 ربيع أول 1437هـ - 9 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1117741

الرياض - نايف ال زاحم
اختتم يوم امس في الرياض الندوة التعريفية باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والتي تأتي في اطار نشر ثقافة حقوق الإنسان وبرنامج مذكرة التفاهم للتعاون بين المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة حقوق الإنسان ومكتب المفوَّض الساميّ لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وذلك بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسا د. بندر بن محمد العيبان ونائب رئيس الهيئة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني.
وقد اشتمل اليوم الأخير من الندوة على عدد من أوراق العمل التي قدمها خبراء من الأمم المتحدة حيث قدم مازن شقورة الممثل بالإنابة لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ورقة بعنوان التحقيق والتقصي في جرائم التعذيب كما قدم عبدالوهاب هاني ورقة حملت عنوان آليات الوقاية من التعذيب والحد منه واختتم الأستاذ مازن شقورة اليوم الثاني من الندوة بورقة عمل حول التجارب الإقليمية والدولية في مجال مناهضة التعذيب.
وقد حضيت الندوة باستعراض لقوانين المملكة الوطنية وما تكفله الشريعة الإسلامية وتلك الأنظمة من حقوق وضمانات،حيث شملت النقاشات وأوراق العمل استعراض مفصل لها.
كما تناولت الندوة تعريفا بأهم الإتفاقيات الدولية والبرتوكولات التي تجرم التعذيب وكذلك الإلتزامات القانونية بمنع التعذيب. واستعراضا لبعض التجارب الدولية في ذلك.

جناح لاستقبال بلاغات "العنف" في مهرجان الصحراء بحائل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1118242

حائل - خالد العميم
أطلق فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل ركناً خاصاً لاستقبال بلاغات العنف ضد المرأة والطفل لتوجيهها مباشرة للفرع.
ويتولى الركن أيضاً مهمة تعريف زوار مهرجان الصحراء التاسع بخطورة المشكلات الناجمة عن العنف والاضطهاد، ويهدف الركن إلى استقبال أي بلاغ عنف أو إيذاء جسدي أو لفظي ضد المرأة أو الطفل لتوجيهها إلى فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة، كما سيوزع نحو 15 ألف مطوية تعريفية حول خطورة العنف على مستقبل الأسرة طيلة أيام مهرجان الصحراء. وأوضح اختصاصي علم الاجتماع عبدالرحمن الجهني، أن جهل المرأة المعنفة بحقوقها وواجباتها وعدم إبلاغ الجهة المختصة يؤدي إلى استمرار المعتدي بممارسة التعدي عليها بلا توقف، لافتاً إلى أن هناك دراسات أكدت أن العامل الاقتصادي «السلبي» وسوء الحالة المادية للمرأة وحاجتها للنفقة، تتسبب في نسبة كبيرة من حالات الإهانة والتحقير والتهميش والعنف ضدها، مشدداً على أهمية سرعة تخلي وسائل الإعلام عن دعم التمييز بين المرأة والرجل، وهو الذي يدفع إلى مزيد من حالات العنف ضدها. يذكر أن الركن يشهد إقبالاً من زوار المهرجان للتعرف على

ما يحويه، إضافة إلى تقديم بلاغات محدودة حول حالات ممكن أن توصف بالعنف الأسري، لإحالتها إلى فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة.

"الفوزان" معلقاً على حادث اسطنبول: ثم يردد الحاقدون أن تركيا تدعم الإرهاب

المصدر: جريدة اخبار 24 الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
http://www.an7a.com/228104/

علق الدكتور عبدالعزيز الفوزان، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان وأستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء، على حادث الانفجار الذي وقع بالعاصمة التركية اسطنبول، بأن هذا الحادث دليل على كذب الادعاءات التي تزعم دعم تركيا للإرهاب، واصفاً من يتهمها بذلك بالحاقد.

وقال الفوزان في تغريدة له على حسابه بموقع "تويتر"، "هجوم انتحاري إرهابي سقط فيه قتلى وجرحى في أهم معلم سياحي باسطنبول، وقبله عمليات أخرى قتل فيها المئات، ثم يردد الحاقدون أن تركيا تدعم الإرهاب".

من جانبه نشر الدكتور محمد العريفي، على صفحته بموقع "تويتر" صورة لعلم تركيا يرفرف أمام أحد معالم البلاد، داعيا لها بالأمن والأمان، حيث قال "اللهم احفظ تركيا وأهلها، ومكّن للأمن والأمان فيها، واجمع كلمتهم على الخير والهدى، ربّ اجعل عَيشَهم قارّاً، ورزقهم دارّاً".

يذكر أن انفجاراً وقع بمنطقة السلطان أحمد الأثرية بمدينة اسطنبول التركية، أدى إلى مقتل 10 أشخاص وإصابة أكثر من 15 آخرين، فيما اتهم رئيس الوزراء التركي، أحمد داود أوغلو، تنظيم "داعش" بالوقوف خلف الحادث.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

توحيد عمل المحاكم بتطبيق "الإرادة الملكية" في "قضايا القتل"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 ربيع اول 1437هـ - 10 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13336832

الرياض - فداء البديوي

علمت «الحياة» أن هناك توجيهاً بتوحيد عمل المحاكم عبر إيقاع العقوبة المنصوص عليها بالإرادة الملكية في قضايا القتل العمد التي يسقط فيها القصاص وقضايا القتل شبه العمد، إذ «يُثبت القاضي صفة القتل ويحكم بسجن القاتل وفقاً للسنوات الواردة في الإرادة الملكية بتحديد بداية فترة السجن ونهايته»، وفق تعميم قضائي وجه به رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الدكتور وليد الصمعاني.

يذكر أن الإرادة الملكية تقضي بسجن القاتل العمد خمس سنوات في حال سقوط القصاص وسجن القاتل شبه العمد ثلاث سنوات.

وكان ناظر القضية سابقاً يكتفي -وفقاً للإجراءات المتبعة من قبلُ في قضايا القتل العمد التي يسقط فيها القصاص وقضايا قتل شبه العمد- بإثبات صفة القتل الذي يدان به الجاني وترك تقرير العقوبة المحددة بموجب الإرادة الملكية لولي الأمر.

وعلى خلفية دراسة الإرجاء الجديد قبل إقرارها من الجهات العليا في الدولة، أيدت هيئة التحقيق والادعاء العام قيام المحاكم بالتصدي للحكم بالعقوبات المنصوص عليها شرعاً أو نظاماً في جميع القضايا الداخلة في اختصاصها بما في ذلك قضايا القتل العمد في حال سقوط القصاص وشبه العمد من دون الاقتصار على تحديد صفة القتل فقط، ورأت جهات مختصة أخرى ضرورة مراعاة ما قضى به الأمر السامي لعام 1409هـ بمنح القاضي صلاحية زيادة العقوبة على ما ورد بالإرادة الملكية في الظروف المشددة.

إلى ذلك، أوضح القاضي السابق الدكتور فهد الحسون في حديثه إلى «الحياة» الفرق بين الوضع السابق والوضع الحالي لهذا الإجراء، مؤكداً «اختلاف اجتهادات المحاكم سابقاً في تطبيق العقوبة المنصوص عليها في الإرادة الملكية، إذ جرى عمل بعضها على أن يثبت القاضي صفة القتل سواءً أكان عمداً أم شبه عمد، ويُفهم القاتل بأن عقابه على ذلك عائد إلى الجهة المختصة وفقاً للإرادة الملكية، أما الإجراء الحالي فجرى على إثبات صفة القتل وإيقاع العقوبة المنصوص عليها في الإرادة الملكية».

وأوضح الحسون أن «الإرادة الملكية تقضي بسجن القاتل العمد خمس سنوات، في حال سقوط القصاص وسجن القاتل شبه العمد ثلاث سنوات».

وعلّق على توجيه المجلس الأعلى للقضاء في هذا الإجراء بنصه على «أن يثبت القاضي صفة القتل ويحكم بسجن القاتل وفقاً للسنوات الواردة في الإرادة الملكية بتحديد بداية فترة السجن ونهايته»، بأنه سيحقق توحيداً لإجراءات المحاكم واستقرار اجتهادات القضاة.

ذوو الإعاقة يطالبون بمداخل ومسارات انسيابية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 ربيع اول 1437هـ - 10 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13334635

الأحساء - «الحياة»
طالب مسؤول الفعاليات والأنشطة في جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء عبدالله الزبدة المجلس البلدي المقبل بـ«أن يكون أكثر تأثيراً وفاعلية في ما يخص تهيئة البيئة العمرانية لذوي الإعاقة في ظل الصلاحيات الجديدة الممنوحة له، بفصل كرسي رئاسة المجلس عن الأمانة واستقلالها»، وبهذا أصبح المجلس أكثر تأثيراً من المجلس السابق، الذي كانت له أنشطة كثيرة وطموحات تخدم ذوي الإعاقة. وسبق أن عُقد ملتقى ذوي الاحتياجات الخاصة بشعار: «أنتم في قلوبنا» في مبنى أمانة الأحساء، ويضم جميع الجهات ذات العلاقة بذوي الإعاقة، وخرجت بتوصيات عدة، منها تقديم مقترح للمهندسين لعمل المداخل والمسارات الانسيابية، والمواقف الخاصة بهم، والمصاعد المتحركة، ودورات مياه خاصة في المطاعم والمكتبات والأسواق العامة والخاصة، والمجمعات التجارية والإرشادات الخاصة بذوي الإعاقة، وجعلها ضمن المستلزمات الهندسية في البناء، وتفعيل الدليل الإرشادي للوصول الشامل في الدوائر الحكومية، والعمل على عقد لقاءٍ لمديري الدوائر الحكومية لتسهيل الخدمات، إضافة إلى مقترح تخصيص جائزة سنوية للجهات الحكومية والشركات الخاصة التي يمتاز مبناها بسهولة الوصول إلى المرافق والخدمات.
وتبنى المجلس كذلك مقترحاً مفاده مراعاة ذوي الإعاقة في الاستراحات ومحطات الوقود على الطرق السريعة، كوجود غرف خاصة ودورات مياه خاصة لهم، وطرح فكرة تاكسي خاصة بذوي الإعاقة وكبار السن لتخفف معاناتهم وتخدمهم وتسهل لأهاليهم قضاء المصالح الخاصة التي تستلزم حضورهم.

انطلاق الحملة الثالثة لـ• مركز سلمان للإغاثة" في طاجيكستان

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع اول 1437هـ - 9 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13325955

الرياض - «الحياة»
انطلقت الحملة الثالثة من دفعة المساعدات التي يقدمها «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية»، اليوم (السبت)، من العاصمة الطاجيكية دوشنبه، إلى المناطق المتأثرة نتيجة الزلازل والفيضانات التي اجتاحت أجزاء من البلاد.
وحوت الحملة التي انطلقت من دونشبه إلى مدينة روشان المتضرّرة، 200 مدفأة و 650 بطانية و 222 سلة غذائية، تحملها أربع شاحنات بمتابعة فريق مختص من المركز.

"الشؤون الاجتماعية": ارتفاع أعداد الأسر المهجورة .. و"الضمان" يخدم 444 ألف مطلّقة وأرملة

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع اول 1437هـ - 9 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13315186

الرياض - «الحياة»
شدد وزير الشؤون الاجتماعية ماجد القصبي على ضرورة تحقيق الأمن الأسري لجميع أفراد المجتمع، معتبراً أن ذلك من شأنه الإسهام في تعزيز الأمن واستقرار والنهضة في مختلف الشؤون والمجالات، فيما كشف وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي محمد العقلا، عن أن عدد المستفيدات من الضمان خلال 2015 بلغ 128 ألف مطلقة و155 أرملة.
وأوضح العقلا خلال ورشة عمل مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل لمناقشة سبل التعاون بينهما فيما يخص النساء المهجورات، وذلك في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالرياض أخيراً، أن المستفيدات من الضمان الاجتماعي من النساء والأسر غير المعولة لعام ٢٠١٥ بلغ ١٨٢ ألف مطلقة، و ١٥٥ ألف أرملة، و ١٠٨ آلاف أرملة وأيتام، و٢٨٤٢٥ أسرة مهجورة و ٢٥ ألف مطلقة وأبنائهن، مشدّداً على ضرورة تعزيز الوسائل والإجراءات التي تكفل التيسير والارتقاء بجودة الخدمة المقدمة للأسر المهجورة. وأضاف: «إن قيمة المعاش المصروف للمستفيدات من الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٥ بلغ ٤٠٧٠ مليون ريال للأرامل والأيتام، و ٣٣٩٣ مليون للمطلقات، و ٣٣٥٣ مليون للأرامل، و٨١٩ مليون للمطلقات مع أبنائهن، و ٣١٨ مليون للأسر المهجورة، فيما لوحظ تزايد أعداد حالات الأسر المهجورة، إذ أظهرت الإحصاءات أن عدد الأسر المهجورة ارتفع إلى ٢٨٤٢٥ أسرة في عام ٢٠١٥ مقارنة مع ٢٤٥٨٣ أسرة في ٢٠١٤، و١٧٠٧٧ أسرة في عام ٢٠١٣».
واستعرضت ورشة العمل أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه المحاكم مع قضايا الأسرة المشمولة بالضمان الاجتماعي، وماهيّة التحديات التي تواجه النساء المهجورات والمعلقات في الضمان الاجتماعي والمحاكم، إضافة إلى بحث آلية التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاكم واستعراض الخبرات والتجارب الدولية في توفير أفضل السبل والدعم للنساء المهجورات، وطرق بناء شراكة فعالة بين الوزارتين لتقديم جودة الخدمة الضمانية الميسرة للأسر المهجورة، فيما شهدت حضور ومشاركة رئيس مركز الملك عبـــدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن معـــمر، وعـــدد من القضاة ورؤساء المحاكم ومسؤولـــي وزارة الشؤون الاجتـــماعية، وعدد من المتخصصين القانونيـــين والاجتماعيين، إضـــافة إلى مجموعة من النساء المهجورات والمعلقات.

"العمل": لا صحة لوجود 298 ألف "وظيفة وهمية" للسعوديات

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 28 ربيع اول 1437هـ - 8 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13311881

الرياض - «الحياة»

نفت وزارة العمل في بيان اليوم (الجمعة) صحة التقارير التي تم تداولها حول توطين "الوظائف الوهمي" للسعوديات الذي أشير فيها إلى وجود 298 ألف وظيفة وهمية للنساء، غالبيتها في قطاعي المقاولات والتجزئة.
وأوضحت الوزارة أن "التقرير (المتداول) تضمن بعض البيانات والمعلومات غير الدقيقة، إذ أشار إلى وجود 298 ألف وظيفة وهمية لنساء في قطاعي المقاولات والتجزئة".
وأضافت أنه "بناء على هذا التقرير يظهر أن مشاركة المرأة السعودية وفاعليتها في جميع القطاعات، إذ أصبح عدد العاملات السعوديات المسجلات في التأمينات الاجتماعية حوالى 477.3 ألف سعودية بنهاية الربع الثالث من العام 2015"، مشيرة إلى أن "هناك بعض الأنشطة التي يبدو من عنوانها أنها غير مناسبة لعمل المرأة أصبحت الآن من أكثر القطاعات توظيفاً للنساء كنشاط المقاولات بشقيه التشغيل والصيانة أو التشييد والبناء، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة".
وشددت الوزارة على أن "هناك منشآت في هذه الأنشطة وغيرها قد يتبادر للذهن من مسمى القطاع تلقائياً طبيعة الأعمال الأساسية للقطاع مثل عمال البناء والصيانة، ولكنه يغفل كل الخدمات المساندة للعمالة مثل الشؤون الإدارية بجميع خدماتها من شؤون الموظفين والخدمات الإدارية الأخرى التي أصبحت تعتمد في شكل كبير على استقطاب العنصر النسائي".
وأفاد البيان بأن "قطاع المقاولات بشقيه يعمل به أكثر من أربعة ملايين عامل تشكل السعوديات نحو 3 في المئة مهم، بحوالى 120 ألف سعودية، بينما شركات ضمن القطاع يجاوز فيها عدد العاملين خمسة آلاف وعشرة آلاف، بل وأكثر من أربعين ألف عامل في المنشأة الواحدة، جلهم يعمل في وظائف البناء والصيانة الميداني، ويخدمهم المئات من العاملين الإداريين، ما يفسر وجود أعداد كبيرة من النساء في هذه الأنشطة التي استغرب التقرير وجودها في 6 نشاطات وهي: التشييد والبناء والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة والمناجم واستخراج البترول والغاز والمحاجر والنقل والتخزين والمواصلات والزراعة والغابات وصيد الأسماك".
وأشار البيان إلى وجود النساء أيضاً في العمليات الإنتاجية، مثل خطوط الإنتاج بالشركات الزراعية والإنتاج الحيواني.
وأكدت الوزارة أنها لا تنفي وجود حالات مما يسمى بالتوطين الوهمي الذي تمارسه بعض المنشآت، مشيرة إلى أنه تمت معاقبة عدد من الشركات التي ثبت ممارستها لهذا النوع من التوطين بحرمانها من الاستقدام وتغريمها مالياً. وشددت على أنها ترحب بمشاركتها المعلومات التي قد تؤدي إلى الكشف عن هذه الحالات.
وأوضحت أنها تعكف حالياً على تطوير آليات عملها، لتأخذ في الحسبان حصة السعوديين في إجمالي رواتب المنشأة، ومعدل استقرار السعوديين، ونسبة مشاركتهم في الوظائف القيادية عند تحديد نطاق المنشأة في برنامج "نطاقات"، بهدف إدخال معايير نوعية، إضافة إلى المعايير الكمية المتمثّلة سابقاً في عدد العاملين السعوديين.
وصرحت الوزارة بأنها تعمل على قصر بعض الأنشطة على السعوديين ومنع العمالة الوافدة من العمل فيها لإتاحة فرص أكبر للسعوديين وزيادة مشاركتهم في الاقتصاد الوطني.

في مقترح شوريّ تواصل ·الرياض" متابعته منذ ثماني سنوات علاوة سنوية وصندوق بدل غلاء للمتقاعدين وزيادة نسبة الاستقطاع من راتب الموظفين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 ربيع أول 1437هـ - 10 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1117989

الرياض - عبدالسلام البلوي

طالبت لجنة شوريَّة بإضافة مادة لأنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية تنص على صرف علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة باسم "بدل غلاء المعيشة".
وخلصت اللجنة في تقريرها -الذي تنفرد بنشره "الرياض"- إلى تعديل الأنظمة السابقة وتمويل مقابل ما يدفع كنسبة بدل غلاء معيشة للمتقاعدين عن طريق صندوق ينشأ لهذا الغرض وتموله الحكومة وتضع نظامه الأساسي.
لجنة خاصة أنهت دراسة تعديل أنظمة التقاعد.. وتقريرها ينتظر المناقشة منذ سنتين!
المؤيدون: الزيادة خط الدفاع لدعم صمود المتقاعدين في مواجهة أعباء المعيشة
المعارضون: إقرار العلاوة يحتم زيادة نسبة الاشتراكات أو دعم الدولة المباشر
كما شددت اللجنة على زيادة نسبة استقطاع الراتب من الموظفين الذين هم على رأس العمل لتغطية البدل المنصوص عليه الذي سيصرف لهم بعد التقاعد من المؤسسة العامة للتقاعد أو من التأمينات الاجتماعية كل بحسب نظامه وذلك لغرض إعادة التوازن المالي للمؤسستين مستقبلاً.
تفاصيل جديدة تكشفها "الرياض"
ودرست لجنة خاصة برئاسة فهد العنزي وعضوية حاتم المرزوقي وخليل كردي وصالح الحميدي وعطا السبيتي وعلي التميمي ومحمد الدحيم، مقترح أعضاء الشورى السابقين محمد القويحص ومحمد ابوساق ويوسف الميمني، بشأن إضافة مادة لأنظمة التقاعد والتأمينات تنص على "يصرف للمتقاعد علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوية على ألا تقل عن 5%"، وأمضت في دراستها سنة وثلاثة أشهر، وسلمت تقريرها النهائي للهيئة العامة للمجلس في السابع من شهر رجب عام 1435ه، ولا زال ينتظر إدراجه للمناقشة ضمن جلسات الشورى التي يعقدها أسبوعياً.
"الرياض" التي واكبت المقترح منذ تقديمه للمجلس قبل أكثر من ثماني سنوات، ودراسته من قبل لجنة الإدارة والموارد البشرية، ثم تشكيل لجنة خاصة له، تكشف اليوم تفاصيل جديدة في مسيرة المقترح، وتقف على دراسة شارك بها مركز ابحاث الشورى، انتهت إلى أن العديد من الآراء والأصوات التي تطالب بعلاوة سنوية لمرتبات المتقاعدين، وترى انها ضرورة اجتماعية لمواجهة أعباء الحياة المادية المتزايدة في ظل بقاء مرتباتهم كما هي عليه.
الرواتب لا تناسب التكاليف
وقد لخصت الدراسة الحيثيات التي تعزز من الأسباب الداعية لإقرار هذه الزيادة، وعدت العلاوة السنوية خط الدفاع الهام لدعم صمود المتقاعدين في مواجهة زيادة الأعباء المعيشية المتزايدة، مؤكدةً أن المتقاعدين يشكلون شريحة واسعة من المجتمع، ويعاني معظمهم أوضاعاً مادية غير مستقرة، لعدم كفاية الراتب في تغطية مصاريف الحياة اليومية -العلاج ورسوم الخدمات الأساسية كالهاتف والكهرباء-، نتيجة تجمده عند آخر مربوط استلمه الموظف قبل التقاعد بعد حسم البدلات والمكافآت.
وبينت دراسة أبحاث الشورى أن هناك شريحة من المتقاعدين رواتبهم متدنية ولديهم الكثير من المتطلبات، الأمر الذي دعاهم إلى العمل في مرحلة عمرية متقدمة، وأشارت إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم التناسب بين الراتب الذي يتقاضاه الموظف وتكاليف السكن والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، لاسيما وأنه يتم إيقاف جميع البدلات وأي مكافآت كان يحصل عليها الموظف سواء أكان عسكرياً أم مدنياً أثناء ممارسته لوظيفته.
44٪ لا يملكون مسكناً
وتضمنت الدراسة تقريرا لجمعية المتقاعدين يكشف عن أن 44% من المتقاعدين لا يمتلكون مساكن خاصة بهم، مشيرةً إلى رفض وزارة الإسكان تخصيص وحدات سكنية لهم ضمن مشروع ال 500 ألف وحدة سكنية التي أمر بها خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله-، مؤكدةً أن هناك 70% من المتقاعدين يعيشون برواتب متدنية لا تزيد على ألفي ريال وسط غلاء الإيجارات والمساكن وارتفاع أسعار السلع.
وأكد مركز أبحاث الشورى أن حل مشكلة تدني الراتب التقاعدي لبعض فئات المجتمع يعد من الواجبات الأساسية لأي دولة، وعليها التأكد من حصول كل مواطنيها على حاجاتهم الأساسية من مأكل ومأوى وعلاج ونحو ذلك، وإن لم تتوافر دون تدخل الحكومة فعليها مسؤولية تأمينها لمواطنيها.
وجهات نظر مغايرة
وفي المقابل أوردت الدراسة وجهات نظر مغايرة ترى صعوبة إقرار العلاوة السنوية، لما لها من تبعات مالية كبيرة على مؤسسات التقاعد، كما لا يوجد لدى هذه المؤسسات تمويل مناسب للعلاوة، إضافة إلى أن الدراسات الإحصائية التقاعدية تدل على أن ما يدفع من الحكومات والموظفين مساهمة في التقاعد، يساوي المعاش التقاعدي لقرابة سبع سنوات حسب اعتبارات كثيرة، لكن التقاعد في المتوسط يستمر دفعه لمدة أطول للمتقاعد أو ورثته، بمعنى أن المتقاعدين وورثتهم يحصلون في المتوسط على أموال تزيد كثيراً على ما دفع، ومصدر تمويل هذه الزيادة عوائد الاستثمارات، لذلك ترى الدراسات الاكتوارية ألا يقل حجم الاستثمارات عن عشر مرات من المعاشات التقاعدية.

ويرى المعارضون للعلاوة السنوية أن إقرارها يجب أن يقابله زيادة في نسبة الاشتراكات، لمواجهة المترتب على الزيادة من كلفة وأعباء مالية، أو عن طريق الدعم المباشر من الدولة للحفاظ على التوازن المالي لمؤسسة التقاعد.

ثماني سنوات عمر المقترح

من جهتها، أكدت اللجنة الخاصة التي أقرت إضافة نص تشريعي لأنظمة التقاعد -المدني والعسكري- والتأمينات لصرف العلاوة السنوية بما يعادل التضخم، التأثير الكبير للارتفاع العام والتضخم على ذوي الدخول الثابتة من صغار الموظفين والمتقاعدين، ونتيجة للغلاء المتصاعد لأسعار السلع والخدمات الاساسية، كالمواد الغذائية الضرورية والرعاية الطبية والسكن، فلا يمكن لهذه الدخول الثابتة أن تفي بتأمين الغذاء والدواء واللبس والسكن لهذه الشريحة ومن يعولونهم، مما يزيد نسبة الفقراء في المجتمع.

إلى ذلك، تجاوز مقترح الأعضاء القويحص وأبو ساق والميمني بشأن تعديل نظام التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات لصالح العلاوة السنوية، ثماني سنوات منذ تقديمه، وقد درسته لجنة الإدارة وأوصت بعدم ملاءمته للدراسة، فجاء صوت الأغلبية بالمجلس ضد هذا الرفض، فقرر الشورى تشكيل لجنة خاصة لدراسته في الثاني من صفر عام 1431هـ، وانتهت الدورة الخامسة دون انتهاء اللجنة الخاصة من دراسة المقترح، فتم في بداية الدورة السادسة وتحديداً في الثاني والعشرين من ربيع الثاني عام 1434هـ إعادة تشكيل هذه اللجنة، وبعد سنة وثلاثة أشهر أجمع أعضاء اللجنة على التوصية بصرف علاوة سنوية للمتقاعدين تعادل التضخم السنوي، وسلمت تقريرها النهائي للهيئة العامة بالمجلس التي أحالته للأمانة، ولازال ينتظر جدولته في جلسات أعمال الشورى منذ السابع من رجب عام 1435هـ لمناقشته وحسمه.

"الشورى" يتفق معه ويناقش تعديل نظام المرور بشأنه الاثنين

مجلس الوزراء يخفض مدة سجن مخالفات تعريض السلامة للخطر إلى ثلاثة أشهر

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 ربيع أول 1437هـ - 9 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1117734

لرياض عبدالسلام البلوي

استجابت اللجنة الأمنية في الشورى لمجلس الوزراء في خفض مدة سجن مرتكب المخالفات المرورية التي تعرض السلامة العامة للخطر واشترط ألا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلاً من سنة حسب قرار الشورى الصادر قبل أكثر من سنة ونصف، ووفق تقرير تدرسه اللجنة طالب مجلس الوزراء بالنزول بالحد الأعلى لمدة السجن المقررة في المادة 74 من نظام المرور لمن ارتكب مخالفة تعرض السلامة العامة للخطر للمرة الثالثة خلال سنة من ارتكاب المخالفة الأولى، من السجن سنة إلى ثلاثة أشهر بعد إحالة المخالف للمحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن في حقه مالم تر المحكمة مضاعفة الغرامة المقررة.

وأحدثت وجهة نظر "الوزراء" تبايناً مع قرار مجلس الشورى الصادر في هذا الشأن في شهر جمادى الآخر عام 1435 التي شددت على تطبيق عقوبة السجن للمخالفة للمرة الثالثة في حق المخالف بما لا يتجاوز سنة، فأعادت لجنة الشورى الأمنية دراسته وخلصت في تقريرها المعروض للمناقشة بعد غدٍ الاثنين إلى الموافقة على تعديل الحد الأعلى لعقوبة السجن المقررة في صيغة المادة الرابعة والسبعين ليكون بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

وأشارت اللجنة الأمنية في تقريرها -حصلت عليه "الرياض"- إلى أن مشروع التعديل الأصلي الوارد من الحكومة بخصوص المادة المشار إليها قد خلا من تحديد مدة السجن في حدها الأعلى تاركاً ذلك للقاضي المختص وتقديره لكل قضية، ورأت اللجنة عند دراستها للمشروع تحديد سقف أعلى لمدة السجن التي يمكن الحكم بها واجتهدت في ذلك مراعية

أن الحاكم هو من سيتولى التقدير في كل قضية تعرض عليه، وهو خبير في هذا المجال وخير من يراعي أحوال المخالفين واستحقاقهم للتأديب.

في توصيات على تقرير "الخارجية" يناقشه الاثنين المقبل.. تكشفها "الرياض"

الشورى يطالب بملخص تنفيذي تجاه النووي الإيراني والنفوذ الصهيوني والأوضاع المنطقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 ربيع أول 1437هـ - 8 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1117459

الرياض - عبدالسلام البلوي

استقرأت لجنة مجلس الشورى للشؤون الخارجية الأحداث السياسية المضطربة في بعض الدول المجاورة مثل العراق، ولبنان، وسورية، واليمن، وليبيا، والدور الإيراني في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وكذلك النفوذ الصهيوني الذي تسبب في الإخلال بالأمن والسلم العالميين، ويذكي الإرهاب والتطرف في المنطقة، وطالبت في توصية يناقشها المجلس الاثنين المقبل بتزويدها بملخص تنفيذي ربع سنوي لسياسات المملكة تجاه الملف النووي الإيراني في المنطقة، ومحاربة الإرهاب، والنفوذ الصهيوني بالمنطقة، والأوضاع السياسية المضطربة في بعض الدول كالعراق، وسورية، ولبنان، واليمن، وليبيا.

ورصدت لجنة الشؤون الخارجية اتهامات وجهت للمملكة زوراً وبهتاناً في قضايا الإرهاب والتطرف، وأكدت إدراكها أن المملكة أول ضحايا الإرهاب ومن أوائل الدول التي اكتوت بناره، وثمنت الجهود التي تبذلها المملكة في مكافحة الإرهاب واجتثاثه من جذوره، ورأت وضع استراتيجية واضحة المعالم، ومتضمنة مؤشرات لقياس نتائج مكافحة الإرهاب، وتصحيح الصورة النمطية المشوهة تجاه المملكة فطالبت وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارات الداخلية والشؤون الإسلامية والتعليم و الإعلام لإعداد هذه الاستراتيجية.

واستعرضت لجنة المجلس للشؤون الخارجية الملحوظات التي زادت في الإجازة الصيفية للعام الماضي بشأن تصرفات بعض السياح السعوديين في الخارج، وهي تصرفات مسيئة للآداب والأخلاق العامة والسلوك والذوق، وهو ما يسيئ إلى سمعة المملكة والإسلام في الوقت الذي تبذل فيه الدولة جهوداً كبيرة لتحسين سمعة المملكة والإسلام لدى الرأي العام الدولي، لذلك أوصت اللجنة بقيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارت الداخلية والتعليم والإعلام لوضع برامج توعوية وإعلامية وتربوية للحد من تصرفات بعض السياح السعوديين المسيئة لسمعة المملكة بالخارج.

واتضح من تقرير وزارة الخارجية حرص المملكة على الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والتضامن الإسلامي والعربي، والسعي لإقامة العلاقات المتميزة في الأطر الخليجية والعربية والإسلامية وتعزيزها.من ناحية أخرى، يناقش المجلس الثلاثاء المقبل تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن طلب إعادة دراسة مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية إندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية، وقد أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع الاتفاق مع عدد من التعديلات التي رأت أهمية إجرائها على المشروع لتحقيق الهدف منه والتي تتمثل في حماية حقوق كل من أصحاب العمل والعمالة المنزلية وتنظيم العلاقة التعاقدية بينهما.

تدشين برنامج "الأمن وحقوق الإنسان" في الباحة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 ربيع أول 1437هـ - 8 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1117471

الباحة - عبدالرحمن الغامدي
دشن مدير شرطة منطقة الباحة العميد علي بن محمد آل هادي أمس الأول البرنامج الاول (الأمن وحقوق الانسان)، وذلك ضمن البرامج التثقيفية التي تُعنى بزيادة الرصيد الثقافي والنظامي لرجال الامن العام كل في مجال اختصاصه.
وقد ألقى البرنامج الرائد سعيد المري مدير إدارة حقوق الانسان بالإدارة العامة للشؤون القانونية بالامن العام.
واوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الباحة العقيد سعد صالح طراد أن هذا البرنامج يأتي بتوجيهات مدير الأمن العام الفريق عثمان بن ناصر المحرج القاضية بضرورة زيادة ثقافة منسوبي الأمن العام قانونياً وإثراء المخزون العلمي والقانوني باللوائح والانظمة الإجرائية والجزائية وفق مشروع توعوي مقنن.
وأشار إلى أن هناك برامج أخرى متنوعة سوف تلقى على منسوبي الأمن العام بالمنطقة لتحقيق الهدف الذي وجّه به مدير الأمن العام.

"نزاهة" تتوعد بمحاسبة الأطباء الممارسين لمهام إدارية بـ"الصحة"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 ربيع أول 1437هـ - 10 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653456

مكتب المدينة - المدينة
توعدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مؤخرًا وزارة الصحة بمتابعة الفنيين المكلفين بالقيام بالأعمال الإدارية داخل المستشفيات ومراكز الرعاية وفروع مديريات الصحة بكافة مناطق المملكة، وأشار تعميم مدير عام المتابعة بوزارة الصحة لكافة فروع مديرياتها في خطابين صادرين من نائب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يفصل بينهما ١١ شهرًا، بالتأكيد على عدم تكليف المشمولين بلائحة الوظائف الصحية للقيام بأعمال إدارية واعتبار مخالفة ذلك القرار الذي يتواكب مع توجه الوزارة الحديث بـ«المخالفة».
وحمّل التعميم -الذي حصلت «المدينة»على نسخة منه- على اعتراف ضمني من قبل الوزارة بالنقص الحاد في كوادها الصحية للخدمة في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية الذي انعكس سلبًا على أدائها في تلك المرافق، حيث أوضح مدير عام المتابعة: «نظرًا لتوجه وزارة الصحة المتضمن الحرص على ممارسة كافة الكوارد الصحية لعملها الفني كلٌ في مجال تخصصه ولما تعانيه المرافق الصحية التابعة للوزارة من النقص في كواردها الصحية مما أثر سلبًا على أدائها».
وشدد التعميم بلهجة حملت في مضمونها إخلاء المسؤولية حول ضرورة عدم تكليف الفنيين للقيام بأعمال إدارية لتجويد الخدمة في المرافق الصحية من تلك الكوادر للحاجة الماسة لها في في العيادات والأقسام ومختلف الأقسام الطبية التي

تعاني من العجز في الأصل فضلاً عن تدهور مستوى القطاع الصحي نتيجة تكليفهم في مهام تهمش إمكانياتهم الطبية لخدمة المواطنين، واختتم التعميم بالتوجيه الذي تضمن اقتصار العمل الإداري بالوزارة والمديريات على الإداريين فقط.
ويأتي التعميم بعد مرور حوالى شهرين من خضوع عدد من القيادات الصحية ومديري المستشفيات ومديري عدد من الإدارات بصحة المدينة المنورة للتحقيقات من قبل الجهات المختصة نتيجة تكليف ممارسيين صحيين للقيام بأعمال إدارية في مواقع مختلفة وهو ما اعتبرته تلك الجهات مخالفات مالية وإدارية.

مواطن يركض 20 عاماً بالمحاكم ولم تحسم قضيته

صك الملكية لم يحمِ أرضه من التعدي

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ربيع أول 1437هـ - 9 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653291

طالب الذبياني - مكة المكرمة
تنظر المحكمة العامة بمكة المكرمة في قضية مواطن تقدم إليها منذ عام 1435هـ يدعي أن أرضه التي يمتلك صكا بها تعرضت للاختزال والتعدي عليها من قبل آخرين، وقد تقدم بشكوى إلى أمانة العاصمة المقدسة إلا أنها لم تحرك ساكنا.
وتقع أرض المواطن محمد اللعبون في مخطط جنوب العزيزية بمساحة (2873) مترا مربعا حسب ما دون في الصك الإلكتروني الصادر في 7-1-1435هـ والمستند في إفراغ الأرض على الصك الصادر في 23-6-1401هـ، وقد أفقده التعدي عليها أكثر من 400 متر مربع، مشيرا إلى أنه تقدم بشكوى إلى أمانة العاصمة المقدسة منذ عام 1417هـ مطالبا بمنع التداخل الذي غير أطوال أضلاع أرضه وإعادة ما اختزل منها، ولكن لم يتفاعل معه أحد.
يقول اللعبون: صك أرضي لم يحمها من التعدي، مشيرا في تفاصيل قضيته إلى أن هذه الأرض انتقلت ملكيتها إليه في 19-2-1408هـ بكامل مساحتها المذكورة في الصك، وفي عام 1417هـ اعتدى على أرضي من الجهة الغربية أحد المجاورين، الأمر الذي غير طول الذرع الغربي من أرضي، فتقدمت بشكوى إلى أمانة العاصمة المقدسة إلا أن الأمانة لم توقف التعدي على أرضي واستمرت مطالباتي، وفي عام 1423هـ اعتدى مجاور آخر على أرضي من الجهة الجنوبية واختزل طول الطلع الجنوبي من (67م) إلى (30م) وفتح شارع على أرضي وتقدمت بشكوى إلى بلدية العزيزية وتم تحويلي إلى أحد المكاتب الهندسية الذي أوضح أن هناك تداخلا في الأراضي، وأمرت بلدية العزيزية بإيقاف التعدي والبناء ولكن لم يتوقف، ثم توجهت إلى الأمانة وطالبتها بإيقاف البناء ولكن لم يكن هناك استجابة.
من جانبها، أكدت أمانة العاصمة المقدسة في خطاب وجهته لوزارة الشؤون البلدية والقروية في الثامن من شهر محرم 1425هـ، وحصلت «المدينة» على نسخة منه أن المواطن محمود اللعبون يمتلك قطعة الأرض رقم 1382 بالمخطط التنظيمي بجنوب العزيزية (العوالي)، ويوجد اختلاف في أبعاد وحدود ومساحة القطعة وصك المواطن لا ينطبق مع قرار التحديد الأصلي للقطعة.
وأشارت الأمانة في خطابها، إلى أن قطعة المواطن اللعبون بموجب الطبيعة تنطبق مع المخطط التنظيمي والمساحة بموجب الطبيعة تزيد على المساحة بموجب قرار التحديد بمقدار 693 مترا مربعا وسيتم الرجوع لكتابة عدل للاستفسار عن التعديل.

30 ٪ من مراجعي المستشفيات الحكومية غير راضين عن الخدمة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 ربيع أول 1437هـ - 8 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653131

عواض الخديدي - الطائف
كشف تقرير رسمي لوزارة الصحة عن أن حوالى 30% من المنوّمين، ومراجعي أقسام الطوارئ والعيادات الخارجية في غالبية المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة غير راضين عن مستوى الخدمات المقدّمة.
وأجرت الوزارة استبيانًا شمل 165 ألف مراجع ومنوّم من أجل قياس رضاهم عن الخدمات المختلفة التي تقدمها مستشفيات وزارة الصحة، وتم من خلال الاستبيانات قياس مستوى رضا المرضى في أقسام التنويم، وكذلك في الطوارئ، وفي العيادات الخارجية. وتذيلت صحة نجران القائمة بين 20 مديرية من مديريات الشؤون الصحية، بنسبة رضا وصلت إلى 71,4%، وتصدّرت مديرية الشؤون الصحية بمنطقة عسير المديريات بنسبة رضا وصلت إلى 83,6%.

إلغاء المعرفين والاكتفاء بالهوية الوطنية

المصدر: جريدة لحياة الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13355550

الرياض - «الحياة»
وجّه رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، جميع محاكم المملكة بالاكتفاء ببطاقة الهوية الوطنية للمطلّق في قضايا الأحوال الشخصية بدلاً من حضور الشاهدين ومعرفين، بحيث يكتفى بتعريف الزوج المقرّ بالطلاق، أو الرجعة أثناء العدة ببطاقة الهوية الوطنية نظراً لتحقق الإشهاد على الرجعة المستحب شرعاً بصدوره أمام القاضي والكاتب مع ما قارنه من توثيقه كتابةً أمام القاضي، ولكون التعريف بشخص المقر متى تم ببينة أخرى غير الشهادة كالهوية الوطنية فهو كافٍ في ذلك وعليه العمل في كثير من التوثيقات والدعاوى.
وأوضح الأمين العام المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان بن محمد النشوان، أن التوجيه جاء على خلفية مقترح قدمه رئيس محكمة الأحوال الشخصية بالرياض، رفعه إلى المجلس الأعلى للقضاء لتجاوز الإجراءات السابقة التي كانت محاكم الأحوال الشخصية تشترط معها حضور شاهدين عارفين بالمطلق في حال الطلاق والرجعة للتعريف به، وقد درست الإدارة العامة للمستشارين بالمجلس المقترح وأيدت الاكتفاء ببطاقة الهوية الوطنية.
وأكد أن هذا الإجراء يأتي في إطار تسهيل وتسريع إجراءات التوثيق أمام المحاكم والتخفيف على المراجعين وسرعة إنجاز معاملاتهم.

"الشورى" يناقش "اللا جديد" في ملف "العمالة الإندونيسية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13357471

جدة - منى المنجومي

في الوقت الذي يناقش فيه مجلس الشورى غداً (الثلثاء) تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن طلب إعادة درس مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية إندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية، أكد المتحدث باسم وزارة العمل خالد أبا الخيل أنه لا جديد في الملف المتوقف منذ عامين، وقال لـ«الحياة»: «لا تحركات جديدة فيما يخص هذا الملف، بعد توقف إندونيسيا عن إرسال عمالتها المنزلية إلى 21 دولة من ضمنها السعودية».

وأضاف أبا الخيل: «لا يزال قرار منع تصدير العمالة المنزلية للسعودية قائماً، ولم ترد أية معلومات جديدة في هذا الخصوص سواء من الجهات المعنية داخلياً، أم من مكاتب الاستقدام الخارجية في إندونيسيا».

وكانت أزمة الاستقدام من إندونيسيا بدأت في 2011، وتحديداً مطلع شهر تموز (يوليو) عندما أصدرت وزارة العمل السعودية قراراً يمنع إصدار التأشيرات لاستقدام العمالة المنزلية من إندونيسيا، وقُدّرت الجالية الإندونيسية التي تعمل في نطاق «العمالة المنزلية» في السعودية بـ 700 ألف إندونيسي. وجاء القرار على خلفية شروط إضافية أعلنتها إندونيسيا، تخالف عادات وتقاليد المجتمع السعودي، واستمرت الأزمة بين البلدين في هذا الخصوص، وفشلت المفاوضات التي تمت على مراحل عدة طوال تلك الأعوام. وبررت وزارة العمل السعودية في بيان لها بعد عام من الأزمة أسباب استمرار تلك الأزمة بين البلدين، جاء فيه: «أن ثمة إجراءات اتخذتها إندونيسيا، تضمنت تعسفاً في شروط السماح للعمالة بالعمل خارج الحدود، وانعكست سلباً على المواطنين من خلال تأخير غير مبرر في إنجاز الطلبات، واستحداث شروط غير منطقية ضمن إجراءات الاستقدام، إضافة إلى ارتفاع غير مبرر في الكلفة».

وأضاف البيان: «بناءً على تلك الإجراءات درست الوزارة الوضع وحاولت معالجته مع نظرائها في تلك الدول، ولم يتم التوصل إلى حلول تضمن حقوق المواطنين وتمنع التعسف في بعض الشروط التي فُرضت من تلك الدول، وبناءً عليه أوقفت وزارة العمل الاستقدام من تلك الدول إلى حين التوصل إلى حلول تضمن حقوق جميع الأطراف، أو التوجه إلى أسواق أخرى للعمالة المنزلية». وبعد أربعة أعوام، وتحديداً في النصف الأول من العام الحالي، عادت المفاوضات في ما يخص استئناف استقدام العمالة المنزلية من إندونيسيا، وبحسب تصريح مسؤولين فإن المفاوضات كانت تسير جيداً بين البلدين، وخصوصاً أن الطرفين وصلا إلى اتفاق شبة نهائي في ما يخص الإجراءات الخاصة بالاستقدام وتصدير العمالة المنزلية الإندونيسية للسعودية، إلا أن هذه المحادثات تم إيقافها وبشكل نهائي، بناءً على قرار أصدره الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو قبل أربعة أشهر، ينص على إيقاف تصدير العمالة المنزلية إلى 21 دولة، منها السعودية.

شدد على إعادة النظر في قواعد ومعايير فتح السفارات والقنصليات في الخارج

"الشورى" يطالب بسعودة وظائف إدارية وأمنية بالسفارات العاملة بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1118210

الرياض - عبدالسلام البلوي

رصد تقرير للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى، استعانة معظم السفارات والممثليات العاملة في المملكة بموظفين غير سعوديين لشغل العديد من الوظائف الإدارية والخدمية والأمنية، مبنيةً ما يترتب على ذلك من عدم تفهم لطبيعة المجتمع السعودي واحتياجاته الملحة عند مراجعة تلك السفارات، مشيرةً إلى استعانة السفارات السعودية في الخارج بموظفين من غير السعوديين، وما قد يتسببون فيه من تشويه لصورة المملكة أمام أعضاء السلك الدبلوماسي المعني.

وتوخياً لتحقيق المصلحة العامة بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، طالبت اللجنة الخارجية بتفعيل قرار الشورى الصادر قبل ثماني سنوات الذي نص على إحلال الشباب السعودي المؤهل محل العاملين غير السعوديين في أجهزة البعثات الدبلوماسية الخارجية، مع إعطاء الأفضلية المناسبة لتعيين السعوديين من خريجي أقسام اللغات في الجامعات بجميع سفارات المملكة، وقنصلياتها، وبعثاتها في الدول التي يجيدون التحدث بلغاتها، وأوصت اللجنة بالتوسع في الدورات التي ينظمها معهد الدراسات الدبلوماسية بغية الاستفادة من خريجي تلك الدورات للعمل في سفارات المملكة في الخارج، والسفارات الأجنبية في الداخل.

توصية لتوسع معهد الدراسات الدبلوماسية في الدورات لتخريج سعوديين للعمل في الممثليات الأجنبية

وجاءت التوصية على تقرير لوزارة الخارجية يناقشه المجلس اليوم الاثنين وتضمن التأكيد على تفعيل قرار للشورى بشأن السعي لدى السفارات والممثليات العاملة في المملكة لسعودة الوظائف الإدارية والخدمية والأمنية وطواقم التشغيل المشغولة بغير رعايا تلك الدول من الدبلوماسيين.

وجددت اللجنة التأكيد على قرار دعم وزارة الخارجية في جهودها لإنشاء مقرات للسفارات والقنصليات وسكن للسفراء والقناصل، بما يعكس المكانة العالية للمملكة بين الدول.

كما طالبت توصيات اللجنة وزارة الخارجية بإعادة النظر في القواعد والمعايير التي تنظم فتح السفارات والقنصليات، مع التركيز على الدول التي تتحقق فيها مصالح المملكة الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث لاحظت لجنته للشؤون الخارجية أثناء دراستها لتقرير الوزارة للعام المالي 351436 توسعاً في إقامة سفارات في دول لا تنطبق عليها الاعتبارات التي تحكم هذا التوسع كخدمة الجالية الإسلامية الكبيرة أو حتى الأقليات المسلمة، ووجود مصالح استراتيجية سياسية وعسكرية تتطلب وجود سفارة، أو أن تكون هناك مصالح اقتصادية للاستيراد أو التصدير أو جذب استثمارات أجنبية من تلك الدول، أو أن تكون هناك عمالة أجنبية بالمملكة لتلك الدولة التي أقيمت بها سفارة سعودية، إضافة إلى وجود جالية سعودية بصفة دائمة أو موقتة سواء أكانوا طلاباً مبتعثين، أو سياحاً، أو مرضى يخضعون للعلاج في تلك الدول المراد فتح سفارات أو قنصليات سعودية بها.

وتؤكد اللجنة أن التوسع بفتح سفارات سعودية دون تلك الاعتبارات يكلف الدولة مصاريف قد لا تكون ضرورية، ورأت إعادة النظر في القواعد والمعايير التي تنظم فتح السفارات والقنصليات، مع التركيز على الدول التي تتحقق فيها مصالح المملكة الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية.

برامج متنوعة لتحقيق التنمية المستدامة للنساء

أمية المرأة تنخفض إلى 8.27 ٪ في العام الماضي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1118215

الرياض - راشد السكران

تمكنت وزارة التعليم من خفض نسبة الأمية لدى المرأة إلى 8.27 % في العام الماضي بسبب برامج متنوعة نفذتها للكبيرات لتلبي احتياجاتهن وتتوافق مع متطلبات التنمية.

وافتتحت مراكز تعليم الكبيرات عام 1392ه وكان عددها خمسة مراكز، واستمرت في النمو إلى أن بلغ عددها (1438) مركزاً عام 1435ه - 1436ه، ولم تقتصر الجهود على محو أمية المرأة الأبجدية بل تجاوزتها إلى محو الأمية الحضارية التعلم مدى الحياة.

ومن أهم البرامج المقدمة للكبيرات:

المراكز النظامية: المنتهية بالحصول على الشهادة الابتدائية ومدتها (ثلاث سنوات) وبلغ عددها في 1436ه (1357) مركزاً، وعدد الخريجات (491540) منذ إنشاء هذه المراكز.

برنامج مجتمع بلا أمية: يصل إلى الأميات في أماكن تواجدهن ويعتمد على تفريد التعليم، واستفادت منه منذ استحداثه عام 1429ه وحتى الآن (269845) دارسة.

برنامج الحي المتعلم: ينفذ في جميع مناطق المملكة في الأحياء ذات المستوى العلمي والاقتصادي المنخفض، وبلغ عدد المستفيدات بفئات عمرية ومستويات تعليمية مختلفة حتى العام الماضي (111766) متدربة.

برنامج مدينة بلا أمية: نفذ للنساء في المدينة المنورة ومكة المكرمة ومحافظة شقراء حيث استهدف إعلان تلك المدن مدنا خالية من الأمية واستفادت منه (25476) أمية.

حملات التوعية ومحو الأمية: وتستهدف المرأة الريفية في القرى والهجر التي ترتفع بها نسبة الأمية واستفادت منها لمدة (ست سنوات) حتى تاريخه (16299) أمية.

برنامج وزارة بلا أمية: ينفذ بالوزارات للعاملات اللاتي لم يتمكن من التعلم في الصغر ويتم تفريغهن أثناء الدوام الرسمي لمدة ساعتين يومياً واستفادت حتى الآن (6141) عاملة.

برنامج محو الأمية في الاصلاحيات: التابع لوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية واستفادت منه أكثر من (715) نزيلة.

برنامج دمج ذوات الاحتياجات الخاصة في مراكز تعليم الكبار: واستفادت منه (318) من ذوات الاحتياجات الخاصة.

برنامج المراكز الصيفية المتنقلة لمحو الأمية في القرى والهجر التي لا توجد بها خدمات تعليمية ثابتة: أقيمت هذه المراكز في المساجد والمنازل واستفادت منها (22046) أمية، وكانت نواة لافتتاح مدارس رسمية مكنت الملتحقات بها من إكمال تعليمهن ومنعهن من الارتداد للأمية.

وقد تم الانتهاء من العمل بهذا المشروع بنهاية عام 1431ه بعد أن تمت تغطية الأماكن ذات الاحتياج.

كما تمنح وزارة التعليم حوافز مادية وعينية للملتحقات ببرامج محو الأمية حيث تمنح مكافأة مقدارها (1000) ريال لمن تنهي برنامج محو الأمية بنجاح.

الجدير بالذكر أن العالم العربي احتفل يوم الجمعة بالإنجازات المتحققة في مجال محو الأمية حيث يصادف اليوم الثامن من يناير في كل عام (اليوم العربي لمحو الأمية).

77 شكوى ضد المنشآت الصحية "الخاصة" خلال3 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653653

أحمد الجهني – جدة

أوضح الدكتور محمد بن حسن باجبير مدير إدارة شؤون القطاع الصحي الخاص بصحة جدة أن إدارته تلقت (77) شكوى ضد بعض المنشآت الصحية الخاصة بمحافظة جدة، وذلك خلال الربع الأول للعام الجاري.

أشار إلى أن المحاور التي تدور حولها الشكاوى التي قدمها مستفيدون من الخدمات الصحية تشمل (23) شكوى تتعلق بمطالبات مالية، و(23) للإهمال وسوء المعاملة، مبينًا أن جميع الشكاوى تم التعامل معها من قبل وحدة الشكاوى بالإدارة.

وأكد حرص صحة جدة على رصد جميع الشكاوى والبلاغات التي ترد عليها حول وجود مخالفات في منشآت القطاع الصحي الخاص، للتأكد من التزامها بالاشتراطات والمواصفات المطلوبة، وبما يضمن تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية.

ذوو عشرينية بالمدينة يلجأون لـ "تويتر" لإنقاذ حياتها بعد إجرائها عملية جراحية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653631

جأ ذوو فتاة تبلغ من العمر 17 عامًا في المدينة المنورة إلى موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لبث شكواهم حول تدهور حالتها الصحية بعد إجرائها عملية استئصال الزائدة الدودية في مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة الأسبوع الماضي.

وبحسب الوسم الذي أنشأه أحد المستخدمين في موقع التواصل الاجتماعي فإن المريضة أجرت عملية استئصال للزائدة الدودية ومن ثم تدهورت حالتها الصحية خلال وجودها في المستشفى مما أدى إلى دخولها في غيبوبة.

وجاءت المطالبات بمناشدة المسؤولين للتدخل لإنقاذها بعد أن عجز ذوو المريضة عن مقابلة مسؤولي المستشفى والاطلاع على كافة الإجراءات التي خضعت لها المريضة قبيل دخول حالتها في مرحلة متأخرة.

اسئصال الزائدة الدودية

وأوضح عبدالرحمن العقيل أحد أقارب الفتاة في اتصال هاتفي مع «المدينة» أن المريضة دخلت المستشفى نتيجة معاناتها من أعراض صحية وقد قرر الأطباء إجراء عملية لاستئصال الزائدة الدودية بشكل عاجل.

وأضاف:»بعد العملية جرى تنويم المريضة وعند خروجها شعرت بإعياء شديد وآلام كما كانت في السابق قبل إجراء العملية وتدهورت حالتها الصحية مجددًا».

تشخيص خاطئ

وتابع:»أصر الأطباء على تنويمها بقسم العناية المركزية وهي فاقدة الوعي وبعد مراجعة التحاليل والفحص الإشعاعي اتضح بأنها لم تكن تعاني من تضخم في الزائدة التي استأصلها المستشفى».

أبواب موصدة

ومضى بقوله: « حاولنا التواصل مع الطبيب المعالج الذي كان يتهرب منا في كل مرة نحاول الاستفسار منه عن حالة الفتاة التي أصبحت اليوم بين الحياة والموت في العناية المركزة، ما دفعنا للتوجه إلى الإدارة لمقابلة مدير المستشفى لمعرفة حقيقة ما تعانيه ابنتنا ولكن رفضت إدارة المستشفى مقابلتنا أو توضيح الحالة الصحية للمريضة»

وطالب العقيل وزير الصحة بالتدخل وفتح التحقيق مع الأطباء في المستشفى وإدارتها الذين يصرون على عدم مقابلة ذوي المريضة ونقلها إلى مستشفى متخصص لإنقاذ حياتها بسبب الإهمال والخطأ الطبي في تشخيص حالتها الصحية - حسب زعمه - .

استياء المغردين

في المقابل عبر عدد من المغردين عبر هشتاق مواطنة_في_غيبوبة_بسبب_عملية_زائدة_في_مستشفى_الملك_فهد_بالمدينة عن استيائهم مما حصل للمريضة و التي انضمنت مؤخرًا إلى قائمة ضحايا الأخطاء الطبية في المستشفيات العامة.

المعيقل: مشروع لتصنيف المعاقين لمنع الازدواجية ووقف الهدر يساعد في وضع الإستراتيجيات والخدمات لـ500 ألف مستفيد

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653618

محمد الشطيطي ـ الرياض

كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل عن أن الوزارة بدأت العمل في إعداد المشروع الوطني للتصنيف الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة منذ نحو 3 أشهر، والذي يهدف إلى تصنيف نوع الإعاقة ودرجتها، كما يساعد في وضع الإستراتيجيات والخدمات المطلوبة حسب نوع ودرجة الإعاقة، وربط القطاعات ذات الصلة إلكترونيًا بما يحقق منع الازدواجية في الخدمة وإيقاف هدر المال العام.

وأوضح المعيقل لـ»المدينة» أن المشروع الوطني للتصنيف الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة هو مشروع ذو بُعد إستراتيجي لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف إلى تصنيف نوع الإعاقة ودرجتها ويشمل جميع الإعاقات.

وأشار إلى أن العمل بدأ بإعداد المشروع منذ 3 أشهر، حيث تم إعداد نماذج تحدد التقييم الطبي لحالات الإعاقة، من قبل لجنة أطباء استشاريين من ذوي الاختصاص من جميع القطاعات الحكومية ذات الصلة من وزارة الصحة، ومستشفى الملك فيصل التخصصي، والمستشفيات الجامعية، وكلية الطب البشري، والخدمات الطبية بالقوات المسلحة بالرياض، ومدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية.

وأضاف: إنه تم الانتهاء من تلك النماذج والتي تشمل الإعاقات الأربع حركية ونفسية وذهنية وحسية، كما تم تنفيذ دراسة تطبيق هذه النماذج ميدانيًا، مشيرًا إلى أن الدراسة أوضحت فعالية ودقة هذه البرامج مهنيًا وكانت الردود من هؤلاء الخبراء، بأن هذه النماذج مميزة من حيث الجودة والمحتوى.

وحول الأهداف المتوقعة من المشروع أكد أن المشروع يهدف إلى تأسيس مشروع نظام خدماتي فاعل يحقق الدقة والسرعة في خدمة الاشخاص ذوي الإعاقة، والوصول إلى معلومة دقيقة تحدد نوع ودرجة الاعاقة على مستوى المملكة مما يكون له دور فعال في وضع الاستراتيجيات والخدمات المطلوبة حسب نوع ودرجة الاعاقة، وكذلك ربط القطاعات ذات الصلة إلكترونيًا بما يحقق منع الازدواجية في الخدمة وإيقاف هدر المال العام.

وأضاف: إن أعداد المستفيدين من البرنامج في تزايد مستمر حيث يتم خدمة ما يقارب 500 ألف شخص من ذوي الإعاقة مسجلين في خدمات الوزارة، سواء بالدور الإيوائية أو البرامج البديلة بما في ذلك الإعانات المالية، متوقعًا بعد الانتهاء من المشروع أن تستفيد منه أعداد كبيرة من ذوي الإعاقة.

سلمان الإنسان.. 30 عاماً من الرعاية لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160111/Con20160111818639.htm

واس (الرياض)

تعد علاقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، مع قضية الإعاقة وذوي الاحتياجات جانبا من أوليات واهتمامات شخصيته الإنسانية، ورؤيته لأهمية استثمار قدرات فئات المواطنين كافة في مسيرة تنمية المجتمع، وقناعته بأن الجميع شركاء في الحقوق والواجبات.

وعلى صعيد اهتمام خادم الحرمين الشريفين بقضية الإعاقة، ودعمه ذوي الاحتياجات، كانت البداية قبل نحو 30 عاما مع توجيهه حينما كان أميرا لمنطقة الرياض، ببدء أنشطة جمعية الأطفال المعوقين من أروقة جمعية البر بالرياض، إلى جانب تقديم الدعم المالي لمشروع الجمعية الأول، في إطار عنايته الكريمة، الذي استشرف بحسه الإنساني أهمية أهداف الجمعية تجاه هذه الفئة الغالية من الأطفال، وضرورة برامجها العلاجية والتعليمية والتأهيلية لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

وكانت الخطوة التالية، إنشاء مركز متخصص لتقديم الخدمات المجانية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبدعم منه حصلت الجمعية على الأرض التي أقيم عليها مشروع مركز الرياض، بتبرع من مؤسسة الملك فيصل الخيرية، ومع بدء أعمال الإنشاءات والتجهيزات في أول مراكز الجمعية، كانت له إسهامات عديدة في العناية بهذا المركز الوليد، إلى أن افتتحه نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في 9 /2 /1407.

ومنذ ذلك التاريخ، تواصلت الرعاية الكريمة من قبله للجمعية بدون انقطاع، حيث رعى نيابة عن الملك فهد المؤتمر الأول للإعاقة والتأهيل الذي نظم خلال الفترة من 13-16 /5 /1413.

وامتدادا لدعم الملك سلمان للجمعية، تبرع نيابة عن الجمعية الخيرية الإسلامية بعدد من قطع الأراضي التي كانت تملكها لجمعية الأطفال المعوقين.

وكان مما شرفت به الجمعية، أن وافق على قبول جائزة الجمعية للخدمة الإنسانية لعام 1415 تكريما لشخصيته وتقديرا لعطائه المستمر ودوره المتميز في تواصل مسيرتها.

وتفضل خادم الحرمين الشريفين، نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز برعاية المؤتمر الدولي الثاني للإعاقة والتأهيل خلال الفترة 26-29 رجب 1421، وشهد ختام المؤتمر صدور الموافقة السامية على النظام الوطني لرعاية المعوقين.

وكان ولا يزال خادم الحرمين الشريفين داعما رئيسا لكل استراتيجيات وخطط رعاية ذوي الاحتياجات، وتجسد ذلك في رعايته حفل وضع حجر أساس مركز جمعية الأطفال المعوقين جنوب الرياض.

كما رعى نيابة عن الملك عبدالله بن عبدالعزيز، المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل الذي أقيم بالرياض خلال الفترة من 25-27 ذي الحجة 1435.

هوية المعلقة والمهجورة عالقة بين وزارتين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=248776&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

يقف إثبات هوية المطلقات والأرامل الباحثات عن الإعانة والدعم المادي من الجهات الخيرية، عائقا بين وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية، إذ ترى الشؤون الاجتماعية أن ذلك يتم بشهادة أحد الأقرباء أو بالصكوك، بينما ترى العدل أن الأمر لن يتم إلا بواسطة الأولى، إذ إنها مسؤولة عن توثيق وإثبات هويات هؤلاء بعد اعتماد أوراقهن.

علمت "الوطن" أن وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية شكلتا لجنة لإعداد مقترحات وتوصيات حيال حل مشكلة إثبات هوية المطلقات والأرامل الباحثات عن الإعانة والدعم المادي من الجهات الخيرية. ولا تزال مسألة إثبات هوية المعلقات والمهجورات عالقة بين وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية، حيث ترى الشؤون الاجتماعية أن ذلك يتم بواسطة بشهادة أحد الأقرباء أو بالصكوك، بينما ترى وزارة العدل أن هذا الأمر لن يتم إلا بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية، إذ إنها مسؤولة عن توثيق وإثبات هوياتهن بعد اعتماد أوراقهن ومن ثم تقديمها إلى وزارة العدل ممثلة في محاكم الأحوال الشخصية لتوثيق حاجتهن للإعانة ومد يد العون.

وترى وزارة العدل أن القصد من الإثبات هو تحقيق الموثوقية لغرض حفظ أموال الضمان وكذلك الإعانات المقدمة من الدولة والجهات الخيرية المانحة.

فوضى الإثبات

أكدت المصادر أن ما تشهده المحاكم في المملكة حيال هذه المعاملات بالتحديد أمر غير منظم، إذ إن كثيرا من المطلقات والمهجورات يعانين من عدم استكمال أوراقهن اللازمة بسبب غياب الشهود أحيانا، وكذلك تتأخر معاملاتهن لشهور عدة، ما يحرمهن الحق في الإعانة، كما أن التضارب بين الوزارتين سمح لمثل هذه المشكلات بالظهور، خصوصا أن هناك غيابا للتنسيق بينهما، ما دفع المسؤولين في الوزارتين إلى تشكيل لجنة لحل هذا الأمر وإرساء تنظيم من شأنه أن يحل مشكلات التأخير في معاملات النساء.

تجارب دولية

قالت المصادر لـ"الوطن" إن هناك تجارب دولية تم الاطلاع عليها من الوزارتين، تمثلت في تجربة إمارة دبي في إثبات الحالة الاجتماعية، حيث بدأت محاكم دبي بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم خدمة إثبات الحالة الاجتماعية في مقر الوزارة، وذلك حرصا منها على تقدم أفضل الخدمات للمتعاملين من خلال موظفين محلفين من وزارة الشؤون مباشرة، دون الحاجة لحضور الأشخاص المعنيين إلى المحاكم للحصول على هذه الشهادة، وفي ضوء التعاون تم تكليف 8 موظفين من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية أمام رئيس محكمة الأحوال الشخصية الابتدائية، للقيام بمهمة إثبات الحالة الاجتماعية للمتقدمين للوزارة من أجل الحصول على المساعدات الاجتماعية من كبار السن والسيدات الأرامل والمطلقات وغيرهن، إذ تطلب وزارة الشؤون الاجتماعية لهذه الحالات شهادات إثبات استمرار ترمل وعدم العمل أو شهادة عدم الزواج أو استمرار الطلاق. وجاءت هذه الخطوة بعد اجتماع محاكم دبي ووزارة الشؤون الاجتماعية لإيجاد أفضل السبل وأسهلها لوضعها أمام المتعاملين الذين يحتاجون إثبات حالة، حيث رأت الجهات المعنية هناك أن أنسب الطرق يتمثل في إعطاء الشهادة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يتقدم المتعاملون بطلباتهم للوزارة للحصول على الإعانات، وهنا يجب على المتعامل أن يستوفي أوراقه الثبوتية ثم يسلمها إلى الوزارة التي تتأكد من شهادة الشهود ومن ثم تحال المعاملة إلى المحكمة للتصديق عليها من قاضي الأحوال الشخصية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بمعدل 3 قضايا يوميا ومكة تستحوذ على45 ٪ منها

319 مطلقة تقدمن للقضاء للمطالبة بـ "العفش" خلال90 يوما

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/11/article_1020788.html

عبد السلام الثميري من الرياض

طالبت 319 زوجة مطلقة بعفشهن من أزواجهن السابقين، وذلك بالتقدم بالدعاوى ضدهم، مطالبات إياهم بتسليم "العفش"، مدعين أن هذا الأثاث من حقوقهن، وذلك خلال 90 يوما الماضية، بما يعادل ثلاث قضايا يوميا.

وبلغ عدد الدعاوى التي استقبلتها منطقة مكة المكرمة 145 دعوى، مستحوذة على المرتبة الأولى بنسبة 45 في المائة من دعاوى المطالبات بعفش الزوجة، تليها محاكم منطقة المدينة المنورة بـ66 قضية وبنسبة 21 في المائة.

وحسب تقرير اطلعت "الاقتصادية" عليه، سجلت المحاكم خلال الشهور الثلاثة الماضية ارتفاعا بنحو 2 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث جاءت في المرتبة الثالثة محاكم منطقة الرياض بـ 60 دعوى، تليها محاكم الشرقية بـ32 دعوى.

ومن المعلوم أن محاكم الأحوال الشخصية تحتضن النظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية من إثبات الزواج، والطلاق، والخلع، وفسخ النكاح، والرجعة، والحضانة، والنفقة، والزيارة، وإثبات الوقف، والوصية، والنسب، والغيبة، والوفاة، وحصر الورثة، والإرث، إلى جانب اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بالدعاوى الناشئة عن مسائل الأحوال الشخصية والدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

وبالعودة إلى التقرير العدلي فإن محاكم ست مناطق سجلت الأقل في استقبالها لقضايا الطلاق، وبنسبة لا تتجاوز 1 في المائة، حيث لم تسجل منطقة القصيم سوى ثماني دعاوى مطالبة بعفش الزوجة، وعسير أربع دعاوى، فيما لم تستقبل محاكم الجوف وجازان وتبوك وعسير سوى قضية واحدة لكل منها.

وخلت محاكم مناطق نجران والباحة والحدود الشمالية وحائل والباحة من هذه الدعاوى خلال الفترة نفسها.

يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت فيه وزارة العدل أن مكاتب المصالحة في المحاكم أسهمت في حل 72 في المائة من قضايا المنازعات الأسرية.

وقال الدكتور ناصر العود مستشار وزير العدل للشؤون الاجتماعية، إن المكاتب تهدف إلى التخفيف من القضايا الأسرية والإصلاح بين الأزواج، مشيرا إلى أن عددا من الإحصاءات الحديثة أكدت أن نسبة نجاح مكاتب المصالحة في العام الماضي وصلت إلى 52 في المائة من عدد الحالات المحالة للمكاتب بشكل عام، و72 في المائة من عدد الحالات الخاصة بالصلح في القضايا الأسرية.

تمثل 23 من جملة القضايا .. "العدل"

26 ألف قضية حقوقية أنجزتها المحاكم في أول جلسة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4112542

سعود الحواس - الرياض

كشفت وزارة العدل أن هناك 26,063 ألف قضية حقوقية أنجزت من الجلسة الاولى, وهذا يمثل ما نسبته 23% من أجمالي عدد القضايا, لافتة إلى أن عدد القضايا التي أنجزت خلال جلستين بلغ 20,984 ألف وتمثل ما نسبته 19,1 من اجمالي القضايا.

وأوضحت وزارة العـــــدل -خلال تقريرها الإحصائي الذي صدر مؤخراً للعام الماضي 1436هـ, وحصلت "اليوم" على نسخة منه - أن عدد القضايا التي أنجزت خلال ثلاث جلسات بلغت 15,638 بنسبة 14,2% وعدد القضايا التي أنجزت خلال أربع جلسات حقوقية بلغ 11,515 بنسبة 10,5%, والقضايا التي أنجزت في خمس جلسات وصل عددها إلى 8,704 بنسبة 7,9% من اجمالي عدد القضايا.

وقالت وزارة العدل : "إن عدد القضايا الحقوقية التي أنجزت في أكثر من ست جلسات بلغ 20,317 بنسبة 18,5%, بينما سجل زمن انجاز القضايا الحقوقية خلال أسبوعين وأقل 29,58 ألف بالنسبة للعدد الاجمالي للقضايا الحقوقية 26,9%.

وتحرص وزارة العدل على كل ما من شأنه تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها، وما يحقق أمن البلاد واستقرارها من تيسير الخدمة القضائية للمواطنين والمقيمين والوافدين, والعناية بكل ما يوصل إلى سرعة الفصل في المنازعات وإنهاء الخصومات المعروضة أمام المحاكم, وبذل الخدمات التوثيقية للمستفيدين وفق أطر إجرائية وقلمية دقيقة.

كما ان الوزارة تسعى لتوطيد الاستقرار الاجتماعي وما يؤدي إلى تحقيقه من سبل تؤول إلى حل مشكلات المواطنين على ضوء الشريعة الإسلامية وأحكامها السامية, ومعالجة ما يطرأ من خلل في واقع العمل وما يعترض من نقص في القوى البشرية العاملة التي تعيق سير الخدمات القضائية, ودراسة ما يرد إلى الوزارة من المجلس الأعلى للقضاء من مقترحات أو قرارات واتخاذ ما يلزم لرفعها إلى الجهات العليا لاستصدار ما يخصها من أوامر أو مراسيم ملكية, والعناية بكل المقترحات والابتكارات المقدمة من أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل أو المبذولة من العموم للإفادة منها.

نظام "الصحة النفسية" الجديد يمنع مطاردة المرضى بعد هروبهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13377778

الرياض - «الحياة»

شدد نظام الصحة النفسية الجديد على منع مطاردة أي مريض كان منوماً في المنشآت النفسية بعد هروبه، مبيناً أن ذلك «لا يعد هروباً وإنما خروج على العلاج الطبي».

وأكد النظام على المنشآت النفسية أنه «في حال كان المريض يشكل خطورة على أحد الأشخاص، فإنها ملزمة بإبلاغ الجهات الأمنية فوراً وكذلك إبلاغ الشخص المهدد بالخطورة فور خروج المريض، وإحاطة مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية بذلك».

ونصت التعليمات في هذا السياق على أن «المنشأة تسجل تقرير حادثة بذلك بحسب سياسة وإجراءات تقارير الحوادث، ووفقاً لما ورد في الدليل الإشرافي للخدمات النفسية، وإبلاغ النقطة الأمنية الموجودة في المنشأة العلاجية النفسية، أو أقرب مركز شرطة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي حال خروج المريض لإجازة طبية خلال فترة دخوله إلزامياً يتطلب تغيير وضعه إلى رعاية علاجية إلزامية، وإن رفض العودة ينطبق عليه إعادة النظر في حالته طبيبان نفسيان، وحال تطابق الشروط الملزمة، يعد الطبيبان تقريراً مفصلاً عن حالته حتى يتم إدخاله إلزامياً إلى المنشأة العلاجية مع إبلاغ مجلس المراقبة المحلي بذلك».

وتضمنت الشروط الواجب توافرها لإدخال أي شخص إلزامياً إلى المنشأة العلاجية النفسية: «وجود دلائل واضحة على إصابة الشخص باضطراب نفسي شديد تمثل أعراضه خطراً عليه أو على الآخرين، وأن يكون دخوله إلى المنشأة العلاجية النفسية لازماً لشفائه من مرضه أو تحسن حالته أو إيقاف تدهورها، مع اعتماد ذلك خطياً من طبيبين نفسيين في نموذج توضح فيه الحالة المرضية والأسباب التي توجب الدخول الإلزامي لذلك المريض». كما نصت المادة الـ 24 من النظام على أنه «إذا خرج المريض من المنشأة العلاجية النفسية كأحد المرضى المنومين فيها إلزامياً، أو لم يعد من الإجازة الطبية الممنوحة له، فعلى إدارة المنشأة العلاجية النفسية التنسيق مع الجهات الأمنية لإعادته إليها».

الحياة
AL HAYAT

"الشورى" يطالب "الحج" بإعداد دراسة شاملة ومتكاملة لتخطيط منى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13368128

دبي - «الحياة»

طالب مجلس الشورى خلال جلسته التاسعة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة التي عقدها اليوم (الإثنين)، برئاسة رئيس المجلس عبدالله آل الشيخ، وزارة الحج بالتنسيق مع جهات الاختصاص بإعداد دراسة شاملة ومتكاملة لتخطيط مشعر منى مع مراعاة انسيابية حركة النقل بين مشعر منى والمشاعر المقدسة، ورفع الطاقة الاستيعابية للطرق المؤدية إلى منشأة الجمرات، وللسكن داخل مشعر منى، وتقليص المساحات المخصصة للأجهزة الحكومية، وكذلك رفع المساحة المخصصة لكل حاج عن المعدل الحالي، بما يضمن زيادة راحة الحجاج، ورفع كفاءة الخدمات ووسائل الأمن والسلامة.

وطالب المجلس وزارة الحج أيضاً استكمال تنفيذ مشاريع تطوير وإنشاء مدن الحجاج في المنافذ البرية، والتنسيق مع جهات الاختصاص لمراجعة خطة تفويج الحجاج وتحديثها بما يعالج الصعوبات التي تتكرر سنوياً في حركة التفويج.

ونوه المجلس إلى أهمية توحيد أعمال الرقابة الميدانية على مساكن الحجاج أثناء الحج مع وضع معايير واضحة يمكن تطبيقها ومراقبة الالتزام بها.

فيما طالب مجلس الشورى صندوق التنمية الصناعية السعودي بتقديم الخدمات المساندة المالية والفنية والإدارية والتسويقية والتقنية للمستفيدين، وتوفير قواعد معلومات متكاملة عن الاستثمار الصناعي في المملكة، مشيراً إلى ضرورة تحديث هذه القواعد بشكل مستمر، وعرضها للمستفيدين بالطريقة المناسبة.

ودعا الشورى صندوق التنمية إلى رفع رأسمال برنامج "كفالة" ليتناسب مع القروض التي يكفلها، وحجم الطلب على خدماته.

أكد حرص القيادة على إيجاد سوق تنافسية عادلة

نظام العمل الجديد.. خطوات تصحيحية لسوق أكثر تنظيماً واستقراراً يحقق المصالح والتوازن لأصحاب العمل والعاملين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1118633

الرياض- نايف الحمري

حملت أهم التعديلات في نظام العمل الجديد، الذي بدأت في تطبيقه وزارة العمل يوم الأحد الموافق للخامس من شهر محرّم للعام الهجري الجديد 1437هـ، تعديل 38 مادة، تسعى من خلالها" الوزارة" لتنظيم وتطوير آليات سوق العمل ودعم التوطين، إلى جانب حفظ الحقوق والواجبات لجميع الأطراف، وتحرص على معالجة بعض الإشكاليات في بنود نظام العمل القديم، والتي لا تتماشى مع التطورات التي يشهدها سوق العمل السعودي، من أجل أن تساهم في تحفيز القطاع الخاص، والمحافظة على حقوقه وحقوق العامل أيضا.

يشجع التوظيف والتدريب والتطوير لتنمية الاقتصاد الوطني وقيادة الحراك التنموي

تنظيم السوق

النظام الجديد جاء تأكيداً على حرص القيادة الحكيمة في منح سوق العمل، مزيداً من التنظيم والاستقرار والكفاءة والإنتاجية، بما يحقق المصالح والتوازن لأصحاب العمل والعاملين في القطاع الخاص ويكفل حقوق جميع الأطراف، ويدعم تنمية الاقتصاد الوطني، إذ حدد بشكل مهني وبدقة عالية، من خلال العلاقة التي تربط وزارة العمل، مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، والمستفيدين والعملاء، بما يحقق الانعكاسات الإيجابية على مستقبل السوق، ويهدف لزيادة وتيرة الدعم المتعلق بعمليات وبرامج توطين القوى العاملة الوطنية، وزيادة توظيف السعوديين من الرجال والنساء وتمكينهم ليكونوا منتجين وقادرين على قيادة الحراك التنموي في المملكة، وفق بيئة عمل منتجة وآمنة ومستقرة.

النظام الجديد أعطى المرأه ممارسة حقوقها الشرعية

النظام الجديد أعطى المرأه ممارسة حقوقها الشرعية

توفير بيئة العمل

التعديلات التي بلغت 38 مادة ، والمتضمنة تغييرات لدعم التوطين ومنح امتيازات للمنشآت الموطنة، وتدريب وتأهيل السعوديين وتوفير بيئة العمل المناسبة للمرأة ومراعاة ظروفها، والإجازات، كما شملت تنظيمات العمل المنشآت وعقود العمل لحفظ حقوق أطراف العلاقة التعاقدية، جميعها أعدت بموجب نموذج موحد للائحة التنظيمية شاملةً قواعد تنظيم العمل، وما يتصل به من أحكام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالميزات والأحكام الخاصة بالمخالفات والجزاءات التأديبية، في الوقت الذي يلتزم أصحاب الأعمال بإعداد لائحة لتنظيم العمل في منشآتهم وفق النموذج المعد من الوزارة، بما يضمن توحيد حقوق العمالة في سوق العمل السعودي، وتنظيم العمل في المنشآت وفقاً لما قاله وزير العمل د. مفرج الحقباني بمناسبة بدء تنفيذ تعديلات نظام العمل الجديد.

شفافية تخدم العاملين

ولم يغفل نظام العمل الجديد حقوق صاحب العمل، إذ أشارت الوزارة إلى أنه يجوز لصاحب العمل تضمين اللائحة شروطًا وأحكامًا إضافية، بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية، كما وضعت "العمل" نموذجاً موحداً لعقد العمل يحتوي بصورة أساسية على اسم صاحب العمل ومكانه، واسم العامل وجنسيته، وما يلزم لإثبات شخصيته، وعنوان إقامته والأجر المتفق عليه بما في ذلك المزايا والبدلات، بالإضافة إلى المدة المحددة، ولطرفي العقد أن يضيفا إليه أي بنود أخرى بما لا يتعارض مع أحكام النظام ولوائحه، الكثير من الشفافية التي تخدم العاملين بشكل عام وتطور بيئة العمل بشكل خاص مبتعدين بذلك عن أي اجتهادات أوافتراضات قد يستغلها أحد الأطراف بشكل سلبي.

دعم التوطين
زادت نسب توظيف السعوديين في المنشآت، حسب النظام الجديد الذي تدعمه المادة الخامسة والثلاثون، التي أكدت على امتناع الوزارة عن تجديد رخصة العمل متى ما خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف، وهو ما يدعم عملية التوطين ويزيد من فرص العمل للسعوديين، كذلك نص تعديل المادة الثالثة والأربعين على رفع نسبة تدريب السعوديين من 6% إلى 12% من مجموع عدد عمال المنشأة، وهو ما سيضاعف فرص التدريب للمواطنين، إلى جانب إلزام المتدرب بأن يعمل لدى صاحب العمل بعد انقضاء مدة التدريب لمدة لا تزيد على ضعف مدة التدريب أو"عام" حسب المادة الثامنة والأربعين عن موضوع التدريب.
حقوق المرأه العاملة
المادة الستون بعد المئة، أعطت دلالة واضحة على حق المرأة العاملة المسلمة التي يتوفى عنها زوجها في إجازة عدة بأجر كامل لمدة لا تقل عن أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة بعد أن كانت محصورة سابقاً في النظام القديم على خمسة عشر يوما فقط، فيما حفظ النظام أيضا حق المرأة العاملة غير المسلمة التي يتوفى عنها زوجها في إجازة عدة بأجر كامل لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ الوفاة، ما يشير إلى التوافق والاتزان الذي تقوم به وزارة العمل.
تحفيز المنشآت
جاءت التعديلات الجديدة لتكون محفزًا للمُنشآت في كافة النواحي والمسارات، وبالتحديد في تأسيس لجان عمالية لديها، تتولى التصرف في الغرامات التي تُفرض على العامل، بحيث لا يحق للمُنشأة التي لا توجد لديها لجنة عمَّالية أنْ تتصرف في الغرامات دون موافقة الوزارة، حفظًا لحقوق العامل، في الوقت الذي أُضيفت فيه ثلاث حالات جديدة لإنهاء عقد العمل، وهي إغلاقُ المنشأة نهائياً، أو إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل، أو أيُّ حالة أخرى ينصّ عليها نظامٌ آخر، كما أجازت التعديلات الجديدة لأي من الطرفين في العقود غير محددة المدة إنهاء العقد بسبب مشروع بموجب إشعار يُوجَّه إلى الطرف الآخر كتابةً بمدة لا تقل عن 60 يوما لكل من يستلم أجره شهرياً، و 30 يومًا لمن يستلم أجره بشكل غير شهري، إضافة إلى جواز وضع تعويض مُحدد في عقد العمل مقابل إنهائه مِنْ أحد الطرفين لسبب غير مشروع.
حرصت الوزارة على معالجة بعض الإشكاليات في بنود نظام العمل القديم
حرصت الوزارة على معالجة بعض الإشكاليات في بنود نظام العمل القديم
دفع الأجور
التعديلات لم تغفل جانب دفع الأجور الذي أرهق وشتت أذهان العمال، سواء في تأخير صرف مستحقاتهم وحتى عدم استلامها، حيث ألزم النظام الجديد المُنشآت بدفع الأجور في حسابات العمال عنْ طريق البنوك المُعتَمدة في المملكة، وفقاً للاتفاق المسبق بن الطرفين، لمنع وجود أية إشكالات في مسألة تأخير دفع الأجور، من أجل ضبطها وتنظيمها بما يحفظ حقوق كافة الأطراف وهو ما تسعى إليه الوزارة.
منظومة التفتيش
أتاح النظام الفرصة لوزارة العمل لزيادة قدراتها التفتيشية بالاستفادة من كفاءات مؤهلة من غير موظفي الوزارة للقيام بمهام التفتيش، وفقاً لضوابط وإجراءات ومؤهلات وصلاحيات ستحددها اللوائح التنفيذية لمواد النظام المُعدَّلة، وأعطتْ التعديلات الجديدة صلاحيات ضبط أكثر للمفتش، بحيث إذا تحقق للمفتش أثناء التفتيش وجود مخالفة لأحكام هذا النظام أو اللائحة أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، فعليه تحرير محضر ضبط بالمخالفة مباشرةً بدلاً من النصح والإرشاد سابقًا، كما تضمنتْ التعديلات تغييرًا على بعض عقوبات المخالفات لتشمل عقوبات مالية، تصل إلى مئة ألف ريال، وإغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على 30 يوماً أو إغلاقها نهائيًا في بعض المخالفات أو تكرارها، في الوقت الذي أجازت التعديلات الجديدة الاتفاق بين الوزارة والمخالف على تسوية المخالفة بدفع مبلغ الغرامة الذي تُقدِّره الوزارة، كما أصبح المُخالف ملزما بإزالة المخالفة خلال مهلة محددة، وفي حالة عدم إزالتها تُعد مخالفة جديدة، ومنح النظام مكافأة مالية لا تزيد على 25% مِنْ مبلغ الغرامة المُحصَّلة لمن يساعد مِنْ موظفي التفتيش أو غيرهم في الكشف عن أي مخالفات لأحكام هذا النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له لتعزيز مفهوم الرقابة والضبط.

هنأ خادم الحرمين بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتوليه مقاليد الحكم

مجلس الوزراء: مبادئ السياسة السعودية ثابتة.. وملتزمون بالدفاع عن القضايا الإسلامية والعربية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1118576

الرياض - واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج مباحثاته أيده الله مع فخامة رئيس الجمهورية التونسية وفخامة رئيس جمهورية تركيا وفخامة رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفخامة رئيس جمهورية طاجيكستان وفخامة الرئيس اللبناني السابق، وكذلك فحوى الاتصالات الهاتفية مع كلٍ من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وفخامة رئيس جمهورية مصر العربية، وجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.
وأعرب مجلس الوزراء عن التهنئة لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتوليه مقاليد الحكم، وما حققته المملكة في المشهد السياسي الدولي من المواقف الحازمة، وكذلك الإنجازات الوطنية والتنموية في مختلف المجالات.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام د. عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس ثمن مضامين الخطاب الملكي السنوي الضافي لخادم الحرمين الشريفين خلال افتتاحه حفظه الله أعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة لمجلس الشورى، وما مثّله من رؤية تنموية وسياسية واقتصادية وأمنية متكاملة الجوانب واضحة المعالم، تضمنت معان قيمة ومدلولات ومؤشرات إيجابية في عالم مضطرب، وكذلك تأكيد الملك المفدى على شرف خدمة المعتمرين والحجاج التي خص الله بها المملكة، وحرص المملكة على القيام بواجباتها ومسؤولياتها بما يخدم الإسلام والمسلمين.
الميزانية تمثل بداية برنامج عمل متكامل وشامل لبناء اقتصاد قوي قائم على أسس متينة
وأبرز المجلس مواصلة حكومة خادم الحرمين الشريفين اهتمامها بقطاعات الصحة والتعليم والإسكان والتوظيف والنقل والاقتصاد وغيرها، وتوفير الدعم غير المحدود المادي والبشري والتنظيمي، إدراكا من القيادة الرشيدة بأن الإنسان السعودي هو هدف التنمية الأول.
وشدد مجلس الوزراء على سير المملكة في سياستها الخارجية على مبادئها الثابتة، الملتزمة بالمواثيق الدولية، المدافعة عن القضايا الإسلامية والعربية، الرامية إلى محاربة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في العالم، الساعية إلى توحيد الصفوف لمواجهة المخاطر والتحديات التي تحيط بالأمتين الإسلامية و العربية.
وقدّر المجلس عاليا توجيه الملك المفدى رعاه الله لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عقب إقرار الميزانية العامة للدولة لعام 1437 / 1438 ه، بالعمل على إطلاق برنامج إصلاحات اقتصادية ومالية وهيكلية شاملة، وأن تمثل الميزانية بداية برنامج عمل متكامل وشامل لبناء اقتصاد قوي قائم على أسس متينة تتعدد فيه مصادر الدخل، وتنمو من خلاله المدخرات وتكثر فرص العمل، وتقوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع مواصلة تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية، وتطوير الخدمات الحكومية المختلفة، ورفع كفاءة الإنفاق العام.
وبين أن مجلس الوزراء ثمن التوجيه الكريم إلى المسؤولين بإعطاء الأولوية لاستكمال تنفيذ المشروعات المقرة في الميزانيات السابقة والتي دخل كثير منها حيز التنفيذ، وإلى المسؤولين عن إعداد الميزانية أن يضعوا نصب أعينهم مواصلة العمل نحو التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة، والتأكيد على المسؤولين بتنفيذ مهامهم على أكمل

وجه وخدمة المواطن الذي هو محور اهتمام القيادة الرشيدة، بالإضافة إلى الاستمرار في مراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، وبما يحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين.
تقدير للدول والمنظمات المؤيدة لإجراءات المملكة لمحاربة الإرهاب
وأعرب مجلس الوزراء عن تقديره لمختلف الدول الإسلامية والعربية والصديقة والمنظمات والبرلمانات والهيئات العربية والدولية التي عبرت عن تأييدها للقرارات والإجراءات التي اتخذتها المملكة لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، وملاحقة مرتكبي الأعمال الإرهابية ومثيري الفتن وتقديمهم للقضاء، وإنفاذ الأحكام القضائية فيهم دون تمييز لأي اعتبار تطبيقا للشريعة الإسلامية الغراء بحماية الحقوق، وتحقيق العدالة والحفاظ على أمن المجتمع، وردع كل من تسول له نفسه الإفساد في الأرض، مع الإشادة بكفاءة السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية واستقلالها ونزاهتها.
وأدان المجلس ما تعرض له مقر سفارة المملكة في طهران والقنصلية العامة في مشهد من اعتداء وإتلاف وإحراق ونهب للمحتويات، مشيراً إلى أن هذه الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية تأتي بعد تصريحات نظام إيران العدوانية التي شكلت تحريضاً سافراً شجع على الاعتداء على بعثات المملكة وتمثل انتهاكاً صارخاً لكافة الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية.
وأشار المجلس إلى موقف وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإدانتهم الشديدة للاعتداءات الإيرانية، ورفضهم القاطع لها، محملين السلطات الإيرانية المسؤولية الكاملة عن هذه الأعمال الإرهابية وذلك بموجب التزامها باتفاقيتي فيينا لعام 1961م وعام 1963م، والقانون الدولي، التي تحتم على الدول مسؤولية حماية البعثات الدبلوماسية.
وأفاد د. عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء أعرب عن شكره لجميع الدول الشقيقة والصديقة التي أعلنت وقوفها وتضامنها مع المملكة العربية السعودية في قرارها، وقررت سحب سفرائها وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية الإيرانية.
وتطرق المجلس إلى تجديد مجلس الجامعة العربية إدانته للحكومة الإيرانية لتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية، بوصفه انتهاكًا لقواعد القانون الدولي ولمبدأ حسن الجوار، كما أنه يحمل تهديدًا خطيرًا للأمن والسلام الإقليمي والدولي.
وفي الشأن المحلي، بين وزير الثقافة والإعلام أن المجلس نوه بما صدر عن الاجتماع الخامس والأربعين لمجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز برئاسة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله من القرارات المتعلقة بأعمال الدارة ونشاطاتها.
واطلع المجلس على عدد من أعمال ونتائج المؤتمرات والندوات التي أقيمت في المملكة خلال الأسبوعين الماضيين.
كما اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، واطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
ولاً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل عدد من مواد نظام الأسلحة والذخائر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 45) وتاريخ 25 / 7 / 1426ه.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
شُكر للدول الشقيقة والصديقة المتضامنة مع الموقف السعودي تجاه الاعتداءات الإيرانية
ثانياً:
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (98 / 53) وتاريخ 22 / 12 / 1436ه، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة رومانيا فيما يتعلق بشرط المعاملة بالمثل لمنح إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للبعثات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية ورومانيا، الموقع عليها في مدينة (بوخارست) بتاريخ 14 / 5 / 1436ه.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
ثالثاً:
وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير البترول والثروة المعدنية أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب المكسيكي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية للتعاون في قطاعي البترول والغاز، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
رابعاً:
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وافق مجلس الوزراء على تعديل اسم (معهد الدراسات الدبلوماسية) إلى (معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية).

خامساً:
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من الهيئة العامة للطيران المدني، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (103 / 57) وتاريخ 6 / 1 / 1437هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية قيرغستان، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 10 / 2 / 1436هـ.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
ترتيبات لمعالجة التعدي على الأراضي الحكومية.. وتعديل مواد في نظام الأسلحة والذخائر
سادساً:
بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بموضوع التعدي على الأراضي الحكومية، أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات من بينها أن للجهة الحكومية المعنية تمكين واضع اليد على أرض - داخل حدود التنمية العمرانية - استغلها لأغراض زراعية أو صناعية أو خدمية أو تجارية، من حق الانتفاع بالمساحة المستغلة فعلياً من تلك الأرض بأجرة تقدرها الجهة المعنية، بشرط ألا تقل عن أجرة المثل ووفقاً لعدد من الشروط منها:
أ - ألا يكون وضع اليد واقعاً على أرض محظورة أو معترضة للتنظيم.
ب - ألا تكون الأرض واقعة ضمن مناطق مخصصة لمصادر مياه الشرب، أو في مناطق المياه غير المتجددة.
ج - ألا تزيد مدة الانتفاع على خمس وعشرين سنة، مع بقاء حق الجهة الحكومية المعنية في إنهاء حق واضع اليد في الانتفاع في أي وقت إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.
د - أن يكون الانتفاع وفق الاستخدامات المخصصة للأرض بحسب المخطط المعتمد.
ه - ألا يتنازل واضع اليد عن حق الانتفاع للغير، وألا يؤجر الأرض على آخر.
و - أن يتعهد واضع اليد بإزالة جميع ما أقامه على الأرض عند انتهاء مدة الانتفاع وأنه في حالة رغبة الجهة في عدم الإزالة فلا يكون له حق المطالبة بالتعويض.
كما اطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين للهيئة العامة للإحصاء، وهيئة المدن الاقتصادية، عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

تطبيق "الأجور" على المنشآت التي تزيد عمالتها عن80 عاملا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653836

المدينة - جدة
تبدأ وزارة العمل التطبيق الإلزامي لبرنامج «حماية الأجور» في مرحلته العاشرة، التي تشمل فئة المنشآت التي يبلغ عدد العاملين لديها (80) عاملا فأكثر، وذلك مطلع شهر فبراير القادم.
وأكدت الوزارة التزامها بتطبيق البرنامج على جميع منشآت القطاع الخاص للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشاكل بين صاحب العمل والعامل، مضيفة أنها لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحله الزمنية المحددة حتى يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص.
ودعت الوزارة المنشآت إلى المسارعة برفع ملف أجور عامليها من خلال حساب المنشأة في الخدمات الإلكترونية لوزارة العمل، حيث سيتم إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت التي لا تلتزم بالبرنامج وتقديم بيانات أجور عامليها لمدة شهرين مِنْ تاريخ التطبيق الإلزامي حسب مراحل البرنامج، عدا خدمة إصدار أو تجديد رخص العمل، وفي حال تأخرت المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنته رخصة العمل الخاصة بالعامل.

خفض عقوبة متهم بالاغتصاب من الإعدام إلى "الأشغال الشاقة"

نقل 27 سجيناً سعودياً من الأردن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160112/Con20160112818935.htm

نادر العنزي (تبوك - هاتفيا)

أعلن مساعد رئيس النيابة العامة الإدارية في المجلس القضائي الأردني القاضي عمار الحسيني عن 27 محكوما سعوديا بالسجون الأردنية تنطبق عليهم شروط النقل لإكمال محكوميتهم في السعودية. وقال لـ «عكاظ» إن اتفاقية نقل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية التي وقعت مؤخرا بين البلدين تمت مصادقتها وأصبحت واجبة النفاذ. مشيرا إلى أن جرائم المسجونين تنوعت بين الاتجار بالمخدرات، الاغتصاب، وأخرى متعلقة بأمن الدولة.

وهنالك 22 موقوفا قيد المحاكمة والتحقيق إضافة إلى موقوف إداري واحد وهؤلاء خارج حسبة النقل باعتبارهم قيد المحاكمة.

الحسيني استعرض قضية اغتصاب فتاة عمرها أقل من 18، وحكم على المتهم بالإعدام، غير أن مرسوما خفض العقوبة إلى السجن مع الأشغال الشاقة، ومن بين المنقولين متهم أدين من محكمة الدولة بالمؤامرة والقيام بأعمال إرهابية واستيراد أسلحة غير مشروعة للأردن.

وعن عدد السجناء الأردنيين في السعودية أوضح مساعد رئيس النيابة العامة الإدارية في المجلس القضائي الأردني أن عددهم يبلغ 350 «لكننا لا نعرف التفاصيل.. من محكوم ومن ينتظر الحكم، وننتظر التفاصيل قريبا». مشيدا بالعلاقات السعودية الأردنية المتميزة والمثمرة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مؤكدا أن المباحثات الأخيرة للوفد السعودي مع نظيره الأردني كانت إيجابية للغاية وستعطي دفعة قوية للمحكومين بين البلدين.

وعن من ينطبق عليه النقل، قال الحسيني إن النقل ينطبق على كل محكوم بحكم اكتسب الدرجة القطعية وحكم لا يقبل الطعن بأي طرق الطعن العادية.

الزوجة الموظفة تستفيد من معاش زوجها المتوفى

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=248852&CategoryID=5

الرياض: الوطن 11-01-2016 11:48 PM

أكد المتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتقاعد فهد عبدالله الصالح، أن زوجة المتوفى الموظفة تستفيد من معاش زوجها المتوفى، وذلك حرصا من نظام التقاعد في المملكة على ما فيه مصلحة المشتركين في النظام.

حالات الاستفادة

1- إذا كانت وظيفتها غير خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري، تستحق كامل نصيبها من معاش زوجها.

2- إذا كانت وظيفتها خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري وكان مرتبها من الوظيفة المدنية أو العسكرية يقل عن نصيبها من معاش زوجها، تستفيد بمقدار الفرق بين نصيبها من معاش زوجها وراتبها.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد العبادي سرية معلومات المبلغ عن حالة العنف

"الرعاية الاجتماعية" في الطائف: انخفاض نسب العنف الأسري يعود إلى "نظام الحماية"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 2 ربيع ثاني 1437هـ - 12 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/12/article_1021016.html

خالد الجعيد من الطائف

أفصح حسين العبادي مدير وحدة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في الطائف، عن انخفاض تسجيل بلاغات العنف الأسري بنسب ملحوظة في المحافظة خلال الفترة الحالية، في ظل وجود نظام الحماية من الإيذاء، إضافة إلى جهود الإدارة العامة للتعليم في الطائف ممثلة في إدارة التوجيه والإرشاد في تقديم برامج للحد من العنف والإيذاء، بخلاف برامج التوعية المتنوعة.

مؤكدا أن إلمام المُعَنف والمُعنِف بنظام الحماية من الإيذاء غير من سلوكياتهم السلبية، التي بدأت في التحسن، كما أن هناك عددا من الجهات الحكومية تعد شريكة في هذا النظام، بشكل استراتيجي كـ "التعليم، والصحة، وأقسام الشرطة، والتحقيق والادعاء العام".

وأكد أنه يجب التفرقة في نظام الحماية من الإيذاء بين العنف والتربية، حيث إن النظام يدعم التربية، ولا سيما دور الأب في ذلك، دون تجاوز بالضرب المبرح، وألا يصل إلى العنف والانتقام، حيث هناك عوامل بدأت تؤثر بشكل أكبر في المجتمع، منها عمليات التغيرات الاجتماعية، والتواصل الاجتماعي والبرامج في القنوات الفضائية، وهذه في بعض الأحيان تؤثر سلباً أو إيجاباً، كما إنها بدأت تغير في المجتمع، مشيرا إلى إن نظام الحماية يؤكد دور الأسرة والأب والأم والأبناء في بناء المجتمع، كما أن النظام جعل لتربية الأسرة مكانة خاصة، وإذا حدث عنف يتدخل نظام الحماية كي لا تتشتت، مبيناً أن جميع الحالات تخضع للبحث من خلال فريق تنفيذي رجالي، ونسائي، ويتم تعاملهم بحسب نوع الحالة.

وشدد العبادي، على السرية التامة في التعامل مع حالات العنف في المدارس، فالمرشدون الطلابيون في المدارس، ومسوولو تلك المدارس هم المنوط بهم عمليات الإبلاغ عن أي حالة لديهم، على الرقم الموحد 1919، موضحاً أن بداية مراحل التعامل مع البلاغات يكون بالبحث الاجتماعي من خلال إخصائيين، للرجال والنساء، والمرشدون الطلابيون في المدارس عليهم مسؤولية الكشف عن حالات العنف والإيذاء، والإبلاغ عنها، وكذلك المستشفيات.

وحول آلية وصول البلاغات، وتنفيذ الاستجابة لها، قال العبادي، "البلاغات تصل إلينا عن طريق الرقم الموحد 1919، ومن حق مديري المدارس أو المستشفيات أو أي جهة، الاتصال والتعريف بالعنوان، ويبلغ عن حالة العنف، عندها يبدأ مركز البلاغات في الرياض بتحويل البلاغ إلكترونياً، إلى المنطقة الموجودة فيها الحالة، ونرى البلاغ إذا ما كان مستعجلا أو عاديا، كي يتم التعامل معه بسرعة، في حين لو كان عادياً يحتاج إلى عملية بحث"، وزاد "المركز يستقبل البلاغات من أي مكان سواء منزل أو مدرسة أو غير ذلك، على مدار 24 ساعة، ويتم التعامل معه بسرية تامة، حيث يتم إرسال البلاغ إلكترونياً بعد أن يتم تسجيل البيانات، ومن ثم نتعامل معه".

"نزاهة" و"الخطوط الحديدية" تبحثان تعزيز جهود مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/12/article_1021023.html

«الاقتصادية» من الرياض
استقبل الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" في مكتبه بمقر الهيئة في الرياض البارحة الأولى، الدكتور رميح بن محمد الرميح الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية.
وجرى خلال اللقاء مناقشة أوجه التعاون بين المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومراجعة الأهداف المشتركة بينهما، وكذلك استعراض علاقات العمل، والتنسيق بين الوزارة والهيئة بما يعزز جهود حماية النزاهة، والشفافية، ومكافحة الفساد.
حضر اللقاء الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر نائب الرئيس لحماية النزاهة، وأسامة بن عبدالعزيز الربيعة نائب الرئيس لمكافحة الفساد.

"الشورى": مطالب باستحداث مراكز فتوى خاصة بالطلاق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13400229

الرياض- فداء البديوي
وافق الشورى على مشروع اتفاق بين حكومتي السعودية وإندونيسيا في مجال توظيف العمالة الإندونيسية.
يأتي ذلك، على خلفية درس لجنة الإدارة والموارد البشرية في الشورى لملاحظات وآراء أعضاء الشورى واستفساراتهم، التي أبدوها في جلستين خلال عامي ١٤٣٥ و١٤٣٦هـ في الدورة الماضية، إذ أعاد الشورى مشروع الاتفاق إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية لدرسها أكثر بسبب أهمية الملف.
ويهدف مشروع الاتفاق بين حكومتي المملكة وإندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية إلى حماية حقوق كلٍ من أصحاب العمل والعمالة المنزلية وتنظيم العلاقة التعاقدية بينهما، أسوة بمشاريع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومات سيريلانكا والهند والفيليبين، التي صدرت قرارات مجلس الشورى بالموافقة عليها.
من جانبه، اقترح عضو مجلس الشور ى عبدالله الحربي استحداث مراكز فتوى لمعالجة قضايا الطلاق في المناطق السعودية كافة، وربطها بمحاكم الأحوال الشخصية، لتخفيف أعباء القضايا عن مكتب مفتي عام السعودية، كما رأى حاجة رئاسة الإفتاء إلى كفاءات بشرية مميزة في مختلف مجالات العمل الإداري والشرعي.
وخلال نقاشات الأعضاء تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية حول التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي 1435-1436هـ في جلسة الشورى العاشرة المنعقدة أمس (الثلثاء)، دعا العضو عبدالرحمن العطوي هيئة كبار العلماء إلى مراجعة العديد من ا لأنظمة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة، وطالب العضو مفلح الرشيدي بتدخل رئاسة الإفتاء في موضوع «فدية القتل» وبيان قدر التنازل عن القاتل وليس خفضها فحسب.

ووصّت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بأهمية عمل وزارة الشؤون البلدية والقروية على تخصيص أراض مناسبة لبناء مقار لفروع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء في جميع مناطق المملكة، وطالبت الرئاسة بتكثيف حضورها المؤتمرات والندوات والملتقيات الفكرية والثقافيّ داخل المملكة وخارجها.
ودعت اللجنة رئاسة البحوث العلمية والإفتاء إلى تعزيز التواصل مع القطاعات القضائية والأمنية والعلاجية، لمعرفة المشكلات والسعي لعلاجها، وإلى إنشاء مركز إعلامي في الرئاسة للتواصل مع أفراد المجتمع ومؤسساته لبيان رأيها، مواكبةً للمستجدات. من جهته، اقترح عضو الشو رى الأمير خالد آل سعود إعادة هيكلة قطاع النقل بتحويل أعمال وزارة النقل إلى الإشراف والتنظيم، مشيراً إلى أن إعادة هيكلة قطاع النقل يتطلب استحداث أربع هيئات عامة للنقل الجوي والبري والحديدي والبحري، وذلك على خلفية مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية ال معلومات حول التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1435-1436هـ. وانتقد العضو خليفة الدوسري بعض الطرق التي تم إنشاؤها منذ عقود وتحتاج حالياً إلى توسعة لاستيعاب المركبات التي تستخدمها، مطالباً بإنشاء مراكز خدمات نموذجية على الطرق السريعة. فيما انتقد العضو محمد القحطاني ترسية بعض المشاريع على مقاولين غير مؤهلين، ما سبب تعثر بعض المشاريع أو تنفيذها بمواصفات غير مناسبة.
وأمام تساؤل العضو راشد الكثيري عن تباطؤ مراحل بعض مشاريع الطرق الرئيسة، طالبت عضو الشورى زينب أبوطالب بإلزام الشركات التي تقوم بمشاريع تنموية في الطرق بصيانتها بعد الانتهاء من مشاريعها، واقترح العضو منصور الكريديس خصخصة بعض الطرق والخدمات الملحقة بها.
وأكدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في تقريرها عن وزارة النقل أهمية تطوير الطرق الدولية التي تربط المملكة بالدول المجاورة وزيادة مساراتها، وتوفير الخدمات اللازمة، وحمايتها بما يحقق متطلبات السلامة المرورية عليها.
ونبهت لجنة النقل على ضرورة رفع مستوى المواصفات الفنية للطرق وأكتاف الطرق، خصوصاً ما يتعلق بسماكة الطبقة الإسفلتية وجودة المواد، واعتماد الإضافات الحديثة كالمطاط والكبريت والمواد البلاستيكية، وغيرها من المواد التقنية المتطورة.
ودعت اللجنة وزارة النقل إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدعم فروع الوزارة في المناطق والمحافظات بالعدد الكافي من الكادر الهندسي والإداري المؤهل، وإلى تضمين تقاريرها السنوية القادمة معايير القياس والأداء ووضعها على الموقع الإلكتروني للوزارة. وفي سياق آخر، وخلال مناقشة الشورى لتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية حول التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 1435-1436هـ، تساءلت عضو الشورى حنان الأحمدي عن دور هيئة الرقابة والتحقيق في منع الكوارث قبل وقوعها في القطاعات الحكومية، مثل حريق مستشفى جازان العام وفاجعة سيول جدة، فيما انتقدت تضخم الهيئات الرقابية، لافتة إلى حاجتها إلى هندسة شاملة لإعادة صياغة أنظمتها الرقابية وأدائها.

خالد الفيصل: دور "الإمارة" تحقيق العدالة والأمن وكفالة الحقوق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13400232

مكة المكرمة - «الحياة»
أكد مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل، أنه لن يقبل من أي مسؤول في الإمارة تمرير المعاملات من دون إبداء الرأي ووجهة النظر فيها، وأن مساعدة المسؤول في اتخاذ القرار مطلب مهم يتوجب على الجميع أداؤه والعمل به، مشدداً على ضرورة رفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطن والمراجع، وأن يعمل الجميع بإبداع لتقديم تلك الخدمات على الوجه الأكمل.

وأوضح خالد الفيصل في حديثه إلى قيادات الإمارة أثناء لقائه بهم في ديوان الإمارة في العاصمة المقدسة أن «الإمارة مركز خدمة للجميع» وقال: «دور الإمارة يتمحور في الإشراف والمراقبة والمتابعة، إضافة إلى المهمة الأبرز، وهي خدمة المواطن وتحقيق العدالة والأمن وكفالة حقوق الناس، وذلك ما نص عليه نظام المناطق».
وشدد أمير المنطقة على ضرورة أن يؤدي كل موظف المهام المنوطة به، وما يوكل إليه من أعمال، لافتاً إلى أن المواطنين الذين يطرق أبواب الإمارة ويقطعون مسافات طويلة للوصول إليها للحصول على حقوقهم، يتوجب على الجميع استقبالهم بالبشاشة وخدمتهم على الوجه الأكمل. وطالب العاملين كافة في الإمارة بأن يكونوا عند حسن ظن الناس بهم وأن يعينوهم على قضاء حوائجهم.
ويعقد الفيصل، الشهر المقبل اجتماعاً مع محافظي المنطقة، لمناقشة المواضيع التي تمت مناقشتها أثناء جولات الأمير على المحافظات التي رافقه فيها مديرو القطاعات الحكومية، وحضرها أعضاء المجلس المحلي، إضافة إلى الاجتماع الشهري بمديري تلك القطاعات والذي تُناقَش خلاله خطط التنمية في المنطقة والمشاريع التي تجري فيها.

خادم الحرمين.. يد حانية على المعوقين

رؤية الملك سلمان.. استثمار قدرات المواطنين كافة في مسيرة التنمية

دعم احتياجات المعوقين كانت البداية قبل30 عاماً عندما كان أميراً للرياضأول من دعم إنشاء مركز متخصص لتقديم الخدمات المجانية للأطفال المعوقين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654074

المدينة - جدة
تُعدُّ علاقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود مع قضية الإعاقة، واحتياجات المعوقين جانبًا من أوليات واهتمامات شخصيته الإنسانية، ورؤيته لأهمية استثمار قدرات فئات المواطنين كافة في مسيرة تنمية المجتمع، وقناعته بأن الجميع شركاء بالحقوق والواجبات.
وعلى صعيد اهتمام خادم الحرمين الشريفين بقضية الإعاقة، ودعمه احتياجات المعوقين كانت البداية قبل نحو 30 عامًا مع توجيهه - رعاه الله - حينما كان أميرًا لمنطقة الرياض، ببدء أنشطة جمعية الأطفال المعوقين من أروقة جمعية البر بالرياض، إلى جانب تقديم الدعم المالي لمشروع الجمعية الأول، في إطار عنايته الكريمة، الذي استشرف بحسهِ الإنساني أهمية أهداف الجمعية تجاه هذه الفئة الغالية من الأطفال، وضرورة برامجها العلاجية والتعليمية والتأهيلية لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع.
- مركز متخصص لتقديم الخدمات المجانية للأطفال المعوقين، وبدعم منه حصلت الجمعية على الأرض التي أُقيم عليها مشروع مركز الرياض، بتبرع من مؤسسة الملك فيصل الخيرية.
- مع بدء أعمال الإنشاءات والتجهيزات في أول مراكز الجمعية، كان له -حفظه الله- إسهامات عديدة في العناية بهذا المركز الوليد، إلى أن افتتحه نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- في 9 /2 /1407هـ.

- منذ ذلك التاريخ تواصلت الرعاية الكريمة من قبله -حفظه الله- للجمعية بدون انقطاع، حيث رعى نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- المؤتمر الأول للإعاقة والتأهيل الذي نُظّم خلال الفترة من 13-16 /5/ 1413هـ.
- صدر عن المؤتمر عدد من التوصيات المهمّة، وحظيت بموافقة المقام السامي، وأحدث انعقاد المؤتمر تأثيرات إيجابية واسعة المدى في مستوى الخدمات المقدمة للأطفال المعوقين، منها النظام الوطني للمعوقين الذي أصدره مجلس الوزراء بدعم مباشر منه -حفظه الله-.
- وامتدادًا لدعم الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- للجمعية تبرع نيابة عن الجمعية الخيرية الإسلامية بعدد من قطع الأراضي التي كانت تملكها لجمعية الأطفال المعوقين.
- كان ممّا شرفت به الجمعية أن وافق -رعاه الله- على قبول جائزة الجمعية للخدمة الإنسانية لعام 1415هـ تكريمًا لشخصيته، وتقديرًا لعطائه المستمر ودوره المتميّز في تواصل مسيرتها.
- تفضل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- برعاية المؤتمر الدولي الثاني للإعاقة والتأهيل خلال الفترة 26-29 رجب 1421هـ، وشهد ختام المؤتمر صدور الموافقة السامية على النظام الوطني لرعاية المعوقين، ذلك النظام الذي خطا مشروعه بدعم ومساندة لا محدودة منه -أيده الله-.
- يُعدُّ مركز الملك سلمان لرعاية الأطفال المعوقين بحائل تفعيلاً لمنظومة متكاملة من الأهداف، أبرزها امتداد مظلة الخدمات المتخصصة والمجانية إلى مناطق المملكة كافة، وفقًا لاحتياجات تلك المناطق، وفي ظل الدعم المميّز الذي حظيت به الجمعية منه -رعاه الله- فقد تفضّل برعاية افتتاح المركز، وقدم تبرعًا كريمًا لإنشاء مسجد بجوار المركز.
- كان ولايزال -حفظه الله- داعمًا رئيسًا لكلّ إستراتيجيات وخطط رعاية المعوقين، وتجسد ذلك في رعايته -أيده الله- حفل وضع حجر أساس مركز جمعية الأطفال المعوقين بجنوب الرياض.

أمّا علاقته بمركز الملك سلمان بن عبدالعزيز لأبحاث الإعاقة فهي صورة أخرى من إيمانه العميق بدور العلم في مواجهة قضايا المجتمع، والإسهام في تنمية الإنسان، فعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن حظي المركز، ومنذ أن كان فكرة إلى أن أصبح واقعًا بدعمه ومساندته.

- تبنى خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- فكرة إقامة مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة؛ ليُعنى بثراء البحث العلمي في مجال الإعاقة، وتطبيق نتائجه في حقول الوقاية من الإعاقات من جهة، وتطبيقها في رعاية المصابين من جهة أخرى.
- قدم -أيده الله- منحة مالية لتأسيس المركز قدرها عشرة ملايين ريال، كما قبل مشكورًا الرئاسة الشرفية لهذا المركز، وتابع عن كثب خطط عمل المركز بنشاطاته المختلفة، ولهذا لم يكن من المستغرب أن يبادر بتخصيص مقر للمركز بحي السفارات بالرياض.
- تفضل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- برعاية افتتاح مقر المركز في 27/ 7/1417هـ، وتكريم الجهات العلمية والأكاديمية والأشخاص الذين أسهموا في خدمة المركز ورسالته السامية التي يضطلع بها المركز الخيري الذي يُعدُّ أول مركز من نوعه في المملكة والوطن العربي، ويهدف إلى تنشيط البحث العملي الذي يسهم في الحد من مشكلات الإعاقة من خلال وضع الأسس والمعايير الصحية الوقائية اللازمة للحد -بمشيئة الله- من هذه المشكلة، ومعالجة أسبابها في مراحل مبكرة، وتأهيل المعوقين للقيام بدور فعّال في المجتمع.

جددت التحذير من التعاطف معهم

الشؤون الاجتماعية: متسولو "الفيديو" مدمنو مخدرات ومحتالون

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160113/Con20160113819050.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
جددت وزارة الشؤون الاجتماعية تحذيراتها من أي تعاطف مع مقاطع فيديو تنتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي لاستعطاف الرأي العام للتبرع لأناس مجهولين، لافتة إلى أنها تابعت عددا من المقاطع خلال عام لرجال وسيدات ظهروا في مقاطع فيديو يطلبون العون والمساعدة، تبين أن أغلبهم مجهولون أو مدمنو مخدرات أو محتالون، أحيل عدد منهم إلى الجهات المختصة.
وأكدت في معرض تعليقها على تداول مقاطع جديدة تطلب المساعدة، أن نشر هذه المقاطع مخالف للأنظمة، كونها تنقل التسول من الطرقات إلى مواقع التواصل، لافتة إلى أنه يترتب على جمع تلك الأموال دعم تنظيمات وجماعات إرهابية.
وردا على سؤال لـ«عكاظ» حول موقفها، أوضحت الوزارة، أنه بات ظاهرا تداول مواقع التواصل الاجتماعي من حين لآخر عدة مقاطع (فيديو) يظهر فيها بعض الرجال أو النساء أو الأسر تناشد المجتمع والخيرين وولاة الأمر مساعدتهم، مستغلين (حب الخير) في المجتمع وسرعة تناقل المقاطع، مستغلين أحيانا صورا أو تقارير أو إعاقات ليوهمون المجتمع بأنهم فقراء مشردين، وأن الجهات الرسمية تخلت عنهم.
وأقرت الوزارة بالقول: «لا شك توجد حالات محتاجة، لكن ثمة قنوات يمكن اللجوء إليها، وتتولى الشؤون الاجتماعية بحث ودراسة تلك الحالات واتخاذ ما يلزم حيالها»، لافتة إلى أنها قدمت مساعدة مالية مقطوعة لإحدى السيدات سبق بحث حالتها أخيرا من خلال فريق عمل من باحثين اجتماعيين ونفسيين ومختصين باشروا العديد من الحالات.
وبينت الوزارة، أنه بالتحقيق والمتابعة ظهر لها أن معظم من يظهر في تلك المقاطع متسولون أو مجهولو الجنسية أو مدمنو مخدرات أو مرضى نفسيين، وأن بعضهم يرفض مساعدة الجهات المختصة له أو إيواءه، مشددة على أنها على اطلاع تام بكثير من تلك الحالات المنتشرة وجرى التواصل معها.
وناشدت الوزارة، مرتادي موقع التواصل الاجتماعي عدم نقل أو نشر تلك المقاطع، خصوصا أنها تتعهد باستقبال أي حالة وبحثها دون الحاجة إلى أن تتعرض للتشهير أو كسب التعاطف أو نشر أرقام هواتفها.
من جانبه، أكد طلال الناشري الباحث الاجتماعي مدير الإدارة النفسية والاجتماعية في صحة جدة، أن الطريقة المثلى لمعالجة مثل هذه الحالات هي التعاون بين المجتمع والجهات الرسمية، وذلك عن طريق تقديم البلاغات المباشرة لمثل هذه الحالات عبر القنوات الرسمية للجهات المختصة في تلك المناطق، مضيفا أنه في أي حالة محتاجة يجب سؤال وزارتي الإسكان والعمل ماذا قدمت لها، كون أي معونة تقدمها الشؤون الاجتماعية قد لا تكفي لعلاج المشكلة، إذ لا بد من تحركات مماثلة من وزارة العمل لتوفير وظيفة لأي من أفراد الأسرة المحتاجة، وعلى وزارة الإسكان إيجاد آلية واضحة تمنح الأسر المحتاجة أولوية الحصول على إسكان.
من جانبه، حذر الدكتور سعود المصيبيح إعلامي وتربوي، من استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتمرير مقاطع فيديو لكسب تعاطف المجتمع في جمع الأموال، لافتا إلى أن أي حالة فقيرة أو محتاجة عليها اللجوء للجهة المختصة وليس مواقع التواصل الاجتماعي، عقب كشف مستغلين ومحتالين ومدمني مخدرات يلجأون لذلك أو يدفعون أسرهم للتسول عبر مقاطع الفيديو.

• حريق جازان": أمير المنطقة ووزير الصحة يؤكدان أن الحادثة عرضية ويستبعدان الشبهة الجنائية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13419327

جازان - يحيى الخردلي

أعلن أمير منطقة جازان محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أن اللجنة التي شكلها للتحقيق في حريق مستشفى جازان العام، الذي ذهب ضحيته 24 متوفى و127 مصاباً، توصلت إلى أن الحادثة «كانت عرضية، ولا شبهة جنائية فيها». وقال في مؤتمر صحافي عقده مع وزير الصحة الدكتور خالد الفالح في مقر الإمارة بجازان (جنوب السعودية) أن الحادثة كانت نتيجة تماس كهربائي في محيط قسم الحاضنات داخل الدور الأول في المستشفى. مؤكداً أن التحقيق كشف أن العاملين في المستشفى تمكنوا من إخلاء جميع المرضى ممن كانوا في الدور الأول، الذي يشمل أقسام الحضانة والولادة والنساء والعناية المركزة، إلا أن كثافة الدخان وتصاعده إلى الأدوار العليا أدى إلى وقوع الوفيات في تلك الأدوار بسبب الاختناق. ويعود السبب الرئيس لتصاعد الدخان، الذي أدى إلى وقوع الوفيات، إلى «أخطاء هندسية في تصميم المبنى وتنفيذه، إذ لا توجد مواد عزل الحرائق فوق السقف المستعار، التي كانت ستحول دون انتقال الدخان من منطقة إلى أخرى. وكانت العيوب في مواصفات المواد المستخدمة في سقف المبنى، والتي حوت مادة الفلين المحشو بين أعصاب السقف الخرساني، ساعدت في تشكل كثافة الدخان، وكذلك فإن رداءة المواد المستخدمة في تمديدات الأوكسجين من أعلى السقف وعدم مطابقتها للمواصفات الصحيحة أدى إلى ذوبانها، ما أجج الحريق». كما أسهم عدم ربط نظام الإنذار بالحريق بنظام التكييف إلى استمرار التكييف في العمل وزيادة انتشار الدخان في المبنى، وتجري مراجعة كل ما يتعلق بإنشاء وتسلم المبنى، وستتخذ الإجراءات القانونية الصارمة تجاه كل من كان له دور في سوء التصميم والتنفيذ.

وأوضح أن التحقيقات أيضاً توصلت إلى أنه «لم يكن هناك أي من أبواب الطوارئ مقفلة أو موضوع عليها أية سلاسل، كما تبين عدم وجود ما يعوق الوصول إليها، إلا أنه تبين أيضاً وجود خلل في أداء بعض أنظمة وأجهزة السلامة في المستشفى؛ مثل مضخات الحريق ونظام الإنذار، نتيجة ضعف صيانتها والعناية بها».

وبين وزير الصحة أنه نظراً إلى ما تبين من وجود تهاون في متابعة أمور السلامة من جانب بعض المسؤولين في الشؤون الصحية بجازان، فستجري محاسبتهم نظامياً على ذلك، وأنه أصدر تعليماته بإعفاء المدير العام للشؤون الصحية بجازان من منصبه، وكذلك إعفاء مسؤولين آخرين هناك.

وعلى رغم الجهود البطولية التي أبداها معظم العاملين بالمستشفى في أعمال الإخلاء، كان هناك تقصير في أداء بعض العاملين في المستشفى خلال التعامل مع الحادثة، وسيتم التعامل معهم وفق الأنظمة. وبين التحقيق أن الدفاع المدني استجاب للحادثة على الفور، إلا أن فاعلية تجاوبهم لم تكن بمستوى حجم الحادثة، التي تطلبت معدات إضافية من مناطق أخرى في جازان، ما أثر في سرعة التعامل مع الحادثة. وشدد أمير منطقة جازان على ضرورة توفير جميع شروط السلامة في أعلى المستويات بمرافق وزارة الصحة، بما في ذلك التصاميم الهندسية والنظم والأجهزة وتدريب العاملين، وضمان اتخاذ كل السبل للحيلولة دون تكرار هذه الحادثة الأليمة. وكذلك شدد على وجوب الإسراع في تشغيل المستشفى لدوره المهم في الخدمات الصحية بالمنطقة، وأكد أن من الضروري أيضاً توفير الطاقة السريرية اللازمة في هذه المنطقة الغالية من بلادنا، ورفع مستوى الخدمات الصحية فيها. ولفت أمير جازان إلى ضرورة تعزيز خطط الاستجابة للطوارئ والكوارث في المنطقة، وتوفير متطلباتها من المعدات والتدريب، وإجراء التجارب الافتراضية وغيرها.

وأكد أن إمارة جازان ستزيد في تفعيل مركز الطوارئ الموجود بها، وطالب جميع الجهات الحكومية المعنية في المنطقة بتوفير أعلى مستويات التنسيق مع المركز. وأكد ضرورة قيام جميع الجهات الحكومية في المنطقة، وفي مقدمها وزارة الصحة، بتقويم مستوى السلامة في مرافقها ووضع الخطط لتدارك أي نقص أو خلل قد يكون فيها.

بدوره، أشار وزير الصحة إلى أن الوزارة ستبذل أقصى ما تستطيعه لضمان توفير الخدمات الصحية المناسبة لمنطقة جازان، وأنها اعتمدت أحد المكاتب الاستشارية لإجراء الاختبارات للتأكد من سلامة المنشأة وإعداد المواصفات الفنية المطلوبة خلال ثمانية أسابيع، وذلك لترميم وتأهيل المستشفى، بما في ذلك شبكة إنذار وإطفاء الحريق، ومتطلبات السلامة الأخرى كافة، للبدء في هذه الأعمال بأسرع ما يمكن. كما سيتم تعيين مدير لإدارة الأمن والسلامة بالمنطقة.

تكريم «نبلاء الحريق»

< كرم أمير منطقة جازان، في حضور وزير الصحة، عائلة المقيم المصري الراحل إبراهيم القللي، بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بمنح أسرته وساماً ومليون ريال، وهو الذي ضحى بحياته في سبيل إنقاذ المرضى في المستشفى خلال الحريق، وكان سببا في نجاة 10 منهم.

وجرى تكريم ستة من العاملين بوزارة الصحة، لما أبدوه من روح الفداء خلال الحادثة، إذ قاموا بدور أساس في إخلاء المرضى، بمن فيهم أولئك الذين كانوا في أقسام الحاضنات والولادة والعناية المركزة، بكل تفان وتضحية، وهم أميرة إسماعيل، وأبوالقاسم محمد نوحي، وحسن علي الأمير، ونوال علي هاشم، ومها حسين حكمي، ونجود إبراهيم حمود.

وكشف مصدر لـ«الحياة» أنه بعد التحقيقات اتضح أن رائحة التماس كانت في المستشفى منذ الساعة الـ 12 ولم يتم إبلاغ الدفاع المدني إلا بعد الساعة الثانية ليلاً، وما بين الساعتين لو أن بلاغاً وصل إلى الدفاع المدني لكان تم إخلاء جميع من في المستشفى من دون حدوث الكارثة، وأن البلاغ كان عن حريق في المطبخ، بينما كانت بداية الحريق قبل ذلك، مشيراً

إلى أن التسجيلات كشفت عن وجود ضغط حرارة جراء التماس، وعند وصوله إلى الأوكسجين أدى إلى انفجار كبير وانتشار الحريق في مساحة كبيرة.

خطة لتغيير «نمط الحياة» في المنطقة

< قال وزير الصحة المهندس خالد الفالح رداً على أسئلة الصحافيين عن الناحية الوبائية لمنطقة جازان، إن هناك خططاً مستقبلية استراتيجية لتغيير نمط الحياة بشكل عام، والتعاون مع الأجهزة الحكومية والوزارات، فهناك فايروسات تنتقل من الحيوانات إلى الإنسان، وهنا يجب التنسيق مع وزارة الزراعة، وهناك ما يختص بالتنسيق مع البلدية والقروية، وهناك ما يختص بالتنسيق مع هيئة الغذا والدواء، والعمل جار للتنسيق؛ لأنه لا بد من تظافر الجهات المختصة؛ لنضمن العمل على الصحة العامة.

وأكد أن العمل جارٍ على مركز للأمراض المعدية، مشيراً إلى أن المأمول في المنطقة أكثر من الواقع، فجازان بحاجة إلى مستوى على في الخدمات الطبية حتى تتصدى للتحدي القائم في المنطقة.

وكشف المؤتمر الذي عقده أمير منطقة جازان محمد بن ناصر بن عبدالعزيز ووزير الصحة الدكتور خالد الفالح عن صحة ما نشرته «الحياة» سابقاً بأن عيوباً في مواصفات المواد المستخدمة في سقف المبنى، تحتوي على مادة الفلين المحشو بين أعصاب السقف الخرساني، ساعدت على كثافة الدخان.

وكذلك فإن رداءة المواد المستخدمة في تمديدات الأوكسجين من أعلى السقف وعدم مطابقتها للمواصفات الصحيحة أدى إلى ذوبانها، وهو ما أجج الحريق. كما أسهم عدم ربط نظام الإنذار عن الحريق بنظام التكييف إلى استمرار التكييف في العمل وزيادة انتشار الدخان في المبنى، كما كشف المؤتمر عن ممرضتين أسهمتا في إنقاذ الأرواح أثناء الحريق لم يتطرق لهما الإعلام مسبقا، وساعدت اللقطات التي رصدت في الفيديو المسجل عن مجهودهما أثناء نقل الحالات.

الحياة AL HAYAT

"عيش جوك" يدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م

http://www.alhayat.com/Articles/13417230

الدمام - «الحياة»

نجحت اللجنة المنظمة لمهرجان الخبر السياحي (عيش جوك) العام الحالي في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، ومنحهم واحة من أكبر واحات المهرجان أطلق عليها (كلنا سواعد)، يقوم على تنظيمها والإشراف عليها مركز سواعد للإعاقة الحركية في المنطقة الشرقية.

وتعتبر الواحة الأكثر استقطاباً للزوار، إذ يقصدها يومياً ما لا يقل عن 5 آلاف زائر يطلعون على الوجه الحضاري الذي يقدمه أبناء وبنات الوطن في خدمة مجتمعهم، عبر ٣٥ ركناً تمثل الجهات المشاركة من الجمعيات الخيرية واللجان التطوعية، لتقدم رسالتها التثقيفية والتوعوية للزائرين.

وقال المدير التنفيذي المشرف على «واحة كلنا سواعد» خالد آل عبيد: «تعودنا في المهرجانات الماضية أن نرى فقط الجانب الترفيهي، ولكن نحن في مركز سواعد غيّرنا هذه النظرة وركزنا على جوانب عدة منها التثقيفي والتوعوي والترفيهي حتى نستطيع إيصال رسائل مفيدة إلى المجتمع من خلال الترفيه، وأن يكون تركيزنا على جميع شرائح المجتمع وليس المعاق فقط، وننقل ثقافة الاندماج لذوي الإعاقة وسط مجتمعاتهم».

وأضاف «نقوم أيضاً بتغيير نظرة الشفقة على المعاق إلى نظرة إيجابية مفادها أننا نستطيع القيادة والريادة، ونستطيع تنظيم الفعاليات وإعداد البرامج وتقديم الدعوات وغيره من الأمثلة متى ما أعطينا الفرصة والثقة».

وحول الفعاليات الأخرى التي تقدمها الواحة، أشار إلى أنها «تضم عدداً من الأركان التوعوية، وتنظم الكثير من المسابقات الثقافية والتوعوية سواءً على المسرح الداخلي أم الخارجي.

"الجوازات" تمدد لأكثر من 420 ألف زائر يمني آلياً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13412257

الرياض - «الحياة»
أكدت المديرية العامة للجوازات إنهاء إجراءات التمديد آلياً لأكثر من 420 الف زائر من اليمنيين حاملي "هوية زائر" لمدة ستة أشهر، من دون مراجعة إداراتها وفروعها، إنفاذاً لما قضى به الأمر السامي، لمن قام بسداد رسم تمديد هوية زائر عبر القنوات البنكية، خلال الفترة المحددة من تاريخ 14 الى 24 -3 -1437هـ.
وبدأت الجوازات بفتح أيقونة طباعة هوية زائر بدءاً من يوم الثلثاء 2 -4 -1437هـ، بواسطة الخدمة الإلكترونية "أبشر"، التي تتيح للمستضيف طباعة وإيصال "هوية زائر"، بعد سداد الرسوم المستحقة للبريد السعودي (واصل)، وتسليمها الى المستضيف من دون الحاجة إلى مراجعة إدارات الجوازات.
وأشارت إلى إمكان التمديد لمن تعذر عليه ذلك خلال فترة السداد المتاحة، بإكماله الإجراءات الإلكترونية المطلوبة من خلال خدمة "أبشر"، ومن ثم سداد رسم تمديد "هوية زائر"، بالإضافة إلى غرامة التأخير، من طريق خدمة "واصل"، التي سيعاود استلام هويته الجديدة بعد التمديد عن طريقها، من دون الحاجة الى مراجعة أي من فروع المديرية العامة للجوازات، أو أحد إداراتها في مختلف مناطق المملكة.

تضمن إنشاء صندوق.. وهيئة ترتبط بالمليك.. الشورى يناقشه الاثنين المقبل

"الرياض" تنشر نظام تكريم شهداء الواجب والمصابين والأسرى والمفقودين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1119190

الرياض - عبدالسلام البلوي
أنهت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى دراسة المشروع المقترح من العضو حمد آل فهاد لتشريع نظام الشهيد وأدرجت أمانة المجلس تقريرها بشأنه للمناقشة يوم الاثنين المقبل، حيث أوصت اللجنة بالموافقة على المشروع بعد إعادة صياغة النظام كاملاً وأضافت مواد وفصولاً جديدة لتسهم في تحقيق أهداف النظام للإسهام في تحقيق مستوى معيشي مناسب لمصابين وأسرهم، وأسر الشهداء والأسرى والمفقودين، وتشجيع روح التضحية، وبذل النفس في سبيل حفظ أمن الوطن وحماية مقدساته ومكتسباته، وتعزيز الترابط بين الحاكم والمجتمع، والتشجيع على الاستبسال والإقدام في رد العدوان، ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى حفظ حقوق شهيد الواجب ومن في حكمه، والأسير والمفقود والمصاب.
أراضٍ وأولوية في «العقاري» والإسكان والتوظيف وتخفيضات في المواصلات تصل 70%

ورأت اللجنة الأمنية أن يكون مسمى النظام المقترح" تكريم شهيد الواجب ومن في حكمه" وحوى 25 مادة نصت الثانية منها على حقوق الشهيد والثالثة على حقوق المصاب بالعجز الكلي والعجز الجزئي بما لايقل عن 40%، وبينت المادة الرابعة حقوق الأسير كما حددت المادة الخامسة حقوق المفقود، واشتملت الحقوق على اسقاط ديون الشهيد الشرعية وماعليه من عهد حكومية وإسقاط ديونه في البنوك المحلية، ويعامل المصاب بالعجز الكلي معاملة شهيد الواجب ويؤمن له العلاج الطبي الشامل ويمنح تخفيضاً على وسائل المواصلات العامة بنسبة 70%، ويصرف للمصاب بالعجز الجزئي حسب النسبة المشار اليها مبلغ مالي عاجل قدره 300 ألف ريال، ويمنح تحفيضاً على المواصلات نسبته 50%، كما يمنح أرضاً سكنية لا تقل مساحتها عن500 متر مربع في المخططات السكنية المعتمدة والمعدة للتوزيع في المكان الذي يرغب فيه ويكون له الأولوية في التوزيع، كما يعطى المصاب جزئياً الأولوية في الإقراض من الصندوق العقاري إن لم يسبق له الاقتراض.

وشدد النظام الذي حصلت عليه "الرياض" على اتخاذ الاجراءات اللازمة لفكاك وتحرير الأسير وكذلك متابعة البحث عن المفقود ومعرفة حالته وتحفظ وظيفة كل منهما وتضمن ترقيته وعند ثبوت وفاتهما يعاملان معاملة شهيد الواجب.

وفصلت المادة السادسة من نظام تكريم شهيد الواجب حقوق أسرة شهيد الواجب والمصاب بعجز كلي، ونصت على السماح لأسرة الشهيد بالبقاء في المساكن التابعة للقطاعات العسكرية أو الحكومية، ولمن استأجرت لهم قطاعاتهم مساكن لمدة لاتزيد على خمس سنوات لمن يرغب منهم في ذلك من تاريخ صدور قرار انهاء خدماته، ويصرف لأسرة شهيد الواجب الذين يسكنون على حسابهم الخاص أو من في أملاكهم مبلغ مقطوع قدره 500 ألف ريال لمرة واحدة توزع بينهم وفقاً للأحكام الشرعية، كما يصرف لأسرة شهيد الواجب التي تنتقل من السكن الحكومي قبل نهاية خمس سنوات مبلغ مقطوع قدره 100 ألف ريال عن كل سنة.

خمسة آلاف راتب شهري لوالدي الشهيد وزوجته وأرض لا تقل عن 900 متر و25 ألفاً معايدة

وتمنح أسرة شهيد الواجب قطعة أرض سكنية واحدة مساحتها 900 متر مربع في المخططات السكنية المعتمدة المعدة للتوزيع في المكان الذي ترغب فيه، ويكون لهم الأولوية في التوزيع، وفي الاقتراض من الصندوق العقاري ومنحهم الأولوية في مشروعات الإسكان الحكومي، كما تصرف لأسرة شهيد الواجب مساعدة مالية عاجلة قدرها مليون ريال، كما تصرف 50 ألف ريال عاجلة لكل من والد ووالدة وزوجته أو زوج شهيد الواجب إضافة إلى مرتب شهري قدره خمسة آلاف ريال لكل والد ووالدة وزوج وزوجة شهيد، و 50 ألف مساعدة عاجلة لأبناء وبنات الشهيد، إضافة إلى سداد الرسوم الدراسية وتكاليف النقل المدرسي بحد أقصى 50 ألف ريال لكل منهم، كما تصرف معايدة سنوية لأسرة الشهيد قدرها 25 ألف لكل فرد.

وتمتد حقوق أسر شهداء الواجب ومن في حكمهم إلى تقديم المساعدة لكل ابن مقدم على الزواج من أبناء الشهداء ويصرف له 60 ألف ريال لمرة واحدة ولكل بنت من بنات شهيد الواجب مبلغ 40 ألف ريال، كما يوظف أفراد أسرة الشهيد بصرف النظر عن عددهم أو وقت تقدمهم إلى الوظيفة، ويستثنون من أسلوب شغل الوظيفة العامة المدنية والعسكرية لا من شروط شغلها.

وفي حال كان شهيد الواجب غير متزوج أو كان أولاده قصراً أو لم يكن لديه أولاد، فيوظف ما لايزيد على اثنين من إخوته وأخواته الشقيقات دون الإخلال بحق القصَّر في التوظيف عند بلوغهم السن النظامية، ويقبل من تقدم من أفراد أسرة الشهيد الى الجامعات والكليات العسكرية والكليات المهنية ومعاهد التدريب، ولهم الأولوية في الابتعاث الداخلي والخارجي، كما تكون لكل فرد فرصتان للنقل في الوظائف الشاغرة داخل الأجهزة الحكومية، وتعامل أسرة المصاب بالعجز الكلي معاملة أسرة شهيد الواجب.

أما حقوق أسرة الأسير والمفقود فقد حددتها المادة السابعة ونصت على منحها 300 ألف ريال مع صرف كامل راتبه مع البدلات وتأمين سكن مناسب لأسرة الأسير أو المفقود حتى يتم تحريره أو ثبوت وفاته لتعامل معاملة أسرة الشهيد.

وتنشأ بموجب النظام المقترح لتكريم الشهداء هيئة عامة تسمى هيئة شهيد الواجب ترتبط برئيس مجلس الوزراء ويكون لها رئيس بمرتبة وزير، وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، كما ينشأ صندوق يسمى صندوق شهيد الواجب تتكون موارد المالية من المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة والهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف والمنح التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون، ومن إيرادات الأصول المحبوسة والثابتة أو المنقولة ومن عائدات الأنشطة الاستثمارية، ويحق للصندوق الاستثمار.

ونصت المادة الحادية والعشرون على دعم الدولة وتشجيعها للجمعيات والمؤسسات الأهلية التي لها دور ومساهمة فعالة في خدمة شهداء الواجب وأسرهم ومن في حكمهم.

وتطبق أحكام نظام تكريم شهيد الواجب على كل عسكري أو مدني انتدب أو الحق أو تم التعاقد معه بالعمل في الخارج نظاماً، وتوفي أو أصيب بعجز هناك وكانت الوفاة أو الإصابة بسبب أعمال إرهابية أو حرب أو استهداف بقصد الإساءة إلى المملكة، وكذلك أي فرد من أفراد أسرته إذا كان مرافقاً له أثناء عمله بالخارج.

الشؤون الاجتماعية بتبوك: لجنة للوقوف على مركز المعاقين بأملج

مناشدة من المشرف بتأجيل "الإغلاق"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654179

فايز السميري – أملج

أوضح مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة تبوك أحمد البلوي لـ»المدينة»، بأن هناك لجنة من الشؤون الاجتماعية تم تشكيلها للوقوف على مركز المعاقين بأملج التابع لجمعية البر الخيرية، وبعدها سوف يرفع التقرير لمعالي الوزير.

من جهته ناشد مشرف مركز المعاقين ناجي أحمد المرواني الوزارة إرجاء تنفيذ قرار إغلاق المركز لحين فتح تأهيل شامل بالمحافظة، وأضاف بأنه لم يبلّغ لمدة سنة بأي ملاحظة وفوجئنا بقرار إغلاقه، وأشار المرواني إلى أن المركز حصل على عدة خطابات شكر من عدد من المسؤولين، منذ تأسيسه عام ١٤١٨هـ، مضيفًا: تقدمنا بعدة طلبات لجعله تابعًا للوزارة مباشرة أو فتح مركز تأهيل.

وكان محافظ أملج زياد بن عبدالمحسن البازعي قد زار مؤخرا المركز حيث استمع لأولياء الأمور والمسؤولين بالمركز. وأكد عدد من أولياء أمور المعاقين صعوبة نقل أبنائهم إلى محافظة الوجه أو ينبع بعد قرار الوزارة بإغلاق المركز وتحويلهم إلى الوجه أو ينبع، مناشدين الشؤون الاجتماعية بدعم المركز بدلًا من إغلاقه خصوصًا ونحن لا نستطيع التنقل أو السفر لزيارة أبنائنا، ومركز المعاقين تأسس عام 1418هـ ويعتبر أقدم مركز في محافظات منطقة تبوك.

وقال لـ»المدينة» عضو المجلس البلدي اللواء المهندس المتقاعد عبدالعزيز محمود الجهني: لا نعلم ما هي حيثيات القرار وما الأسس التي بنيَ عليها، ولكن ومن خلال احتكاكنا شبه المستمر بهذا المركز والمسؤولين فيه أؤكد أن ما تم بناؤه في عشرين عامًا من الصعب جدًا أن يهدم في لحظة، وإن كان هناك ملاحظات أو أخطاء يمكن تلافيها، أما أن يتخذ قرار بإغلاق مركز له ٢٠ سنة فهو قرار غير مدروس، وأضاف: هذه ليست الزيارة الأولى للمركز فقد زرته عدة مرات والحقيقة أن إمكاناته سواء البشرية أو المادية طيبة.

السدحان: 7 مبادرات جديدة لدعم المطلقات والمعوقين وتوظيف النساء

تأسيس 50 جمعية خيرية و16 تعاونية 37 لجنة اجتماعية أهلية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654144

سلوى حمدي – الرياض

أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية 7 مبادرات تنموية جديدة تستهدف دعم المطلقات والمتزوجين حديثا والمعوقين وتوظيف النساء في إطار رؤيتها الجديدة للتحول من الرعوية إلى التنموية.

وقال الدكتورعبدالله بن ناصر السدحان وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية إن المبادرات السبعة هي مبادرة «إحسان» التي تدعم النساء المطلقات لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهن ولأولادهن، ومبادرة «توفيق» والتي تهدف إلى تحقيق عملية التوفيق بين الراغبين في الزواج بأسلوب علمي متطور وضبط شرعي، ومبادرة «نهارية» مبادرة تسعى إلى تقديم رعاية نهارية وتأهيل للأطفال المعوقين والتوحديين ودعم أسرهم نفسيًّا واجتماعيًّا.

كما تتضمن مبادرة «تجميل» لإكساب الفتيات مهارات وإتقان التجميل وتصفيف الشعر، ومبادرة «مهارة» وهي مبادرة تسعى إلى إكساب الفرد المهارات الأساسية في الاحتياجات المهنية البسيطة مثل: النجارة والسباكة والكهرباء والميكانيكا البسيطة وصيانة الجوالات، ومبادرة «حرفتي» وتهدف إلى إكساب المرأة حرفة وتطوير المهارات المهنية التي تمتلكها وصقل قدراتها الإنتاجية التنافسية المستدامة، ومبادرة «هواية» التي تسعى إلى إكساب الهوايات التي يمتلكها الشباب والفتيات وصقلها وتطويرها عمليًّا، والوزارة تقوم حاليًّا على تنفيذ المشروعات الخاصة بهذه المبادرات وفق الخطط المدروسة التي وضعت لها والتي روعي فيها احتياجات المجتمع بمختلف أفراده. وقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال العام الماضي العديد من البرامج والقرارات التنموية والخيرية والدعم المالي واللوجستي؛ للرقي بقطاعي التنمية والخيري بالمملكة، ومن أبرزها موافقة الوزارة على تأسيس 50 جمعية خيرية و 16 جمعية تعاونية وافتتاح 37 لجنة اجتماعية أهلية، وذلك على مستوى مناطق المملكة، وإصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد.

وصرفت الوزارة المكرمة الملكية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين للجمعيات الخيرية البالغة 2 مليار ريال، بالإضافة إلى الدعم المالي الذي قدمته الوزارة للجمعيات الخيرية بأكثر من 500 مليون ريال، وتخصيص مبلغ 115 مليون ريال لدعم الجمعيات التعاونية، فيما بلغ إجمالي ما قدمته الوزارة من برامج ومشروعات في مجال تنمية المجتمع خلال العام الماضي 8838 مشروعًا بتكلفة إجمالية بلغت 215 مليون ريال، استفاد منها مئات الألوف من مختلف فئات المجتمع، كما أطلقت مجموعة من المبادرات التنموية موجهة إلى كافة شرائح المجتمع، وحولت الوزارة العديد من تعاملاتها الخدمية في المجال الخيري والتنموي إلى التعاملات الإلكترونية بهدف تيسير الإجراءات والرقي بالخدمات المقدمة.

وفي جانب القطاع التعاوني أكد السدحان على مواكبة الوزارة لتحديات العصر من خلال دعمها للحركة التعاونية في المملكة والإشراف عليها ونشر الوعي التعاوني بين المواطنين لتحقيق التنمية المستدامة، كما تقوم الوزارة على تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية ومراقبة سير أعمالها والتأكد من تطبيقها للأنظمة واللوائح؛ لإتاحة الفرصة للجمعيات التعاونية لأداء دورها بشكل فعّال في قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية.

حسم إجازة اليومين تعود لمداولات الشورى

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 ربيع الثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160114/Con20160114819215.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

تعود «جدلية» إجازة اليومين للعاملين في القطاع الخاص، إلى أروقة مجلس الشورى، خلال الأسابيع المقبلة، ليحسمها الأعضاء، سواء بإقرارها وفق التعديلات المقترحة لبعض مواد نظام العمل، والتي تحدد ساعات العمل بـ 40 ساعة أسبوعيا بواقع 8 ساعات يوميا، أو الإبقاء على نصوص المواد القديمة كما كانت والتي ترفع سقف ساعات العمل إلى 48 ساعة اسبوعياً.

وعلمت «عكاظ» أن تعديلات نظام العمل سيتم تداولها ضمن تقرير أعدته لجنة الإدارة والموارد البشرية، والمتضمنة ثلاث مواد -98و 10و 104- من نظام العمل.

وتنص المادة(98) من النظام بعد التعديل بأنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلا فعليّا أكثر من أربعين ساعة في الأسبوع وبما لا يزيد على ثماني ساعات يوميا، وتخفض ساعات العمل الفعلية خلال شهر رمضان للمسلمين، بحيث لا تزيد على خمس وثلاثين ساعة في الأسبوع وبما لا يزيد على سبع ساعات يوميًّا.

وكانت المادة سابقا تنص على «أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلا فعلياً أكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد، إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي، أو أكثر من ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع، إذا اعتمد المعيار الأسبوعي، وتخفض ساعات العمل الفعلية خلال شهر رمضان للمسلمين، بحيث لا تزيد على ست ساعات في اليوم، أو ست وثلاثين ساعة في الأسبوع».

كما تنص المادة (100) بعد التعديل «استثناء من المادة (الثامنة والتسعين) والمادة (الأولى بعد المائة) من هذا النظام، لصاحب العمل -بعد موافقة الوزارة- زيادة ساعات العمل على ثماني ساعات يوميًّا أو أربعين ساعة في الأسبوع، بشرط ألا يزيد متوسط ساعات العمل عند احتسابه لمدة ثلاثة أسابيع على ثماني ساعات يوميًّا أو أربعين ساعة أسبوعيًّا، وذلك في المنشآت التي تقتضي طبيعة العمل فيها أداء العمل بالتناوب.

وكانت المادة (100) تنص «يجوز لصاحب العمل بموافقة الوزارة في المنشآت التي تقتضي طبيعة العمل فيها أداء العمل بالتناوب زيادة ساعات العمل على ثماني ساعات عمل في اليوم الواحد أو ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع، بشرط ألا يزيد متوسط ساعات العمل عند احتسابه لمدة ثلاثة أسابيع أو أقل على ثماني ساعات يومياً أو ثمان وأربعين ساعة أسبوعياً.

وتتناول المادة (104) بعد التعديل، أولا يستحق العامل يومي راحة في الأسبوع -بأجر كامل- يكون أحدهما يوم الجمعة، وثانيا لصاحب العمل -بعد إبلاغ مكتب العمل المختص- أن يستبدل بيوم الجمعة لبعض عماله يوماً آخر من أيام الأسبوع، وعليه أن يمكنهم من القيام بواجباتهم الدينية، وثالثا يكون يوم الراحة الأسبوعية بأجر كامل، ولا يقل عن أربع وعشرين ساعة متتالية.

وكانت المادة (100) قبل التعديل تنص يوم الجمعة هو يوم الراحة الأسبوعية لجميع العمال. ويجوز لصاحب العمل -بعد إبلاغ مكتب العمل المختص- أن يستبدل بهذا اليوم لبعض عماله أي يوم من أيام الأسبوع، وعليه أن يمكنهم من القيام بواجباتهم الدينية، ولا يجوز تعويض يوم الراحة الأسبوعية بمقابل نقدي.

من جهة ثانية يناقش المجلس قريبا، تقارير اللجان المختصة بشأن التقارير السنوية للمؤسسة العامة للحبوب (صوامع الغلال ومطاحن الدقيق سابقا)، والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي 1435/ 1436هـ، حيث أوصت لجنة الشورى.

جوع • مضايا" والعجز الدولي المخيف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 ربيع اول 1437هـ - 10 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1117440

أيمن الحماد

مضايا هي ألمٌ كبير وعار في جبين المجتمع الدولي العاجز أمام دكتاتور ونازيّ جديد لم تكف براميله المتفجرة أو أسلحته الكيماوية أو حصاره على المدن من خلع الشرعية الدولية عنه فعلاً وليس قولاً.

حوّل الجوع والحصار أهالي بلدة "مضايا"السورية لهياكل عظمية، فالناس هناك لا يعرفون عن مبادرة جنيف ولا مسار فيينا، ولا عن خطة "الفريق السوري" في البيت الأبيض شيئاً، إنما يسألون العالم الذي يكتفي بالشفقة عليهم بأن يرمي لهم بسلة غذاء، كما تُقذف بالقنابل بلدات ومدن سورية.

عجز المجتمع الدولي والدول الكبرى مرعب ومقلق، ومجلس الأمن يبعث على الخوف، فلا حل دون تأمين مصالح الدول الكبرى، ولا ضرر إن هلك في سبيل ذلك بضعة ألوف فوق من قضى نحبه خلال السنوات الخمس الماضية في سورية والذين يقدر عددهم ب250 ألف انسان.

يبدو الحل في سورية يفتقد مرشداً صارماً فالبوصلة مفقودة بين البيت الأبيض والكرملين، والحل تائهٌ في ممراتهما، ومن يدفع الثمن هو الشعب الذي لا حول له ولا قوة في هذا الصراع الأممي الذي يعطي سفاح سورية أمداً لبقائه حتى العام المقبل، والمضحك المبكي أن مصير "الأسد" غير معروف، وهذا يشي بخزي آخر لما يسمى بالمجتمع الدولي؛ ذلك أنهم يضعون أمام المجرم خيارات يصطفي منها ما يشاء بين الإقامة في طهران، أو موسكو،! بينما يقول المنطق والتاريخ إن مآل هذا المجرم يقرره شعبه.

يذهب النظام السوري في تماديه بعد مجزرة الغوطة والتي كانت نقطة اختبار لأخلاقيات الأسرة الدولية التي وضعت مصير الشعوب بين يدي خمس دول، بينما يخبرنا مسار الأحداث أننا بصدد شغور كرسي القرار الدولي الذي تمثله واشنطن التي يريد سيدها أن يرحل دون أن يغلق هذا الملف.

إن تخاذل الأمم تجاه مضايا إنما يقود الناس إلى سلوك طريق الحقد، ويروج للكراهية، ويدفع باتجاه التطرف، ولن يكون نسيان تلك النظرة في عيون الأطفال الجائعين أو تلك الجثث التي لن يجد الدود فيها ما يقتات عليه، سهلاً في نفوس شرفاء العالم بل صعباً في زمن أصبح الانسان العربي رقماً في لعبة الأمم.

مكافحة الفساد .. مسؤولية تضامنية !!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 ربيع اول 1437هـ - 10 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653501

سمر الحيسوني

«مدلع» كلمة أشعلت مواقع التواصل الاجتماعي وحركت الشعب السعودي بقوة ليدافع عن نفسه. هل كانت الجهات الرقابية تنتظر زلة لسان وخطأ يصدر من شخص لتقوم بعملها ؟ هل تنتظر تلك الجهات الرقابية لرد الفساد ومنع التعديات

على مقدرات وطن وحقوق المواطنين التي تسلب وتنهب من قبل بعض من لديهم نفوذ وسلطة المال لخطأ يصدر منهم؟ فما حدث له أبعاد أخرى وكأن الله أراد أن تكون هذه الكلمة سبباً في حراك الجهات الرقابية لمكافحة الفساد الذي تم السكوت عليه مدة طويلة من الزمن. مكافحة الفساد تحتاج لتضافر الجهود من الجميع سواء من مسؤولين وجهات حكومية ومواطنين.

فواجبنا اليوم ليس تصيد الأخطاء والبحث عن التعديات والتشفي والانتقام الشخصي لأن القضية ليست قضية أشخاص، ولا يمكن أن نحمل الخطأ لشخص واحد ولكن الخطأ الأكبر يكمن في العمل الرقابي ومكافحة الفساد، وقد فتحت مكافحة الفساد أبوابها لكل مواطن. فيجب علينا التعبير عن حبنا للوطن بشكل عملي سواء من مسؤولين أو مراقبين أو موظفين كلاً يقوم بواجبه الذي كلف به بأمانة وإخلاص وتفانٍ لخدمة البلد ولقطع دابر الفساد ووضع حد لكل من استهان بحقوق الوطن والمواطنين، وأخص بذلك شركات المقاولات المنفذة للمشاريع العامة فجميع عقود الانشاء تتضمن بنداً مهماً وهو إزالة المخلفات بعد الانتهاء من المشروع ،ولكن للأسف ما نلاحظه بعد كل مشروع ترك جزء من المخلفات يفسد المنظر الجمالي للمشروع إما أن تترك بين الأرصفة أو على جوانب الطرقات بدلاً من التشجير والاهتمام بالشكل الجمالي في نهاية المشروع. فأين الرقابة على هذا التصرف؟ وهذا السؤال موجه للجهات المعنية على الرقابة وتسلم المشاريع من الشركات المنفذة.

فالفساد لا يكثر إلا بتوفر العوامل الثلاثة الرئيسية لذلك وهي فئة فاسدة وفئة مساندة وفئة تسكت عن الفساد مع علمها التام به وهي أسوأ الفئات. فالمبادرة للتعبير عن حب الوطن والولاء بشكل عملي حتى وإن وصلنا لهدفنا ببطء خير من عدم التحرك أو التوقف فلا نصل إليه أبداً.

تأخُّر المواعيد في العيادات الخارجية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/653697

أيمن بدر كريم

تزداد الضغوطات المُسيئة على الأطباء، وتتناولهم أقلام غير واعية بحقيقة ما يحدث في البيئة الصحية المريضة، وبخاصة في العيادات الخارجية للمستشفيات الحكومية والتخصصية، مع معاناتهم في صمت من إهانات إدارية وإساءات مهْنية في جو غاية في الكآبة والاستفزاز. وهنا أقتبس من تغريدات الزميل الدكتور علاء مفتي:

* عدد العيادات لكل طبيب تُحدده إدارته الطبية دون استشارته، أما عدد المرضى فمفتوح، مع العلم أن فترة العيادة لا تتجاوز 4 ساعات، فمثلا، يستقبل استشاري واحد 25-35 مريضًا مُجدولا في العيادة الواحدة، وآخر - كما في تخصص العظام - 50 مريضًا في العيادة الواحدة!! فضلا عن مرضى إضافيين يطلب منهم الطبيب أن يراجعوه حرصًا عليهم، علماً أن الوقت المستغرق لفحص كل مريض يتراوح بين 20 إلى 50 دقيقة (كما في تخصص العيون)، ناهيك عن ركام الأوراق المطلوب تعبئتها للتحاليل والأشعات وتمديد صلاحية ملف المريض وتحويله لتخصصات مختلفة، فيضطر الطبيب غالبًا لاختصار أوقات الراحة والصلاة والغداء في عيادته نفسها.

* عدد المراجعين يفوق إمكانات المنشآت الطبية المتوفرة، وهذا خلل إداري كبير في المنظومة الصحية، لذلك عمدت بعض الإدارات الطبية للتضحية بجودة الخدمة الطبية مقابل احتواء العدد الأكبر من المرضى تجنبًا للشكاوى، وفي الوقت نفسه، تتوعّد الطبيب بعقوبات الخطأ الطبي وتحذره من تجاوز الوقت المحدد لانتهاء عيادته!!.

* يعمل كثير من الأطباء الحكوميين في العيادة الخارجية في بيئة مضادة لأي إبداع مهني، تعجُّ بإساءات يصل بعضها للإهانة الشخصية من بعض الكوادر الإدارية والمرضى أو ذويهم، وتهميش متطلباتهم المهنية التي يضمنون معها الحد الأدنى للعمل بسلام وإتقان، كأجواء صاخبة تضج بالأصوات العالية كما في مطار مزدحم، وانخفاض مستويات طواقم التمريض وانشغالهم عنهم بأمور تقنية وورقية، فضلا عن ترك المرضى وذويهم يتجولون في الممرات دون إرشاد ولا مساعدة، ليفتحوا أبواب العيادات دون استئذان، في تشتيت لانتباه الطبيب واقتحام لخصوصية المرضى.

* أقترح على من يود تناول قضية تأخر مواعيد وسوء خدمة العيادات الخارجية، أن يتفضل بقضاء يوم بصحبة طبيب في عيادته الحكومية للاطلاع على حقيقة المعاناة للطبيب والمريض معًا، أو التوجه مباشرة للمسؤولين الإداريين وإحراجهم، بعيدًا عن محاولة تجريم الطبيب أو اتهامه في أخلاقه ومهنيته، فمعظم الأطباء يجاهدون وسط تدهور إداري معيب دون تطلّعهم لشكر أحد، لكن دون إساءة أو مزايدة إضافية منه أو من قنوات الإعلام والتواصل الاجتماعي.

اليوم

المسؤولية والسلطة الوظيفية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4112580

د. محمد الخالدي

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ» [الأنفال: 27]
تشمل ممارسات الفساد في القطاع العام الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة مثل: الرشوة، الاختلاس، استثمار الوظيفة، إساءة استخدام السلطة. وتشمل الجرائم المخلة بالثقة العامة مثل: التزوير، التزييف، وانتحال الهوية. وتشمل أيضا قبول الواسطة أو المحسوبية التي تلغي حقا أو تحقّ باطلا، والكسب غير المشروع، وغسيل الأموال، وكل فعل يؤدي للمساس بالأموال العامة.
والرشوة هي رأس الفساد، سواء دفعت عن طيب خاطر بمبادرة من الراشي، أو أنها تمت عن طريق الابتزاز. والرشوة هي الرشوة سواء دفعت من أجل الحصول على ما هو حق قانوني، أو دفعت للحصول على ما هو حق للآخرين.
ولكن ما علاقة الفساد بالسلطة الوظيفية؟ هل السلطة هي محفزة للفساد؟ قد لا يكون الجواب سهلا. ولكن القيادة في أساسها مرتبطة بالسلطة والتأثير على الناس. فالمسؤول يستخدم سلطته من أجل إنجاز الأشياء. ويحدث في كثير من الأحيان أن تتعارض المصلحة العامة مع المصلحة الشخصية، فإن تغلبت المصلحة الشخصية ظهر الفساد. وعند ذلك، يلجأ المسؤول العام إلى استخدام الاستثناءات لنفسه، باعتقاده أن الأنظمة والقوانين التي تحدد ما هو صحيح وما هو خطأ لا تنطبق عليه. كما أن ما يشجع المسؤول على تغليب مصلحته الشخصية هو اعتقاده بالإفلات من العقاب.
كنت أتبضع عند بعض محلات الخضار والفواكة في مدينة الخبر. فإذا بأحد السائقين الآسيويين يوقف سيارته ليشتري بعض الخضار. فقال لي صاحب المحل: كثير من السائقين عندما يطلبون الفاتورة يطلبون أن نزيد في السعر ويعرضون علينا تقاسم هذه الزيادة معهم. هذا مثال بسيط على من قد نسميهم سارقين أو فاسدين أو خونة، أو كل ذلك معا. وهذا السائق قد يتجرأ ويسرق عشرين ريالا أو أقل في كل مرة. وهو يسرق مالًا لا يدّعي أنه مؤتمن عليه. وفي موازاة ذلك، هناك موظفون ومسؤولون عامون في دول كثيرة غنية وفقيرة، نامية ومتقدمة، يشبهون سائق العائلة الفاسد، ولكن على شكل أسوأ ونطاق أوسع. فأحدهم يوقع عقد استشارة أو شراء مواد أو بناء منشآت ويطلب من البائع إضافة عدة ملايين من الدولارات فقط على السعر الحقيقي، ليتقاسمها معهم. فيخون وطنه ويسرق مالًا وجمهورًا يدّعي صيانتهما وحمايتهما، لأجل مصالحه الشخصية.
وقد يكون لدى رئيس المؤسسة الحكومية أتباع وأقرباء يمارسون الفساد من خلاله. ويستخدمون اسمه ليبتزوا به الآخرين ويسلبوا حقوقهم ويكمموا أفواههم. فكثير من المنافقين والفاسدين ربما أيضا يوحون أنهم يتصرفون برضا الإدارة العليا، ليمنعوا بذلك المساءلة، ويسدوا باب النقاش الجدي، ويحولوا دون تناول القضايا بشكل مهني واحترافي من أصحاب الاختصاص. فتتم ترقية من لا يستحق، ويعيّن من هو غير مؤهل، وترسى المناقصة على من هو غير كفء لها، وتُثمَّن الأراضي والأملاك بغير أثمانها.
في العام 2014 أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريرا حول الرشوة الخارجية، من خلال أكبر استطلاع ضم 427 حالة رشوة في 41 دولة (ليس من بينها للأسف أية دولة عربية) عضو في المنظمة وموقعة على اتفاقية مكافحة الرشوة المبرمة في العام 1999. وقد خرج التقرير بالاستنتاجات المبهرة التالية:

(1) الخطر الأكبر يأتي من الشركات المملوكة للدولة، وليس الوزراء أو المسؤولين الكبار في الدولة، حيث إن 80% من الرشاوى تقدم للمسؤولين في هذه الشركات. ويلي ذلك في تسلم الرشاوى المسؤولون في الجمارك. ويشمل ذلك المسؤولين الذين لهم علاقة بالسفر الدولي والسلع المستوردة أو التجارة عبر الحدود. (2) تنشأ معظم حالات الفساد في مجالات الشراء الحكومي والتشغيل. فقد وجد أن 57% من الحالات مرتبطة بمحاولات الحصول على عقود تأمين مشتريات حكومية. وما تبقى من الحالات (43%) تنشأ من الأنشطة التشغيلية مثل: التخليص الجمركي، ومنح التراخيص وتأشيرات السفر. (3) وغالبا ما تشارك الإدارة العليا في الرشوة، بعكس ما يعتقد أن الرشوة محصورة في صغار الموظفين. فقد وجد أن الإدارة العليا تساهم في أكثر من 50% من حالات الرشوة. (4) هناك خطر كبير من الطرف الثالث والوسيط. فقد وجد أن 75% من الرشاوى تم دفعها من قبل وسطاء نيابة عن الشركات العميلة. (5) أن الفساد في ازدياد. فقد وجد أن 85% من كل حالات الرشوة على مدى السنوات الـ 15 الماضية، وقعت في السنوات الست الماضية وحدها.

من المهم وضع برامج تدريب مركزة وإجبارية لموظفي الدولة - وخاصة العاملين في مجال المشتريات والجمارك - حول مكافحة الفساد، من أجل رفع مستوى الوعي في قضايا الفساد. ولأهمية دور المسؤول في المؤسسة الحكومية في ترسيخ ثقافة النزاهة، فلا بد أن تكون سلطات المسؤول العام محددة، وأن يكون خاضعا للمحاسبة. ومن الضرورة بمكان تطبيق قانون من أين لك هذا على الجميع، برقابة وأدوات شعبية. فبالإضافة إلى التقليد المتبع بإلقاء القسم عند استلام المنصب، فالأجدر أيضا أن يفصح كل مسؤول بما لديه وما لدى أقربائه من أموال وأملاك قبل الشروع بالوظيفة العامة؟ وبعد تقلد الوظيفة يصدر المسؤول تقريرا شهريا بما تقاضاه من رواتب ومزايا وعطايا وهدايا ومنح. وعند انتهاء خدمته العامة تجُرَد أملاكه وأملاك القريبين منه ويخضع للمساءلة. وتكون هناك مسبقا آلية لمنع المسؤول العام من العمل بعد ترك الوظيفة الحكومية في مجالات أو منظمات يتداخل عملها مع عمل مؤسسته الحكومية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

القطاع الصحي .. وغياب السياسات الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/12/article_1020994.html

د. عبد الوهاب بن عبد الله الخميس

باعتقادي أن عدم وجود سياسات صحية موحدة من أهم التحديات التي يواجهها القطاع الصحي ككل. بل حتى على مستوى وزارة الصحة لم تتبن الوزارة سياسة صحية موحدة وإنما اختلفت تلك السياسات الصحية بتغير الوزراء. فمثلا المانع توجه نحو تطبيق التأمين الصحي على المواطنين. الربيعة تريث لحين الانتهاء من المشاريع الإنشائية للمستشفيات. فقيه خطا بخطى متسارعة نحو دعم الاستثمار الصحي الأجنبي. آل هيازع لم يتحدد توجههُ لكن خطواته كانت مشابهة للربيعة وتختلف عن توجهات فقيه. الخطيب وآل الشيخ لم يكن يسعفهما الوقت، أما الفالح فلم تتضح الرؤية التي يتبناها حتى الآن على الرغم من مضي أكثر من ثمانية أشهر.

على مستوى مسؤولي القطاع الصحي، فكثيرا ممن يشرفون على وضع السياسات الصحية لا يعون أبجديات السياسات الصحية، وكيفية صناعتها. بل البعض لا يعي أسس صناعة السياسة الصحية. لذا نجد أن كثيرا من القضايا الصحية الوطنية يتم وضعها وصياغتها من قبل أشخاص غير مختصين. فمثلا كثيرا من الرؤى الوطنية تحدث عنها من لا يعرف الدلائل العلمية لها أو التداخلات بين الأنظمة والسياسات الصحية. هذه الحقيقة تبرر غياب الرؤية الوطنية المتزنة حول مختلف القضايا الصحية كالخصخصة والتأمين الصحي وكيفية ضمان حصول الموطنين على الرعاية الصحية التي يستحقونها. لذا نجد أن الفترات التي وصلت فيها ميزانية الإنفاق على الصحة أرقاما مرتفعة نسبيا لم نلمس لها أثرا حقيقيا في حصول الرعاية الصحية للمواطنين. فغياب السياسات الصحية الواضحة استنزف مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة كان بالإمكان تقليلها لو كانت لدينا سياسة صحية وطنية موحدة يشترك في صياغتها وإدارتها مختصون في السياسات الصحية كما هو حال كثير من الدول. بل حتى دول محدودة الدخل ولديها مشكلات صحية متعددة كتايلاند استطاعت وضع نظام صحي يحقق حصول مواطنيها على الرعاية الصحية لأنها وضعت من قِبل مختصين في السياسات والنظم الصحية وليس

ممارسين صحيين لا يعون محفزات الأنظمة الصحية وطرق تمويلها. كما أن غياب السياسات الصحية كان أحد أسباب سوء التعامل مع بعض القضايا الصحية مثل كورونا كما أشرت سابقا في مقال سابق.
على المستوى الوطني تمت إقامة كثير من ورش العمل، لكن كثيرا ممن دعوا إليها لا يعرفون مكونات الأنظمة الصحية والعلاقات المتداخلة والمتشعبة والمتشابكة في الأنظمة الصحية وإن كانوا من الممارسين الصحيين المتميزين، كما أن معظم أهداف هذه الورش ليس صياغة رؤية وطنية ووضع السياسات الصحية المختلفة وإنما تنفيذ أجندة معدة مسبقا من قبل شركات استشارية تضع ما يطلبه صانع القرار حول عديد من القضايا المختلفة. لذا فالهدف غير المعلن لهذه الورش إضفاء الشرعية للقرارات المتخذة وليس بالضرورة أخذ القرار الوطني حسب الدلائل العلمية المفيدة على المستوى الوطني بدليل أنه أقيم عديد من ورش العمل في أوقات مختلفة لوزراء صحة مختلفين، وكانت نتائج تلك الورش متناقضة ومختلفة حسب اختلاف الوزير أو الشركة الاستشارية التي أدارتها. من المعلوم لدى العاملين في القطاع الصحي أن تقديم الرعاية الصحية يجب أن يكون وفق الدلائل العلمية أو ما يعرف بالطب المبني على البراهين، لكن من المؤسف أن هذا المبدأ لا يتم تطبيقه عند الحديث عن النظم الصحية، كما أن تكلفة قرار اختيار النظام الصحي عالية جدا وانعكاسها أكبر مع ذلك لم تتم دراسته بعمق يتناسب مع انعكاس مثل هذا القرار على الميزانية الصحية.
لا ينكر أحد أن لدينا تميزا طبيا في بعض التخصصات، لكن على مستوى الأنظمة الصحية فلا يزال نظامنا الصحي أوليا ولم يلتزم بتوصية عديد من المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية حول أهمية فصل مقدم ومتلقي الرعاية الصحية لرفع كفاءة النظام الصحي. فمنظمة الصحة العالمية ومختصي النظم الصحية لديهم اتفاق على أهمية فصل مشتري الخدمات الصحية عن مقدميها نظرا لما يحققه هذا الفصل من توازن ورفع كفاءة النظام الصحي وتحديد مكامن الخلل سواء على مستوى مقدمي الرعاية الصحية أو على المستوى الرقابي أو التمويلي أو خلافه. كما أن فصل مشتري الخدمات الصحية عن مقدميها مرحلة أولى وأساسية نحو تحقيق خصخصة الخدمات الصحية.
عند مراجعة الخطط الصحية سواء لوزارة الصحة أو الصادرة من المجلس الصحي السعودي نجدها تفتقد وجود محفزات حقيقية تدعم نظامنا الصحي وترفع من كفاءته. فكثير من الأنظمة المتعلقة بحصول المواطنين على الرعاية الصحية تفتقد المحفزات الصحية اللازمة لضمان حصول المواطنين وغير المواطنين على الرعاية الصحية التي يستحقونها.
لذا آمل أن يكون للمجلس الاقتصادي والتنموي دور في إعادة صناعة القرار الصحي لتكون وفقا لسياسة صحية موحدة. فالحاجة في ظل محدودية الموارد المالية تتطلب تبني منهجية وطنية تسهم في الحد من تشتيت الصرف على الخدمات الصحية. هذه المنهجية تتطلب إعادة النظرة للنظام الصحي كنظام صحي وطني موحد وليس فقط على مستوى وزارة الصحة. كما تتطلب مشاركة حقيقية ــ وليست شكلية ــ من قبل مختلف المؤثرين والمختصين في صناعة القرار الصحي من أجل ضمان تبني سياسة صحية وطنية موحدة. فالناس هم محور الرعاية وليس بالضرورة مختلف الجهات التي تقدم الرعاية الصحية.

بنك المتقاعدين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160112/Con20160112818873.htm

عبداللطيف الضويحي

قالوا قديما إذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه، فانظر إلى حقوق المعلم، وقالوا حديثا إذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه، فانظر لحقوق الطفل، وأقول إذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه، فانظر لحقوق المتقاعدين.
أدبياتنا وتراثنا وثقافتنا مليئة بقيم الوفاء وأدب الوفاء، لكن ما يتعرض له المتقاعدون بيننا في مؤسساتنا وتعاملاتنا، يكشف في بعض جوانبه عن نكران لجميل هؤلاء وجحود لما قاموا به.

حقوق الإنسان في الصحافة

فإذا تقاعد المرء بيننا، انقطعت حياته إلا من ثلاث: مرض ودين ووحدة. فبعد التقاعد يسقط عنه التأمين الصحي، ويتقلص دخله إلى ما دون النصف، ويتقلص أصدقاؤه ومعارفه، وتسقط عنه عضوية الأنشطة والخدمات المصاحبة لعمله، فلا يسمح له بارتياد النادي الصحي الرياضي، ولا يسمح له بارتياد أماكن كان يرتادها ولا بزيارة أناس كانوا يلازمونه أكثر من أولاده، ويسقط عنه التأمين بأنواعه في حالة تشبه كثيرا مشهد الموت والدفن، لولا أن يبقى للمتقاعد رخصة قيادة السيارة، وجواز سفر وبطاقة هويته.

مجلس الشورى مشكورا لايزال يتذكر المتقاعدين من حين لآخر، وسط انشغاله بقضايا مهمة وإستراتيجية وحيوية مثل بيض الحبارى، فمنذ سنوات طويلة وإلى هذا الأسبوع يطرح الشورى قضية صرف علاوة غلاء معيشة فقد تكرمت إحدى لجان مجلس الشورى هذا الأسبوع بالمطالبة بإضافة مادة لأنظمة التقاعد باسم بدل غلاء معيشة لصرف علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة.

قضية المتقاعدين هي ليست اجتماعية فقط لكنها اقتصادية كذلك. المتقاعدون طاقة بشرية مؤهلة ومدربة هائلة ومن القصور في تفكيرنا وسوء تخطيط مؤسساتنا النظر لهؤلاء المتقاعدين على أن قضيتهم اجتماعية تنتهي بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي أو إضافة مادة لأنظمة التقاعد باسم بدل غلاء معيشة لصرف علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة.

المتقاعدون لديهم الاستعداد والقدرة على العطاء بطريقة أكثر نضجا ورجاحة للعقل وأقل اندفاعا وعاطفة وأكثر قدرة في استحضار تجارب النجاح والتعلم من الفشل.

وزارة الشؤون الاجتماعية بدأت تتحدث مؤخرا عن التحول بالمجتمع المدني من الرعوي إلى التنمية في خطوة ناضجة تصب في مشروع التحول الوطني للكثير من مقومات المجتمع، لعل في هذا التحول ما يعيد قراءة التقاعد والمتقاعدين قراءة غير تقليدية للاستفادة وطنيا من الطاقات الهائلة من المتقاعدين وإفادتهم والذين تزايدت أعدادهم ونسبتهم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

لقد باءت بالفشل كثير من المحاولات الرائدة الطموحة التي رافقت بدايات تأسيس وإطلاق الجمعية الوطنية للمتقاعدين سنة 1426، إما لشح الموارد الكافية لتمكين تلك المبادرات، أو بسبب الزوبعة الإدارية التي عصفت بالجمعية، جراء تفاوت الخلفيات للقيادات الإدارية ممن أدارت دفة الأمور في الجمعية.

قلة هم الذين قرأوا ظاهرة التقاعد ببعدها النفسي الاجتماعي والاقتصادي، فآمنوا بضرورة التعامل معها ومعالجتها ليس من منظور اقتصادي بحت أو من منظور اجتماعي بحت، فبين هؤلاء القلة الذين قرأوا وفهموا وآمنوا بقيمة المتقاعدين وحقيقة التقاعد هو الشيخ علي بن محمد الجميعة، رحمه الله، مع مجموعة من الوطنيين بعضهم عمل عضوا الهيئة الاستشارية للجمعية الوطنية للمتقاعدين.

لقد مول الشيخ الجميعة دراسة تأسيس شركة التنمية والاستثمار الوطني القابضة لتغطي بفروعها مناطق المملكة ويكون المساهمون فيها هم المتقاعدون والموظفون والعمال في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بنسبة 1 في المئة يدفعها العامل والموظف من دخله السنوي لمدة عشر سنوات والباقي يطرح للاكتتاب العام للمواطنين، وتؤسس وفقا لنظام الشركات في وزارة التجارة والصناعة كما أن من سيعمل في الشركة وفروعها هم المتقاعدون وأبناؤهم وبناتهم الذين يحتاجون للعمل.

على أن يؤسس بالتزامن، الشركات التالية:

شركة عقارية مساهمة عامة، شركة صناعية مساهمة عامة، شركة خدمات طبية مساهمة عامة، شركة للتعليم الفني والتدريب المهني مساهمة عامة، شركة للنقل مساهمة عامة، شركة للاتصالات مساهمة عامة، شركة للتأمين مساهمة عامة، شركة استثمارية قانونية مالية هندسية مساهمة عامة، شركة سياحية مساهمة عامة، شركة تسويق المنتجات الزراعية مساهمة عامة.

ويكون لهذه الشركات مؤسسون ويساهم بها موظفو الدولة والقطاع الخاص بالإضافة إلى مساهمة الشركة القابضة «شركة التنمية والاستثمار الوطني القابضة».

لقد كانت دراسة طموحة بحجم الحاجة إليها وبقدر وعي الشيخ علي الجميعة وإحساسه بالمتقاعدين والموظفين بشكل عام.

لقد مضى وقت على هذه الدراسة، لكنها لم تفقد وهجها وأهميتها، بل إني أعتقد أن الظرف مؤات الآن أكثر من ذي قبل لاعتبارات بدأت تستشعرها الدولة والمجتمع، سواء للحد من البطالة أو لمكافحة الفقر أو لمكافحة الفساد، وأخيرا وهو المهم من خلال ملاءمتها وتزامنها مع برنامج التحول الوطني السعودية 2020.

لقد حان الوقت لأن يكون للمتقاعدين بنك هم من يملك أسهمه ويديره، لا يخضع لبروتوكول سمة الرأسمالي، لكنه بنك اجتماعي اقتصادي يحفظ كرامة المتقاعدين ويصون حقوقهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التشهير بالتجار حل لوقف فسادهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/13/article_1021386.html

سطام الثقيل

كثيرا ما نقرأ عن ضبطيات تقوم بها فرق "البلديات" ووزارة التجارة في مناطق المملكة كافة، وأغلبها تتمحور حول الأغذية الفاسدة منتهية الصلاحية في عدد من المطاعم والمحال التجارية إلى أدوية شعبية تهدد صحة المستهلك وسلامته، والكثير من الضبطيات التي يترتب عليها إغلاق المحال أو تغريمها.

الغش والفساد انتشرا وتفشيا ولا يمكن أن يمر يوم إلا ونقرأ أو نسمع عن ضبطيات وإغلاق محال، ولعل آخرها ما قامت به وزارة التجارة أمس الأول عندما أغلقت ضمن حملاتها الرقابية مستودعا غير نظامي يتم فيه إعادة تصنيع مراتب الإسفنج الملوث بعد جمعها من حاويات النفايات ومرادم البلدية، ومن ثم تلبيسها وتغليفها بعلامات تجارية وتضليل المستهلكين.

القضية ليست غشا تجاريا فقط، بل هي تتجاوزه إلى تهديد صحة الإنسان، كما قالت الوزارة في بيانها، إن تلك المراتب التي تم ضبطها في أحد المستودعات في جدة يمكن أن توقع ضررا صحيا على المستهلكين وتهدد سلامتهم.

كثيرة هي الضبطيات وكثيرة هي العقوبات التي تتمحور في الغرامة والإغلاق، ولكننا لم نسمع عن عقوبات تطول التجار وملاك تلك المحال المخالفة، لا يمكن أن يكون العقاب غرامة أو إغلاق محل، أمام "جنحة" تهدد سلامة الناس وتضر صحتهم وهي أغلى ما يملكون.

من يبيع لحما أو غذاء فاسدا مع "سبق إصرار وترصد"، لا يمكن اعتبار ما يقترفه غشا تجاريا، بل جريمة يفترض أن يتم بموجبها إيقاع عقوبات مغلظة ورادعة تصل إلى السجن لسنوات طوال، فالقضية ليست خطأ، بل تم اقتراف الفعل عمدا.

غير مقبول أن يكون العقاب إغلاق المحل "مكان الفعل"، وترك "الفاعل" ألا وهو التاجر أو صاحب المحل حرا طليقا يمكن أن يقوم بافتتاح محل آخر باسم أحد أقاربه ليقوم بالفعل ذاته مرة أخرى، يجب أن تصدر عقوبات قاسية تجاه هؤلاء التجار تردعهم وتردع كل من تسول له نفسه القيام بالأفعال ذاتها.

لا نطالب بالعقوبات فقط، بل نطالب أيضا بالتشهير بهؤلاء التجار، ففي التشهير ردع للتاجر "المجرم"، ولمن يفكر مجرد التفكير في "الغش" وتهديد صحة الناس وسلامتهم، لا يمكن وقف مثل تلك التجاوزات إلا عبر عقوبات قاسية وتشهير يطول التاجر نفسه لا محله أو عمالته.

اليوم

معاناة الدارسين على حسابهم في الخارج!

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437هـ - 13 يناير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4112920

محمد يحيى الشهراني

71

حقوق الإنسان في الصحافة

وتستمر معاناة الطلاب الدارسين على حسابهم الخاص والعالقين في بلاد الغربة، خاصة الموعودين منهم بالانضمام لبرنامج الابتعاث أسوة بزملائهم السابقين؛ بسبب أن وزارة التعليم لم تف بوعدها بعد التشكيل الوزاري، وأضحوا في حالة عدم استقرار من كل النواحي النفسية والاجتماعية والمالية واستبشروا خيراً بزيارة والدنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان إلى أمريكا في وقت سابق، وأمر «أطال الله في عمره» بمكرمة ضم جميع الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة لبرنامج الابتعاث، وكان لذلك الخبر أصداء واسعة من الفرح في وسط الطلاب وأولياء أمورهم، إلا أن الوزارة وضعت لهم العقدة في المنشار واعلنت شروطا تعجيزية لمكرمة الملك، واصبح الطلاب واولياء أمورهم في حيرة بين الاستمرار وتحمل أعباء مصروفات الدراسة او العودة للوطن، وبذلك تلاشت كل الطموحات إلا من أصر منهم على تحمل الديون والبقاء من أجل العودة بأعلى الشهادات إلى وطنهم..

الدارسون على حسابهم الخاص في الخارج معاناة مستمرة بلا حلول، في ظل صمت وزارة التعليم عن إيجاد مخرج لهذه الأزمة التي وقع فيها أولادنا وبناتنا الذين قرروا الذهاب إلى بلاد الغربة، بعد أن وقفت الشروط التعجيزية في جامعاتنا أمام قبولهم في التخصصات التي تضمن لهم الانخراط في سوق العمل، ولذلك قرروا الابتعاث من تلقاء أنفسهم على أمل أن يتم ضمهم لاحقاً إلى نظام الابتعاث المقرر من وزارة التعليم إذا استوفوا الشروط المطلوبة للضم، دون أن يدركوا أن هذه الخطوة هي مغامرة غير مضمونة، وتخضع لشروط، وبعد أشهر من السفر فشلت مساعيهم، وبقوا هناك متحملين معاناة الغربة، ومصاريف الدراسة، وهم اليوم يعانون من الشروط التعجيزية التي وضعتها وزارة التعليم في ضمهم للبعثات زادها تعقيداً، وتعاقب أكثر من وزير على الوزارة ووعدوهم بالضم واحتمال وارد أن تكون معدلات واداء الطلاب الدارسين على حسابهم الخاص افضل من المبتعثين على ملاك البرنامج!

برنامج الابتعاث الذي امر به خادم الحرمين الملك عبدالله - غفر الله له ووسع منزلته - كان عطاء من أب الى ابنائه، وكان ذلك له الأثر الطيب في رفع همم الطلاب والاستفادة من ذلك الابتعاث، وبمشيئة الله استمر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان (سلمان الوالد) لما له من أثر في تقدم بلادنا علمياً وتكنولوجياً، ولذلك حملني الدارسون الذين لم يتم ضمهم إلى حد الآن رسالة إلى والدهم سلمان الخير والعطاء والحزم بأن يتم ضمهم تنفيذاً لمكرمته «حفظه الله» بدون شروط أو قيود تكون حلاً لمعاناتهم، وتقديراً لظروفهم وظروف أُسرهم الذين تكبدوا الديون من أجل تعليم أبنائهم تعليماً نافعاً لهم ولوطنهم، وبضمهم يتحقق طموحهم المتوقد لخدمة بلادهم وأسرهم.

أما المشاكل التي يُعاني منها الدارسون على حسابهم في الخارج فهي التعتيم في الضم أو عدم الضم، لقد جرت العادة في استمرار الضم غير المشروط لسنوات، ونحن نجني نتائجه وعواقبه، مما يحتم حسم المسألة، فإما أن يضم الطلاب الدارسون على حسابهم مع إعلان إغلاق الباب نهائيا أمام أي طلبات مستقبلية، أو تتم مصارحة الطلاب العالقين في الخارج بأن لا نية للضم حتى يتدبروا أمرهم ويتوقفوا عن استنزاف موارد أسرهم؛ لأنه يوجد مؤسسات صغيرة تقوم بالمتاجرة بأحلام الطلاب، وذلك بإصدار ضمان مالي لسفارة الدولة المراد السفر إليها واقراض الطالب مبلغا بسيطا لكي يذهب إلى هناك ثم يطلب الالتحاق بالبعثة، ثم تحصل منه مبالغ أضعاف ما صرفت له بالتقسيط من مكافأته وكثير من الأحيان لا يتم إلحاق الطالب بالبعثة أو يتأخر القرار كثيرا، فيضيع الطالب هناك من غير مصروف وهو ملتزم وموقع على شيكات (كمبيالات إلزامية) لتلك المؤسسة والنتيجة المؤلمة هي العمل في مطعم، أو في محطة وقود، أو في الترجمة، أو في محل بيتزا وفطائر.

رجاءً ضموهم.. في ضمهم أمن وأمان للوطن من التيارات المنحرفة ومن اختراق الأعداء وتوظيفهم ضد الوطن لا قدر الله، من فضلكم ضموهم ولا تتركوهم فريسة سهلة في يد المندسين والمتربصين بأمن دولتنا.

هروب العمالة .. هل استعصت الحلول؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 4 ربيع ثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/14/article_1021569.html

كلمة الاقتصادية

في إحصائيات جديدة عن أعداد العمالة الهاربة في عام واحد هو عام 2014، بلغ العدد الكلي من الذين هربوا أو اختفوا من عملهم في القطاع الخاص 531 ألف عامل وعاملة، منهم 86 ألفا من العمالة المنزلية بين خادمات وسائقين، وهذا الرقم يعد كبيرا في حد ذاته؛ ما يفتح ملف أسباب هروب العمالة وتغيبهم لوضع الحلول المناسبة والمقترحات التي تساعد على تخفيض الرقم الذي يتزايد كل عام.

ولقد ارتفع عدد التأشيرات الممنوحة إلى مليون ونصف تقريبا مقارنة بالأعوام السابقة، وهذا يعود إلى المشاريع العملاقة التي احتاجت إلى أعداد كبيرة من التأشيرات، مثل مشروع توسعة خادم الحرمين الشريفين، ومشاريع إنشاء المترو في المدن الرئيسة، إضافة إلى تفعيل شركات تأجير العمالة وإصدارها عددا كبيرا من التأشيرات، حيث تهدف إلى إمكانية الحصول على عمالة لفترة مؤقتة ممن يرغبون في الاستفادة من خدمات العمالة دون الحاجة إلى الاستقدام، لتلبية احتياج المنشآت في أعمالها أو الأفراد في مرافقهم الخاصة إلى العمالة الوافدة، حيث تتقدم المنشآت إلى الوزارة بطلب استقدام يحتوي على المبررات التي تظهر احتياجها إلى هذه العمالة.

وتبنت وزارة العمل وأطلقت في 2015، الموقع الإلكتروني التوعوي لبرنامج العمالة المنزلية تحت اسم "مساند"، الذي يهدف للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، وذلك وفقا لما ورد في لائحة عمال الخدمة المنزلية ومَن في حكمهم، وكذلك التعريف بمزودي خدمة الاستقدام من مكاتب وشركات مرخص لها بمزاولة التوسط في الاستقدام، كما جرى تطوير برنامج "مساند" لإدراك وزارة العمل أهمية هذه الفئة من العمالة التي تقدم خدماتها لأغلب الأسر السعودية.

هنا لا بد من إثارة موضوع في غاية الأهمية أنه على الرغم من كثرة عدد مكاتب استقدام العمالة المنزلية على مستوى المملكة وانتشار إعلاناتها على معظم صفحات الصحف، أن الرقابة على هذه المكاتب تحتاج إلى زيادة جرعاتها رغم تقديرنا لجهود الجهات المختصة في وزارة العمل، وذلك لوقف عبث هذه المكاتب في توفير العمالة المنزلية، بل قد تكون لها ضلع أو أصابع اتهام في ارتفاع رقم العمالة الهاربة الذي إذا ما قورن بالعمالة الفعلية المطلوبة في السوق قد يكون قريبا منها أو يساويها.

نزاهة المسؤول والفساد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 ربيع ثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160114/Con20160114819279.htm

خالد الوابل

هل نظافة اليد ونزاهة المسؤول كافية للحد من الفساد؟

نظافة اليد والنزاهة وجودها في الإنسان صفة جميلة ورائعة ولكن لا يجب أن تنحصر خياراتنا فيها، فنحن دائما نرهن أداء أي جهاز حكومي أو خاص بنزاهة الجالس على قمة الهرم ونتكئ على ذمته في مكافحة الفساد، وهذا ربما يكون فاعلا ولكن بصفة مؤقتة تزول برحيل المسؤول، وأحيانا تتعطل الكثير من المشاريع بسبب تخوف المسؤول «النزيه» من شبهة الفساد لصعوبة سيطرته على منابع الفساد في جهازه فيلجأ للتعطيل كحل وحيد لديه، أو تعطيل مشاريع قائمة لشبهة فساد فيها حسب ظنه، وأحيانا يكون هناك سوء إدارة لهذه المشاريع والإحصائيات حول تعثر المشاريع أو توقفها كارثية، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن حجم تعثر المشاريع وتأخرها قد وصل إلى أكثر من 550 مليار ريال حسب تقديرات الغرفة التجارية بالرياض، كما أن إجمإلي تكلفة المشروعات المتعثرة خلال الأعوام الأربعة الماضية يقدر بنحو تريليون ريال، وذلك وفق ما نشرته جريدة «الشرق» في عددها 162 وعادة هذا التعطيل يضر بالصالح العام والمواطن خصوصا، وما يضطرنا لاحقا بتنفيذ هذه المشاريع بأضعاف قيمتها وهذا فيه استنزاف للمال العام دون وجه حق.

كما أننا بهذا نظلم المسؤول من حيث لا نعلم ونحمله ما لا يطيق لأنه من الصعب السيطرة على جهاز كامل ومكافحة الفساد فيه من قبل شخص واحد.

فليس بالضرورة كل نزيه هو قيادي بارز أو إداري ناجح.

والتجارب لدينا كثيرة والنتائج كارثية.

والفساد أكبر من أن يواجهه شخص فالفساد هو المعوق الرئيس لتحقيق التنمية ويعد الفساد اليوم ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ، ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها

والمعركة ضد الفساد ليست معركة شخص واحد ولا حتى الجهات المتخصصة في مكافحة الفساد فقط، بل هي واجب يجب أن تشترك فيه جميع سلطات ومؤسسات الدولة والإعلام، ويساهم فيه المواطن العادي ومؤسسات المجتمع المدني بشكل فاعل.

لذا فالحل الأمثل هو في تفعيل دور الأجهزة الرقابية وشفافية الأنظمة ومنحها الصلاحيات الكافية والاستقلالية ومبدأ حرية تداول المعلومات، أو بمعنى آخر تعزيز مبدأ الشفافية والعمل على إصدار تشريعات محكمة وواضحة تسد مخارج الفساد ومداخله وكذلك تبيسط وسائل العمل وإنجاز المعاملات فالتعقيدات البيروقراطية تشكل بحد ذاتها مصدرا رئيسا لنمو الفساد.

كما أن للإعلام دوره في محاربة الفساد ولهذا لابد من تفعيل دور الإعلام ومنحه الحرية للوصول إلى المعلومة، فكل هذه العوامل كفيلة بالحد من الفساد.

وهي قادرة على جعل النزيه والفاسد يعملان بنفس الكفاءة والنزاهة، لأن هناك من يراقب ويحاسب ولهذا يتفرغ المسؤول لأداء عمله المناط به باقتدار دون أن نحمله عبء المراقبة وتعقب الفساد لأنها مهمة صعبة لا يمكن أن يواجهها لوحده.

فلو نظرنا للدول الأعلى شفافية في العالم فمن غير المعقول أن كل مسؤول فيها هو بالضرورة نزيه ونظيف اليد، ولكن الرقابة والمحاسبة تجعله نزيها رغم عنه.

تغريدة :

عندما تكون النزاهة شرطا رئيسا من مؤهل الشخص، فهذا يعني «شهادة وفاة» الأجهزة الرقابية.

منع إدخال المساعدات الإنسانية والأغذية والسكان ما زالوا يموتون جوعاً

"مضايا".. استمرار الأوضاع المأساوية والحصار الخانق الذي تفرضه قوات الأسد

المصدر: جريدة سبق الاحد 30 ربيع أول 1437هـ - 10 يناير 2016م
https://sabq.org

تعيش بلدة مضايا أوضاعاً مأساوية في ظل الحصار الخانق الذي تفرضه قوات نظام الأسد وسط إغلاق تام لكافة المعابر المؤدية إلى البلدة، ومنع إدخال المساعدات الإنسانية، والأغذية للسكان الذين يموتون جوعاً.

ويرزح سكان مضايا البالغ عددهم نحو 40 ألف شخص نصفهم من الأطفال، والمسنين تحت وطأة الحصار منذ شهر يوليو الماضي.

وضجت مواقع التواصل الاجتماعي إثر نشر صور كثيرة تظهر المأساة التي يعيشها سكان البلدة، وأحوالهم المزرية، وبحثهم الدائم على ما يسد رمق أطفالهم، ويبقيهم على قيد الحياة .

وذكرت مصادر المعارضة السورية أن 13 شخصاً حاولوا الهرب من البلدة أمس بحثاً عن الطعام فقتلوا بعد أن داسوا على ألغام زرعتها قوات نظام الأسد أو برصاص القناصة، وحمّلت المصادر قوات النظام المسؤولية الكاملة عن مقتل هؤلاء، ومنع دخول المساعدات إلى البلدة.

وكانت منظمة "أطباء بلا حدود" قد أعلنت في بيان لها أمس أن 33 من المرضى بما فيهم ستة أطفال لقوا حتفهم بسبب الجوع في أحد المراكز التي تشرف عليها المنظمة.

من جهة أخرى خرجت تظاهرات عدة في مناطق سورية مختلفة أبرزها بلدة ببيلا في ريف دمشق، وفي حي الوعر المحاصر بمدينة حمص طالبت بفك الحصار عن مضايا، وفتح الطرقات وإدخال المساعدات الإغاثية لأهل البلدة.

وتتعرض عدة قرى وبلدات سورية منها مضايا، ومعضمية الشام لحصار خانق أدى إلى حدوث حالات وفاة بينهم أطفال وكبار في السن جراء الجوع، ونقص الغذاء، والدواء الأمر الذي أحدث ردود فعل محلية، وعربية ودولية مستنكرة لسياسة التجويع والحصار التي تمارسها قوات النظام وحلفاؤها بحق المدنيين العزل.

الراية
رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | رئيس التحرير: صالح بن غصاب الكواري

يعقد الأربعاء تحت رعاية رئيس الوزراء

الدوحة تستضيف مؤتمر مفوضية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الراية الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م
http://www.raya.com/news/pages

مشاركة 200 منظمة عربية ودولية والمكاتب الإقليمية و17 وزارة خارجية
التوصيات خريطة طريق لعمل المفوضية السامية بالمنطقة العربية

الدوحة - قنا:

تحت رعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة الدول العربية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومقرها الدوحة، مؤتمراً إقليمياً حول "دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة لعربية".

ويركز الهدف العام للمؤتمر بعد غدٍ الأربعاء ولمدة يومين بفندق الريتز كارلتون، على التعريف بمدى استجابة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الفنية والتنظيمية لتعزيز واحترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية، فضلاً عن استعراض المناهج المتبعة ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لاسيما دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الوضع الراهن بالمنطقة العربية وكيفية تطوير سبل آليات الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات بالأمم المتحدة، إلى جانب متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

ومن الأهداف الخاصة للمؤتمر، كذلك عرض حالة التعاون بين الدول العربية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في هذا الصدد، وكذلك مناقشة وإيجاد فهم مشترك حول بعض الأولويات المرتبطة بحقوق الإنسان في المنطقة بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومعالجة إشكاليات حقوق الإنسان الأساسية في المنطقة في سياق الحروب والصراعات، بالإضافة إلى دعم جهود المفوضية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وسيكون المؤتمر بمثابة منبر للحوار التفاعلي حول الأدوار والإنجازات والتقدم المحرز وأفضل الممارسات والتوقعات من مختلف الجهات المعنية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، كما يشكل أيضاً فرصة قوية لمناقشة خطط المفوضية في المنطقة والدفع قدماً بالإصلاحات الهيكلية داخل المفوضية التي أعلن عنها المفوض السامي لحقوق الإنسان في أول خطاب له أمام مجلس حقوق الإنسان أواخر العام الماضي.

كما يوفر منبراً للنظر في العديد من المسائل منها تعاون الدول العربية الأعضاء مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما في ذلك المفوضية، والوقوف على حالة التصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان والمشاركة في هذا الخصوص مع آليات حقوق الإنسان بالمنظمة الدولية بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

200 منظمة

يشارك في المؤتمر وهو الأول من نوعه بالمنطقة، نحو 200 منظمة عربية ودولية معنية بحقوق الإنسان وأكثر من 40 شخصية مسؤولة عن ملفات حقوق الإنسان على مستوى العالم والسفراء العرب بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومكاتب المفوضية الإقليمية في كل من لبنان وفلسطين والعراق واليمن وليبيا وجنيف و17 وزارة خارجية عربية ومكاتب حقوق الإنسان فيها ولجان حقوق الإنسان أو اللجان القانونية في البرلمانات ومجالس الشورى بالمنطقة العربية ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الإقليمية والدولية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومجموعة من المقررين الخواص وهيئات المعاهدات الدولية ، وعدد كبير من الشخصيات العربية والدولية على رأسهم سمو الأمير زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان.

الثقة الدولية
ويؤكّد عقد هذا المؤتمر الهام بالدوحة والمشاركة الواسعة والمتميزة فيه من قبل المفوضية السامية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، الثقة الدولية الكبيرة في قطر ودورها في تعزيز منظومة حقوق الإنسان وترسيخها ليس على المستوى المحلي فقط بل على الصعيد العربي والإقليمي والعالمي.
كما تؤكد هذه المشاركة المتميزة، نجاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمع كافة هذه الجهات والخبراء والشخصيات المعنية، في هذا الحدث الإنساني الكبير في ظل جهود كبيرة ومقدرة بذلتها للوفاء بمقاصده وتحقيق الأهداف المرجوة من انعقاده بالدوحة.
جلسات المؤتمر
وتتضمن محاور جلسات المؤتمر الإقليمي حول "دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية"، مواضيع تعنى بحوار تشاركي حول دور وأنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتعاون الدول العربية مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان مع عرض لأفضل التجارب عن الشراكة بين المفوضية والمنظمات الإقليمية في العالم.
المحاور والجلسات
وستناقش هذه المحاور والجلسات، جملة من أوراق العمل منها دور المفوضية السامية في العالم العربي لا سيما تواجدها بالميدان ودور مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ومقره الدوحة، وتطوير وسائل تقديم وتبادل المعلومات في مجال حقوق الإنسان من خلال التكنولوجيا الحديثة وإستراتيجية حقوق الإنسان في المنطقة العربية بجانب أوراق عمل مقدمة من كل من الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية.
كما تعقد ضمن الفعاليات ورش عمل حول استجابة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية لا سيما من خلال الآليات الأممية للحماية بالإضافة لورشة بعنوان "بعض الإشكاليات التي تواجه حقوق الإنسان في هذه المنطقة وأخرى بشأن تطلعات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والدوائر الرسمية المختصة بهذه الحقوق والمجتمع المدني في المنطقة العربية لدور المفوضية السامية لحقوق الإنسان".
وسيكون للتوصيات التي سيخرج بها المؤتمر، دورها البارز في تحقيق رسالته المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة العربية، علماً بأنه سيتمخض عن المؤتمر توصيات خاصة بالحكومات العربية وأخرى تعنى بدور المفوضية السامية في المنطقة ودور منظمات المجتمع الدولي المختصة في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
خريطة طريق
وستصبح هذه التوصيات أيضاً بمثابة خريطة طريق لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال المرحلة القادمة بالمنطقة العربية.
وكانت اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر قد عقدت اجتماعاً في جنيف مؤخراً ناقشت خلاله الترتيبات النهائية لانعقاد المؤتمر والأهداف العامة من ورائه.
كما ناقشت اللجنة في اجتماعها الهدف العام للمؤتمر وأهدافه الخاصة التي تندرج تحت الهدف العام، ومنها عرض حالة التعاون بين الدول العربية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغير ذلك من الأمور مثل تشجيع الدول العربية لتعزيز مصادقتها على معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوطيد مشاركتها مع الآليات وتبادل الآراء بشأن الممارسات الجيدة ذات الصلة في المنطقة، علاوة على إيجاد شراكة فاعلة بين مختلف الأطراف المعنية في المنطقة.

خلال اجتماع اليوم في القاهرة

هادي اليامي رئيساً للجنة حقوق الإنسان العربية للمرة الثانية على التوالي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م
https://sabq.org

فاز الدكتور هادي بن علي اليامي اليوم للمرة الثانية على التوالي برئاسة اللجنة العربية لحقوق الإنسان "لجنة الميثاق"، خلال انتخابات لجنة حقوق الإنسان العربية التي جرت اليوم خلال اجتماعها السابع والثلاثين بالقاهرة.

وقال الدكتور هادي بن علي اليامي في بيان له اليوم: "إعمالاً لنص الفقرة السابعة من المادة الخامسة والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، عقدت لجنة حقوق الإنسان العربية اجتماعها، وتم خلالهإعادة انتخاب الدكتور هادي بن علي اليامي رئيساً، والدكتور عبدالمجيد زعلاني نائباً للرئيس لولاية ثانية".

وعبَّر اليامي بعد انتخابه رئيساً للجنة عن اعتزازه بتجديد الثقة من قِبل زملائه أعضاء لجنة حقوق الإنسان العربية، متطلعاً إلى أن تحقق اللجنة تطلعات الدول الأطراف في تفعيل نصوص الميثاق العربي، وداعياً الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي لم تصادق على الميثاق إلى سرعة تقدُّمها.

كما شهد الاجتماع إصدار اللجنة قرارات عدة، تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، كان في مقدمتها اعتماد الملاحظات والتوصيات الختامية الخاصة بتقرير جمهورية السودان، التي جرى نقاش تقريرها الأول المقدم للجنة، وفقاً للمادة الثامنة والأربعين من الميثاق في الدورة الثامنة لها. واطلعت اللجنة على ردود جمهورية السودان على مشروع الملاحظات والتوصيات الختامية المرسلة إليها عقب المناقشة، وتم تدارس وتعديل بعض هذه الملاحظات والتوصيات في ضوء هذه الردود. وقررت اللجنة اعتماد الملاحظات والتوصيات الختامية على تقرير دولة الإمارات العربية بشكلها النهائي.

ذكر رئيس اللجنة أنه سيتم رفع توصيات اللجنة على تقرير جمهورية السودان إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته المقبلة التي تعقد في مارس 2016، كما سيتم إرسالها لمندوبية جمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية، وفقاً لنصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان. مؤكداً أن اللجنة ستنشر هذه الملاحظات والتوصيات على موقعها الإلكتروني وفقاً لنص المادة الثامنة والأربعين التي تنص على أن "تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها تُعتبر وثائق علنية، تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع.

وجَّه الدكتور اليامي الشكر لجمهورية السودان على الحوار التفاعلي مع أعضاء اللجنة، وتقديم الإجابات والإيضاحات على تساؤلات أعضاء اللجنة بشكل مكّنهم من فهم أوسع لحالة حقوق الإنسان في جمهورية السودان.

وذكر اليامي أنه يقع على عاتق الدول الأطراف بالميثاق إعمال الحقوق والحريات كافة المنصوص عليها في أحكامه، وكذلك اتخاذ التدابير والإجراءات كافة الكفيلة بإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها بالميثاق. داعياً جمهورية السودان إلى اتخاذ التدابير والإجراءات كافة الخاصة بتنفيذ التوصيات الختامية التي اعتمدتها اللجنة.

كما أشاد الدكتور اليامي بالمملكة العربية السعودية لقيامها بتقديم تقريرها الأول إلى اللجنة، الذي حدد له يومي 9-10/ 5/ 2016 للمناقشة من طرف اللجنة، داعياً باقي الدول التي لم تقدم تقريرهاإلى تقديمها.

وبيّن اليامي أن الاجتماع شهد إقرار اللجنة نسخة معدلة على المبادئ التوجيهية والإرشادية المتعلقة بتقديم الدول الأطراف تقاريرها الأولية والدورية، وإقرار المبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم مؤسسات المجتمع المدني تقاريرها الموازنة، إضافة إلى اتخاذ اللجنة مجموعة من القرارات المتعلقة بتنظيم عملها وتعزيز تواصلها مع الدول الأطراف واللجان النظيرة؛ وذلك في سبيل تعزيز الممارسات الدولية الفضلى.

وكان الدكتور هادي اليامي قد شغل منصب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية خلال السنتين الماضيتين، وعمل مع زملائه أعضاء اللجنة على صياغة كينونة اللجنة، وتطوير هيكليتها، وتحقيق غاياتها. كما ترأس مناقشات اللجنة وحواراتها مع الدول التي قدمت تقاريرها خلال فترة رئاسته؛ للارتقاء بحالة أوضاع حقوق الإنسان فيها، وفقاً لأحكام الميثاق، وهي (جمهورية العراق والجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان).

ويأتي انتخاب الدكتور اليامي استكمالاً لتطوير عمل لجنة حقوق الإنسان العربية، ومباشرة اختصاصاتها في ظل تطوير آليات النظام العربي لحقوق الإنسان، مع الخطوات الجادة للجامعة العربية نحوتأسيس المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتُعتبر لجنة حقوق الإنسان العربية "لجنة الميثاق" أول آلية عربية لمتابعة تنفيذ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي أقرته القمة العربية في تونس 2004، وتتولى النظر في تقارير الدول الأطراف بشأن التدابير المتخذة لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق.

وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء "بصفتهم الشخصية"، تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق لأربعسنوات بالاقتراع السري، على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية، ويعمل هؤلاء بكل تجرد ونزاهة. ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف في الميثاق، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة فقط، مع مراعاة مبدأ التداول.

كما أوجب الميثاق على الدول الأطراف التعهد بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانة اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو المتابعات القضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم بوصفهم أعضاء في اللجنة.

وتضم اللجنة في عضويتها في الدورة الحالية الدكتور هادي اليامي والدكتور عيد المجيد زعلاني والمستشار محمد فزيع وعز الدين الأصبحي وآمنة المهيري ومحمد الضاحي وجابر المري.

كاريكاتير

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 30 ربيع اول 1437هـ - 10 يناير 2016م

https://www.aleqt.com/2016/01/10/article_1020508.html

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 ربيع اول 1437هـ - 10 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6885

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6888

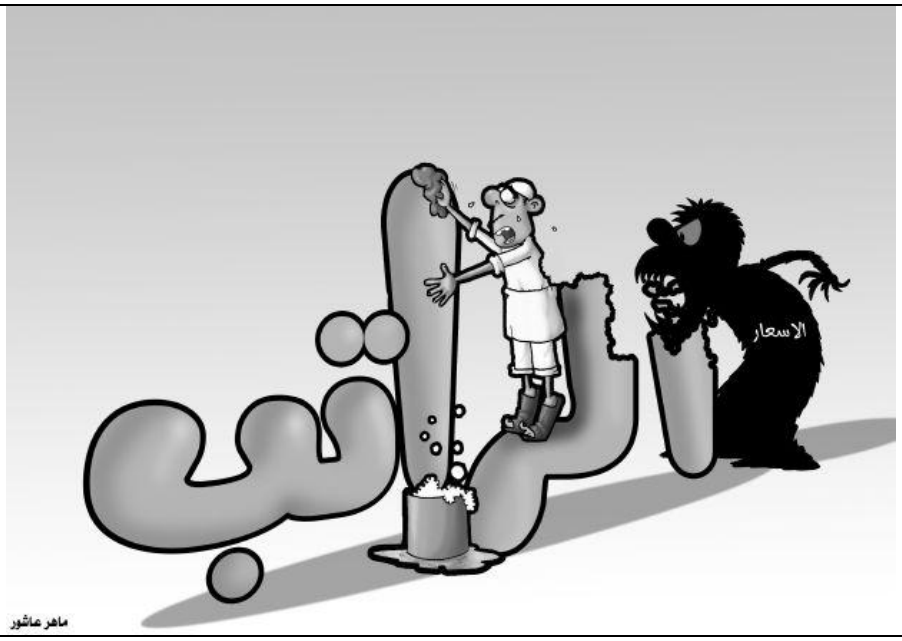

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 ربيع ثانى 1437هـ - 11 يناير 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/13355484

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/13376833

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 ربيع ثانى 1437هـ - 12 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6890

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437 هـ - 13 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6892

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 3 ربيع ثانى 1437 هـ - 13 يناير 2016م

http://www.al-madina.com/node/653909

المصدر: جريدة الوطن الخميس 4 ربيع ثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6894

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 ربيع ثانى 1437هـ - 14 يناير 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/13420212